مذكراتي

١٨٨٩ — ١٩٥١

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

عنيت بطبعه ونشره

دار الهلال

سنة ١٩٥٢

مذكراتي

١٨٨٩ — ١٩٥١

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

عنيت بطبعه ونشره

دار الهلال

سنة ١٩٥٢

هذه المذكرات

كنت معتزما أن أخصص فصلا من كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) لتدوين خواطرى ومذكراتى ، أتحدث فيها بشىء من التفصيل عن نفسى ، ومراحل حياتى ، ثم وجدت أن هذا الفصل قد يطول ، وليس من حقى وأنا أؤرخ الحركة القومية فى مختلف عهودها الحديثة أن أقحم فيها حديثاً طويلا عن نفسى ، هذا حق لاريب فيه ، ولكن أليس لى - بعد أن ترجمت لمئات من الشخصيات فى تلك الحقبة من الزمن التى أرختها والتى تزيد على مائة وخمسين عاما من تاريخ مصر الحديث - أن أترجم لنفسى ؟ لقد عمل المتقدمون مثل ذلك ، ففى « الخطط التوفيقية » فصل كتبه المرحوم على باشا مبارك عن تاريخ نفسه ، ولم يوجه إليه لوم أو عتاب فى هذا الصدد ، حقاً إن من أشق الأمور على الانسان أن يترجم لنفسه ، فقد يحمل هذا على محمل المباهاة والأنانية ، ولكنى ما قصدت إلى شىء من ذلك قط ، وإنما أقصد الى أن مثل هذه المذكرات فيها من الحقائق والخواطر ما لا تتسع له كتب التاريخ ، وهى مع ذلك قد تفيد لمن يريد أن يتفهم العصر الذى عشت فيه وشاهدت حوادثه وحقائقه ، ثم إنى أرى أن نشرها قد يكون مساهمة منى فى تكوين المواطن الصالح ، ربما أكون مصيباً فى هذا الظن أو مخطئاً ، ولكن هذا هو الغرض الذى أنشده

لهذا القصد ، وبهذه الروح ، أنشر هذه المذكرات ، وقد دونت فصولها ، بعضها فى حينها وبعضها بعد وقوع حوادثها ، وهى فى مجموعها تشتمل على مشاهداتى وخواطرى حتى نهاية العام الماضى (١٩٥١)

أما المستقبل فلا يعلمه إلا علام الغيوب ، وخواطرى ومشاهداتى عنه مرهونة بمشيئة الله

أول فبراير سنة ١٩٥٢ — عبد الرحمن الرافعى

النشأة الأولى

ولدت يوم ٨ فبراير سنة ١٨٨٩ بالقاهرة بمنزل جدى لأمى المرحوم الشيخ محمود رضوان ، بعطفة أبو داود رقم ٢ بشارع درب الحصر (قسم الخليفة)

والدتى

هى السيدة حميدة كريمة الشيخ محمود رضوان من صميم أهل القاهرة ، كان كاتباً بدائرة الحلمية [1] ، وقد خدم رحمه الله هذه الدائرة ، وكان موضع ثقة القائمين عليها لصدقه وأمانته . وعندما أنشأت الأميرة مهوش قادن وقفها أدخلته ضمن مستحقيه ، هو وذريته من بعده ، ولما توفى خلفه فى وظيفته نجله حسن افندى المعارجى (خالى) الذى صار رئيساً لكتبة هذه الدائرة ، وكان أيضاً رجلا مشهوراً بالتقوى والصدق والأمانة ، وسمى المعارجى لأن جده الشيخ رضوان أحمد كان يشغل وظيفة معارجى دار الضرب بالقلعة

فوالدتى مصرية صميمة ، وقد توفيت فى ٢١ يوليه سنة ١٨٩٣ غير متجاوزة الخامسة والثلاثين من العمر ، اثر التهاب رحمى بريتونى أصابها عقب الولادة ، وكنت لا أزال طفلا إذ كانت سنى لا تزيد على أربع سنوات وبضعة أشهر

وبالرغم من صغر سنى إذ ذاك فانى أذكر صورتها جيداً ، وأذكر حنانها علىّ وعلى إخوتى الأشقاء أمين وأحمد وابراهيم ، وكانت سيدة كاملة الصفات والأخلاق ، عرفت بين أفراد العائلة بطيبة القلب ، وصفاء النفس ، والخصال الحميدة ، وقد عشت بعدها يتيما من الأم ، ولم أجد بعدها من يحبونى بحنوّ الأمومة ، ولا أدرى ماذا كان تأثير حرمانى من هذا الحنو فى نشأتى ونفسيتى وحياتى ، على أن الذى أستطيع أن أدركه من هذا الأثر أنى ظللت على حبى لها وتمجيدى لذكراها طوال السنين ، وتملكنى مع الزمن شعور بأنى مدين لها بما حبانى الله من مواهب (بحسب ظنى) ، وزاد هذا الشعور رسوخاً فى نفسى ما لاحظت من اجتماع هذه المزايا فى إخوتى لأمى ، فمنهم شقيق أحمد ، ثم شقيق أمين الذى كان يكبرنى بسنتين ، ثم شقيق الأصغر ابراهيم

---

(١) دائرة الاميرة مهوش قادن والدة الامير ابراهيم الهامى باشا ابن عباس باشا الاول ، وقد سميت دائرة الحلمية لان مقرها كان بسراى الحلمية

كان أخى أحمد قد انتظم فى الأزهر وعرف بالذكاء والميل الى الشعر والأدب ، ومات فى شرخ الشباب سنة ١٩٠٣

أما أخى أمين فلست فى حاجة الى التنويه بمنزلته فى الجهاد ومكانته فى الصحافة ، وقد توفاه الله فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فى سن مبكرة ، إذ لم يتجاوز الحادية والأربعين من العمر

وكان ابراهيم من توابغ مدرسة المهندسخانة وأول خريجيها عام ١٩١٣ ، وقدحدثنى زملاؤه فى التلمذة والتخرج أنه كان مشهوداً له بينهم بالنبوغ والتفوق ، وقد عين معيداً فى المدرسة عام تخرجه منها ، وعندى منه خطابات تدل على ميله الى الأدب منذ صباه ، ومنها كتاب أرسله الىّ فى ٩ ابريل سنة ١٩١٠ وهو بعد طالب بالمهندسخانة لمناسبة اشتغالى بالمحاماة قال فيه :

« أخى العزيز . سلام يتبعه تسليم ، مزاجه من تسنيم ، مضت مدة ليست بالقصيرة كنت أستطلع فيها أخبارك من السيد أمين فكنت أبتهج كلما علمت أنك سائر فى طريق النجاح غير هياب ولا وجل مع العلم بأن كثيراً ممن سلكوا سبيلكم هذا ما عتموا أن طرقوا بابه حتى ولوا على أعقابهم مدبرين فأساءوا الى أنفسهم وأساءوا الى غيرهم ، لأن كل من وصله خبرهم اتخذهم حجة دامغة وتقاعد بل تقاعس هو عن العمل فيصبح الكل وهم عضو أبتر عضو أشل فى كيان هذه الأمة ، ولكنك أيها الأخ قد ألقيت علىّ وعلى كثير من إخوانى درساً من دروس المكافحة فى هذه الحياة . فلتسر فى حياتك الجديدة ولتواصل السير فى تلك المعمعة ولتستمر فى تتميم ذلك البناء الذى وضعت أول حجر فى أساسه من مدة وجيزة ، ولتكن على يقين من أنك ستحيي ميت رجاء كثير من الطلبة الذين استولى عليهم القنوط وظنوا أن أبواب الفوز والنجاح موصدة فى وجوههم مغلقة دونهم ، ولكنك باذن الله سبحانه وتعالى ستكون حجة على هؤلاء المتقاعدين فيحذون حذوك فيكون لك بذلك كمال الشرف وشرف الكمال ، فعليك منى السلام يوم دخلت فى ذلك الدور الجديد من الحياة ، وسلام عليك يوم تخرج منه وقد كللت أعمالك بالفوز والمنفعة لبلادنا المفتقرة الى كثير ممن لا يبالون بما يصادفهم من العثرات ، بل يمرون عليها وهم شم الانوف كأن لم تكن تلك الحوائل شيئاً مذكوراً . والسلام

من المخلص

أخيك ابراهيم »

ويبدو لى أن مستقبلا زاهراً كان ينتظر أخى ابراهيم لولا أن عاجلته منيته وهو فى ريعان الشباب ، فقد عين رحمه الله مهندساً للرى بمديرية الفيوم ومحل إقامته فى (طاميه) ، وأصيب هناك بحمى التيفوئيد التى قضت على شبابه فى يوليه ١٩١٥

والدى

هو الشيخ عبد اللطيف الرافعى . ويرجع أصله البعيد إلى الحجاز ، إذ هو من سلالة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولذلك سمى الفاروق . وهو من علماء الأزهر ، تولى مناصب القضاء الشرعى منذ سنة ١٨٧٧ ، وكان حين ولادتى قاضياً لمحكمة البحيرة الشرعية . ونقل قاضياً للشرقية فى يونيه سنة ١٨٨٩ ، ثم قاضياً للغربية في سبتمبر سنة ١٨٩١ ، فقاضياً للشرقية سنة ١٨٩٥ ،

فعضواً بمحكمة مصر الشرعية سنة ١٨٩٧ ، فمفتياً لثغر الاسكندرية سنة ١٨٩٨ ، وبقى يتولى هذا المنصب إلى أن أحيل إلى المعاش فى ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، واستقر بالاسكندرية منذ تعيينه مفتياً لها ، ومكث بها بعد إحالته على المعاش ، ولما مرض مرضه الأخير انتقل إلى القاهرة حيث توفى بها فى ٢٤ يناير سنة ١٩١٨

كان رحمه الله عالماً تقياً ، تلقيت عنه نشأتى الدينية ، فكان يعودنى وإخوتى على الصلوات الخمس نؤديها فى أوقاتها ، ويرتل القرآن بحضورنا ، ويأمرنا بالصلاة فى المسجد أحيانا . وأذكر أنه كان يوقظنى قبل الفجر لأؤدى معه الصلاة فى مسجد سيدى ياقوت العرش بالاسكندرية وكان قريبا من منزلنا بالأنفوشى ، وأعود معه إلى المنزل بعد أداء الصلاة . وتعودت الصوم على يده فى سن مبكرة ، وكنت أراه أمراً عادياً ومألوفاً ، وكان رحمه الله يعظنا ويأمرنا بالمعروف وينهانا عن المنكر ويحبب الينا التمسك بشعائر الدين وتعاليمه ، وكنت من ناحيتى مرهف الحس من الوجهة الدينية الروحية ، أفهم من هذه الشعائر والتعاليم أنها اتجاه من النفس إلى الله ، واستشعار بالخشوع له والعمل على اكتساب رضاه ، واطمئنان إلى عدله وقدرته ، وركون فى أوقات الشدة إلى لطفه ورحمته ، وهذه الأحاسيس كان لها دخل كبير فى تكوينى الروحى ، وفى حياتى الوطنية ، لأننى كنت ولا أزال أرى فى الالتجاء إلى الله والاعتماد عليه القوة الروحية التى تعود النفس الصمود للشدائد والعقبات

فى التعليم الأولى والابتدائى

كان أول مكتب تلقيت فيه القراءة والكتابة كتاب الشيخ هلال [1] بشارع درب الحصر ، ومكثت به عدة أشهر ، ثم انتقلت منه إلى المدارس النظامية

وصرت أتنقل مع والدى فى البلاد التى ولى فيها مناصب القضاء ، فدخلت مدرسة الزقازيق الابتدائية الأميرية سنة ١٨٩٥ ، ثم مدرسة القربية الابتدائية بالقاهرة ، ولما انتقل والدى إلى الاسكندرية سنة ١٨٩٨ انتقلت إلى مدرسة « رأس التين » الابتدائية

قضيت بالاسكندرية معظم سنى الدراسة وتلقيت فيها تعليمى الابتدائى والثانوى بمدرسة « رأس التين » ، وكانت من أهم مدارس القطر ، وكان ناظرها طيلة هذه المدة المرحوم إسماعيل بك حسنين (باشا)

ونلت فيها الشهادة الابتدائية فى يوليه سنة ١٩٠١ [2] وكنت لصغر سنى لا أفقه كثيراً معنى الشهادات ، وأذكر أن أحد أقرانى بالمدرسة حين علم بالنبأ ـ وكنت أجهله ـ سارع إلى الحضور لمنزل والدى بالأنفوشى [3] ليبشرنى بالنجاح ، فألفانى فى حديقة المنزل الصغيرة يجرنى أخى أمين

---

(١) الآن مدرسة حسن كتخدا عوبان رقم ٢٦ شارع درب الحصر

(٢) « اللواء » عدد ٢٨ يوليه سنة ١٩٠١

(٣) بشارع السلطان سليم (واسمه الآن شارع قصر راس التين) رقم ٥٨ وهو المنزل الذى نلت فيه الشهادة الابتدائية والثانوية وليسانس الحقوق

فى قفص من الجريد جعلنا منه شبه عربة صغيرة نتناوب ركوبها وجرها بحبل ، فنادانى فى لهفة ، فتركت القفص أسأله عن الخبر ، فهنأنى بالنجاح وأطلعنى على نسخة اللواء التى فيها اسمى ضمن الناجحين فى الشهادة الابتدائية ، فضحكت مغتبطاً ثم عدت إلى قفص الجريد لنتم أنا وأخى أمين عملية الجر واللعب ، وكان هو أيضا من الناجحين فى هذا العام

فى التعليم الثانوى

لم أكن – إلى أن نلت الشهادة الابتدائية – أعى من أمور الدنيا شيئاً ذا بال ، وكان جل اهتمامى أن أواظب على دروسى وأستذكرها وأحفظ مايطلب من التلميذ حفظه

دخلت القسم الثانوى (قسم فرنسى) بمدرسة رأس التين ، ومكثت به ثلاث سنوات وهى مدة الدراسة الثانوية فى ذلك العهد ، وكنت فى معظم سنى الدراسة الثانوية لا أعى أيضاً شيئاً من الشؤون العامة ، ولا أعرف غير منزل والدى ومدرستى

وكنت أتردد قليلا على مكتبة بلدية الاسكندرية ، إذ كان أساتذتنا يذكرونها لنا كمكان يصح أن نقضى فيه أوقات الفراغ والتسلية . . .

إلى أن كانت سنة ١٩٠٤ ، فبدأت أذهب إلى قهوة بلدية أنيقة بشارع رأس التين تجاه سراى محسن باشا ، وكنا نذهب اليها يوم الجمعة من كل أسبوع ، وكان صاحبها « الحاج أحمد » يقدم لنا شراب الليمون (الليموناده) ويتقنه كل الاتقان ، حتى صار علماً على قهوته ، ويطلعنا على بعض الصحف اليومية التى كانت تصدر فى هذا العهد ، ومنها (اللواء) لصاحبه ومؤسسه الزعيم « مصطفى كامل » ، ولكن لم أتبين بعد منهجه ولا منهج الصحف الاخرى . ولم تكن فى ذهنى أية صورة عن « مصطفى كامل » ، إذ لم أكن رأيته بعد أو سمعته ، وكنت وقتئذ فى الخامسة عشرة من عمرى ، على أنى أدركت من قراءة الصحف وقتئذ شيئا من الوعى الذى أخذ يتفتح ويتسع مداه فى مدرسة الحقوق ، وكنت أسمع أثناء دراستى الثانوية من أستاذ لنا فى الرياضة وهو المرحوم عثمان بك لبيب ، أحاديث يلقيها علينا بين حين وآخر عن حالة البلاد السياسية ، وكان رحمه الله من خريجى مدرسة المعلمين العليا القديمة (النورمال) وصار فيما بعد مدرساً بمدرسة المعلمين العليا الحديثة ، وكان وطنياً صميما ، لايفتأ يطعن فى سياسة الانجليز ويذكر لنا كيف احتلوا مصر غدراً وحيلة ، وكيف يعملون على إرساخ أقدامهم فى البلاد ، ويحاربون الروح الوطنية ، وكان يقول لنا خلال أحاديثه : « افهموا يا اولاد كويس » ، فكنت أستشعر معانى هذه الأحاديث ، وآنس لها وأعجب بها ، وأحببت من أجلها هذا الأستاذ ، وكنت ألاحظ أنه حين يبدأ بالحديث فى السياسة يقفل بنفسه باب الفصل لكى لايسمع حديثه ناظر المدرسة عند مروره بين الفصول ، فكان إقفال الباب إشارة إلى بدء دروسه الوطنية ، وقد أفدت منها كثيراً

وأذكر من أساتذتى فى القسم الثانوى بمدرسة رأس التين الشيخ أحمد ابراهيم (بك) العالم الفقيه المشهور ، والشيخ عرفه على غراب ، والشيخ محمد عابدين ، والشيخ عبد الحكيم محمد ، ومن أساتذتى الأجانب المسيو هاى والمسيو تودور وكلاهما فرنسى

إخوتي الأشقاء

[انظر صفحة ٥]



أحمد الرافعي
من طلبة الأزهر
توفي سنة ١٩٠٣



أمين بك الرافعي
فقيد الوطن والصحافة
١٨٨٦ – ١٩٢٧



ابراهيم الرافعي
أول خريجي المهندسخانة سنة ١٩١٢
توفي سنة ١٩١٥

البكالوريا

وقد نلت الشهادة الثانوية (البكالوريا) من مدرسة رأس التين فى مايو سنة ١٩٠٤ ، وكان ترتيبي الثالث [١] في الناجحين البالغ عددهم ١٣٦

أراد والدى أن يدخلنى الأزهر

وأراد والدى أن يدخلنى الأزهر ... ولكنى اعتذرت بصغر سنى وبأنى تعودت على المدارس النظامية ولم آلف نظام الدراسة فى الأزهر ، وإذ كنت أخجل من مراجعة والدى فقد وسطت لديه بعض الأقارب لاقناعه بالعدول عن فكرته ، فأفهموه أن لا محل لتغيير منهجى فى الدراسة ، وما دام قد اختار هو لى المدارس النظامية فمن الخير أن أستمر فيها ، وذكروا له ميلى إلى الدخول فى مدرسة الحقوق ، ورغبوا اليه أن يلحقنى بها ، فقال لهم انه يريد أن يجعلنى عالما من علماء الأزهر ، كأبيه وعمومته ، فأجابوه ان الزمن قد تطور ، وما دام هو لا يميل إلى الأزهر فلتختر له المدرسة التى يميل اليها ، فقال أتريدون أن يخرج منها قاضيا أهليا يحكم بغير الشرع ؟ فأجابوه هذه مسألة لا يحين وقت البحث فيها إلا بعد تخرجه من مدرسة الحقوق ، وهل من الحتم أن يكون قاضيا ؟ فلم يقتنع بهذا الجواب ، وأراد أن يخلص من هذا الاحراج ، فأعرب عن رغبته فى أن يلحقنى باحدى الوظائف بالبكالوريا ـ وكانت لها قيمة كبيرة في ذلك العصر ـ فقالوا له إنه لا يميل الآن إلى التوظف وهو صغير السن ولا يصح أن يرهق بالوظيفة ، فقال لهم انى أختار له وظيفة « معاون إدارة » وهى وظيفة سهلة لا تحتاج إلى عناء ، فعرضوا علىّ الأمر ، فاعتذرت ، وقلت لهم ولوالدى انى صغير السن ولا أحتمل أعباء الوظيفة ، وان الدراسة لا تتعبنى ، فدعونى أدخل المدرسة التى تميل اليها نفسى . وازاء هذا الالحاح قبل والدى ماطلبت ، وأدخلنى مدرسة الحقوق

فى مدرسة الحقوق

دخلت كلية الحقوق ـ وكان اسمها (مدرسة الحقوق الخديوية) ـ فى ا كتوبر سنة ١٩٠٤ ، ومقرها وقتئذ بميدان عابدين فى المكان الذى به الآن ثكنات الحرس الملكى ، وكان ناظرها المسيو جرانمولان ، ووكيلها عمر بك لطفى ، واقتضى دخولى المدرسة انتقالى وإقامتى بالقاهرة فى شهور الدراسة

متى تتلمذت لمصطفى كامل ؟

سنة ١٩٠٤

بدأ وعيى السياسى يتقدم فى مدرسة الحقوق ، وأخذت فى قراءة الصحف قراءة فهم وإدراك ، وكان الطلبة يجتمعون فى أوقات الفراغ ويتحدثون عن السياسة وما وصلت اليه حالة البلاد تحت

---

(١) « اللواء » عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤

الاحتلال البريطانى ، واخترنا لقضاء أوقات الفراغ والسمر قهوة راقية بشارع عابدين على ملتقاه بشارع الصنافيرى (على باشا ذوالفقار الآن) تدعى (قهوة الحقوق) لصاحبها الخواجة أندريا ، وقد أعجبنا اسم القهوة، واخترناها لذلك منتدى لنا نقرأ فيه الصحف على اختلاف ميولها ومذاهبها، وأهمها (اللواء) و (المؤيد) و (الأهرام)

انتقلت اذن من قهوة (الحاج احمد) بالاسكندرية ، الى قهوة (الخواجة اندريا) بالقاهرة ، وكان لهاتين القهوتين أثر كبير فى اتجاهى الوطنى والسياسى. وبدأت أقرأ اللواء قراءة فهم وإدراك ، فتعجبنى روحه ومقالاته ، وقد تتلمذت لمصطفى كامل (صاحب اللواء) منذ أواخر تلك السنة ، قبل أن أراه ، وصار لى (اللواء) بمثابة المدرسة التى تلقيت عنها مبادىء الوطنية ، كما أنه كان مدرسة الوطنية للجيل كله

أما أول مرة قابلت فيها « مصطفى كامل » ففى فبراير سنة ١٩٠٦ ، أثناء إضراب طلبة الحقوق ، فقد تاقت نفسى الى رؤيته ، وكان (اللواء) يناصر الطلبة فى مطالبهم الحقة ، فذهبت مع لفيف من زملائى الى دار اللواء بشارع الدواوين ـ نوبار باشا الآن ـ تجاه وزارة العدل ، وكان اسمها وزارة الحقانية ، وقابلت الزعيم لأول مرة ، وسمعت حديثه ، وشعرت بتأثيره الروحى ينفذ الى أعماق قلبى ، وصار لى بمثابة أبى الروحى فى المبادىء ، وأكثرت من التردد على دار اللواء لكى أقابله وأراه وأسمع صوته ، فكان يفيض علينا من الأحاديث التى غرست فى نفسى مبادىء الوطنية ، ولعله رحمه الله قد توسم فىّ أن أكون من تلاميذه الحافظين لعهده ، فعرض علىّ سنة ١٩٠٧ أن يوفدنى فى بعثة صحفية الى باريس للتخصص فى الصحافة بعد حصولى على إجازة الحقوق ، فقبلت هذه الثقة شاكراً ، ولكن المنية عاجلته فى فبراير سنة ١٩٠٨ قبل تخرجى من المدرسة

نادى المدارس العليا

كانت مدرسة الحقوق أول بيئة للشباب ظهرت فيها روح اليقظة الوطنية ولبث دعوة الزعيم مصطفى كامل ، إذ كانت الغالبية العظمى من طلبة الحقوق قد استجابت الى ندائه

وإذ كان الشعور الوطنى الصادق يستتبع النشاط الاجتماعى والعلمى ، فقد ظهرت بيننا روح التكتل ، وتنظيم الكفاح ، وكان تأسيس نادى المدارس العليا أول مظهر لهذه الروح ، ولقد عبرت عن هذا التطور بقولى فى كتاب (مصطفى كامل) : تفتحت فى قلوب الشباب زهرة الوطنية التى أنبتتها دعوة مصطفى كامل وأخذت تجيش بالشعور الوطنى وتتحرك نحو أغراضه وأهدافه ، وبدأت علائم اليقظة والحياة تظهر فيهم بشكل عملى سنة ١٩٠٥ ، وكان أول مظهر لهذه الحياة الجديدة أن فكر طائفة منهم فى إنشاء ناد للمدارس العليا يجمع بين طلبة هذه المدارس وخريجيها

فكر طلبة الحقوق فى إنشاء هذا النادى سنة ١٩٠٥ وشاركهم فى الفكرة طلبة المدارس العليا الأخرى ، واجتمعت أول جمعية عمومية له ـ الجمعية التأسيسية ـ يوم الجمعة ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥

باحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الادارة . وبلغ عدد الحاضرين من الطلبة مائتى طالب من مختلف المدارس العليا ، وحضره كذلك لفيف من المتخرجين ، وكان اشتراكهم فى ناد للطلبة دليلا واضحاً على تقديرهم للشباب المثقف وما نالوه من ثقة أسلافهم من الخريجين ، فانهم لم يجدوا غضاضة فى أن يجتمعوا وإياهم فى ناد واحد . وفى الحق إنهم كانوا رجالا فى شبابهم وأخلاقهم وأساليبهم ، فنالوا بذلك تقدير مواطنيهم ممن كانوا يكبرونهم سناً ، بل كان بعضهم أساتذة لهم

اشتركت فى الجمعية العمومية التأسيسية لنادى المدارس العليا ، إذ كنت طالباً فى مدرسة الحقوق ومن المشتركين فى تأسيسه ، وأسفرت عملية الانتخاب عن اختيار المرحوم عمر بك لطفى ــ وكان وكيلا لمدرسة الحقوق ــ رئيساً للنادى ، وكان من خاصة أصدقاء مصطفى كامل وأنصاره هو وشقيقه المرحوم أحمد بك لطفى

كملت معدات تأسيس النادى ، واتخذ داراً له بالمنزل رقم ٤ بشارع قصر النيل بالقرب من سافواى أوتيل القديمة ، وافتتح يوم الخميس ٥ أبريل سنة ١٩٠٦ . وقد حضرت حفلة الافتتاح مع إخوانى المشتركين فيه من طلبة الحقوق . وكان هذا الاحتفال يوماً مشهوداً ، وأخذنا نجتمع بالنادى ، وبذلك انتقلنا من (قهوة الخواجا أندريا) ، الى نادى المدارس العليا ، وبدا لنا الفرق كبيراً بين القهوة والنادى ، فلقد كان بناء فخما تحيط به حديقة غناء ، وبه غرف واسعة مؤثثة تأثيثاً فاخراً ، الأمر الذى لم نعهده من قبل ، لا فى قهوة الخواجه أندريا ، ولا فى قهوة الحاج أحمد بالاسكندرية

وكان اجتماعنا بالخريجين مما زاد فى نضجنا العلمى والثقافى ، وتعددت المحاضرات والاجتماعات فى النادى ، فكان لنا شبه معهد علمى عال أكملنا فيه دراستنا وزدنا من ثقافتنا ، وقد أفدت منه كثيرا ، وكانت به مكتبة غنية بالكتب والصحف والمجلات ساعدتنى على توسيع مداركى وترقية أفكارى ، ولم تفتنى محاضرة ألقيت فيه ، وظللت عضواً به إلى أن أقفل بأمر السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، وكان مقره حين أقفل بميدان حليم باشا بعمارة الخاصة الخديوية على ملتقى شارع بولاق (فؤاد) بشارع كامل (ابراهيم باشا)

إضراب سنة ١٩٠٦

كان لهذا الاضراب تأثير كبير فى نفسى ، يعدل تأثير نادى المدارس العليا ، إذ كان بداية اتصالى الروحى الوثيق بالزعيم مصطفى كامل

فى يناير سنة ١٩٠٦ وضعت وزارة المعارف نظاماً لمدرسة الحقوق كان الغرض منه استفزاز شعور الطلبة ، والتضييق عليهم ، ومعاملتهم بنظام المدارس الابتدائية ، وقد يكون لتظاهرهم بالشعور الوطنى دخل فى وضع هـذا النظام ، إذلالا لهم وكبحاً لجماحهم ، فما إن علمنا به حتى قررنا الاضراب احتجاجاً عليه . وأضربنا فعلا عن الدراسة فى فبراير ، وكانت طلباتنا العدول عن النظام الذى وضعته الوزارة والرجوع إلى النظام القديم

لم يكن إضرابنا خروجاً على النظام ، ولا رغبة فى التعطل عن الدراسة ، أو التسكع فى

الشوارع ، أو سعياً لمطالب مادية شخصية ، بل كان مظهراً من مظاهر المقاومة الوطنية لسياسة الاحتلال فى التعليم

كان هذا الاضراب هو الأول من نوعه فى مصر ، لأنه شمل مدرسة عالية بأسرها ، وكان موجهاً ضد سياسة التعليم التى وضعها الاحتلال ، وقد تدخل اللورد كرومر (المعتمد البريطانى) فى شأنه ، وأمر وزارة المعارف بأن تأخذ الطلبة بالشدة ، فأعلنت تعطيل الدروس فى المدرسة من يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦ حتى يوم السبت ٣ مارس ، وأنذرتنا بأن من يتأخر عن الحضور فى ذلك اليوم يفصل من سلك التلاميذ . وكان للاضراب لجنة تقوم على تنظيمه ، فاجتمعت على عجل للنظر فى هذا الانذار ، وتدخل المستشار القضائى البريطانى السير مالكولم ماكاريث فى الأمر وكان يعطف على الطلبة (بعكس المستر دنلوب) فوعدهم بالنظر فى طلباتهم على شرط أن يعودوا إلى الدراسة ، فاتفق الطلبة رأياً على الرجوع إلى المدرسة يوم السبت ٣ مارس سنة ١٩٠٦ ، وكان لهذه العودة أثرها فى نفوسنا ، وكان فيها معنى الرضوخ والاذعان ، فزادتنا سخطاً على الاحتلال وسياسته . وأراد اللورد كرومر تثبيت مركز المستر دنلوب ــ وكان إلى ذلك الحين سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف،وعليه تقع مسئولية الاخلال بنظام التعليم الذى أدى إلى الاضراب ــ فرقى مستشاراً للوزارة فى مارس سنة ١٩٠٦ مكافأة له على أخذه الطلبة بالشدة

وكتبت مقالة عن هذا الاضراب ، ذهبت بها إلى مصطفى كامل يوم رجوعنا إلى الدراسة ، وكانت لهجتها شديدة ضد الاحتلال ، فقرأها الزعيم ، وأثنى على ، ولكن فهمت من حديثه أنه لا يرى نشرها ، حرصاً على مستقبلى ، وكانت هذه المقالة (التى لم تنشر) بدء مراسلتى للصحف

حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦

وقعت حادثة دنشواى فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ ، فزادتنى سخطاً على الاحتلال وتعلقاً بالحركة الوطنية

كنت عام وقوعها طالباً بالسنة الثانية بمدرسة الحقوق ، وكنت أطالع أنباءها فى (اللواء) ، فأدهش لمخالفة منهج التحقيق والمحاكمة فيها لما كنا نتلقاه من أصول المحاكمات الجنائية التى تقضى بها القوانين ، وتساءلت مافائدة مانتلقاه من الدروس والقواعد القانونية إذا كانت لا تنطبق على الناس كافة . ولما تلوت وصف تنفيذ الحكم فى (اللواء) بقلم الأستاذ أحمد حلمى أحد محرريه ، اقشعر بدنى من هول ماقرأت ، وأدركت مبلغ هوان المصرى فى نظر الاحتلال ، وتحققت أن لا كرامة لأمة ولا لأى فرد من أبنائها بغير الاستقلال ، وحفزتنى هذه الحادثة إلى أن أخصص حياتى للجهاد فى سبيل الاستقلال

وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨

كنت فى السنة النهائية لمدرسة الحقوق لما فجعنا بوفاة مصطفى كامل يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، ويالها من لحظة رهيبة حين فوجئنا بنعيه ونحن فى المدرسة ، فقابلناه بالذهول

والوجوم ، وفاضت دموعنا حزناً وأسى على الزعيم الذى كان لنا اماما وطنياً ، وأبا روحيا . وفى غمرة الذهول الذى أصابنا من هول الكارثة تباحثنا فيما يجب علينا عمله اظهاراً لشعورنا ، فقررنا بالاجماع اعتبار يوم تشييع جنازة الزعيم يوم حداد عام ، تعطل فيه المدارس جميعها ويشترك طلبتها فى تشييع الجنازة ، واتصلنا بالمدارس العليا والثانوية ، فرأينا من طلبتها نفس هذا الشعور ، و نفس هـذا الاجماع ، واتخذوا نفس القرار الذى اتخذناه ، واشتركنا فى الجنازة ، وكنت ممن حملوا النعش ضمن طلبة الحقوق الذين ندبوا لذلك من قبل جميع طلبة المدارس العليا ، وكان لهذا اليوم فى نفسى أثر لم تمحه الأيام والأعوام ، فلقد طبع فى قلبى مبادىء الزعيم فصارت عقيدتى الوطنية .

وإلى هذه الصلة الروحية أشرت فى كتابى عن « مصطفى كامل » سنة ١٩٣٩ ، إذ قلت فى اهدائى الكتاب اليه : « إلى من كانت حياته للأمة بعثاً وطنياً ، من كان لى أبا روحياً ، وسأبقى له تلميذاً وفياً ، من علمنى أن الحياة بغير المثل العليا عرض زائل ، وعبث ضائع ، إلى مصطفى كامل أهدى كتاب « مصطفى كامل » هدية الوفاء الى روحه العظيمة »

صلتى بمحمد فريد

إنى إذ أعد نفسى تلميذاً لمصطفى كامل ، فانى كذلك تلميذ لمحمد فريد ، بل ان صلتى بفريد كانت أطول مدى من صلتى بمصطفى ، فانى لم أدرك مصطفى كامل إلا فى أوقات محدودة حين كنت أستمع لبعض خطبه أو أقابله فى (اللواء) منذ سنة ١٩٠٦ مرات معدودة ، أما فريد فقد اتصلت به عن كثب وعملت معه تحت لوائه سنين عديدة

كنت سنة ١٩٠٨ لم أتخرج بعد من مدرسة الحقوق حين تولى فريد بك زعامة الحركة الوطنية ، وكنت أتردد عليه كثيراً فى (اللواء) ، وتلقيت عنه مبادىء الوطنية كما تلقيتها من قبل عن مصطفى ، فصادفت من نفسى موضع العقيدة والايمان ، واتخذته بعد مصطفى أستاذاً واماماً لى فى الوطنية ، وبدأت أكتب فى اللواء على عهده وأنا طالب بمدرسة الحقوق

أول مقالة لى فى الصحف سنة ١٩٠٨

وأذكر أن أول مقالة لى نشرت بالعدد الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٠٨ تحت عنوان (تبدد الشعور الوطنى وتجمعه) بامضاء (حقوق) ، كتبتها بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر ، ووصفت فيها خواطرى وآمالى فى الجهاد ، وكأنما رسمت لنفسى فى هذه المقالة خطتى فى الحياة ، لذلك أود أن أنشر فقرات منها لأنها صورة من شعورى وتفكيرى فى مستهل حياتى السياسية ، قلت :

« للحوادث العظيمة على حياة الأمم تأثير كبير بما تحرك فى القلوب من الشعور وتستفز فيها من العواطف ، فلربما كانت حادثة مبدأ حياة أمة أو سبباً فى خلاصها من استبداد ظالم . وإذا عدت الحوادث الكبيرة التى لها يد فى تكوين الشعور الوطنى عندنا لجعلنا فى مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل . فلقد كانت وفاته كشعلة من نار مست الشعور الوطنى وأصابت منه موضع الاحساس والتأثر ، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن أحد منا يتنبأ به ، ولا يزال فى نمو وازدياد

«هذا الشعور الشريف هو رأس مال الاستقلال ، إذا تعهده الرجال العاملون منا زادوه قوة وشدة وحفظوه من دواعى الفتور والجمود ، وساروا به فى خطة منتظمة محددة ، وانحصر فى تيار يجرى رأساً إلى غايتنا وهى التخلص من سلطة الاحتلال

« ان الشعور بالحاجة إذا لم يدفع المرء الى العمل لنيل تلك الحاجة فلا فائدة منه البتة ، فليس مجرد الشعور الا معنى فى النفس لاوجود له مالم يظهر أثره فى الخارج ، الشعور قوة ولكن بشرط أن ينبعث فى طريق واحد فيأمن شر التبدد والتلاشى

الى أن قلت : « مات مصطفى كامل فهاج موته شعور الاستقلال فى النفوس ، وكان أول من أحس بوقع المصاب النابغون منا فى العلم والفكر ، فبكوه مع الباكين ورثوه مع الراثين ، ولكن مارأينا أحداً منهم دفعه الشعور الى أن ينزل في ميدان الحياة الوطنية فيعمل مع العاملين فى تعهد الشعور الوطنى وابلاغه الغاية التى ذكرناها . كل منا يعلم حاجتنا الى رؤوس مفكرة عاملة تنير لنا سبيل تلك النهضة ، ولكنا نرى نابغينا فى معزل عنها مع أنهم هم أبناء بجدتها ، والشعور الصحيح هو الذى يدفع صاحبه الى البدء فى محاربة رأس مال الاحتلال أفراداً وجماعات،حتى يقوى الشعور العام فى كافة الطبقات وترسخ عاطفة الحرية فى القلوب فلا يكون أمامنا سوى أمرين : الاستقلال أو الموت . حينذاك يقال : هذه أمة محال استعبادها حيث تؤثر الموت على الرضوخ ، فخير لمن يريد منها نفعاً أن يعاملها معاملة صديق مهاب

« ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطنى الى هـذه الدرجة مادمنا نعمل على خطة منظمة ، فالأساس الذى يبنى عليه الاحتلال صرحه نحن مقيموه بأنفسنا ، ألسنا راضين بأن نعيش فى كنفه ؟ هل يعقل أن ارادة الملايين من النفوس اذا قويت وتوجهت بصدق نحو غرض واحد، هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها ارادة أفراد معدودين ؟ رأس مال الاحتلال فى قلوبنا ، ان شئنا استبقيناه وان شئنا نزعناه من بين جوانحنا ، فلا يعود له مقام بين ظهرانينا ، فصرح الاحتلال قائم على عمادين : حسن الظن به من جهة ، والوهم من جهة أخرى . فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكم الأجنبى فيهم فيثبتون سلطانه ، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها فيخافون من شىء هم خالقوه

« على هذين الأساسين أمكن لبضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين فى بقاع متباعدة ، فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هى تخدير أعصاب الأمم باستجلاب حبهم من جهة وبالقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة أخرى ، فاذا نحن عملنا على هدم هذا الأساس من قلوبنا كنا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال ، وقد دلنا التاريخ على أن الأمة التى يشتد ألمها من الاستبداد وتتخلص من آثار الوهم من سلطانه تصبح على أبواب الحرية ، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال

« هذا هو الطريق الذى سلكه غيرنا فأفلحوا ، اذا شعروا بحاجة قاموا ودفعهم الشعور الى التكاتف سراً وعلانية على العمل لنيل مايريدون،فوضعوا غايتهم أمامهم،ورسموا لها الخطة العملية ، وأعدوا لها معداتها ، فعملوا على النظام الذى وضعوه ، وكانوا بذلك من الناجحين »

الحياة العملية

فى المحاماة

نلت شهادة الليسانس فى يونيه سنة ١٩٠٨ [1] . وقيدت اسمى بجدول المحاماة فى ١٩ يوليه من تلك السنة ، وكنت لم أبلغ العشرين بعد ، واشتغلت محامياً بأسيوط شهراً واحداً « تحت التمرين » بمكتب الأستاذ محمد بك على علوبة (باشا) ، وكان وقت التحاق بمكتبه على أهبة القيام بالاجازة ، فتركنى لوكيل المكتب أتلقى عنه الارشادات والتعليمات التى تلزم « المحامى المبتدىء » ، فلم أرتح كثيراً لارشاداته ولا لطريقته فى تفهيمى القضايا ، وبدا لى فى أول عهدى بالمحاماة أنها لا تعجبنى ، وأنى لا آنس لها كثيراً . فضلا عن أنى تساءلت فى خاصة نفسى : وما مصيرى فى المحاماة الى جانب نظراتى فى الحياة وآمالى فى الجهاد ؟ فقضيت هذا الشهر قلقاً أتطلع الى الأفق لعلى أهتدى الى طريق آخر يتفق وخواطرى وآمالى

فى الصحافة

فما إن دعانى فريد بك الى أن أشتغل بالصحافة محرراً باللواء حتى قبلت دعوته ، وبدأت حياتى الصحفية فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ على عهده ، ومن يومئذ ازدادت صلتى به ، إذ كان يشرف على سياسة (اللواء) وتحريره ويكتب فيه كثيراً ويتردد عليه يومياً ، وكنت أسمع منه ثناء على ما أكتب ، وأذكر أنى كنت أترجم الى اللغة العربية مقالات المرحوم اسماعيل شيمى بك ، أحد أعلام الحركة الوطنية ، وكان يكتبها بالفرنسية ، إذ كان يتقنها دون اللغة العربية ، وكانت آية فى البلاغة ، فجهدت نفسى فى أن أبرزها الى اللغة العربية فى مستوى لا يقل عن بلاغتها الأصلية ، ولعلى وفقت الى بعض ما كنت أرجو ، وكان فريد بك يراجع ترجمتى لمعظم هذه المقالات ويبدى لى إعجابه بها ، فشجعنى ذلك على الكتابة والترجمة

---

(١) ممن نالوا معى ليسانس الحقوق سنة ١٩٠٨ : احمد ماهر (باشا) ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، محمد نجيب سالم (باشا) ، حسن نشأت (باشا) ، عبد الملك حمزة (بك) ، منصور اسماعيل (باشا) ، كامل الوكيل (باشا) ، محمود محمد سبع (بك) ، محمد لطفى محمود (بك) ، محمد نجيب الغرابلى (باشا) ، كامل يوسف صالح (بك) ، الاستاذ أحمد وجدى ، الدكتور سيد كامل ، محمد نبيه سلام (بك) ، حبيب دوس (بك) ، طاهر محمد (باشا) ، أحمد مختار بخيت (بك) ، الخ . وكان اول الناجحين عبد الحميد بدوى (باشا) . وكنت الثانى والعشرين

وكنت أميل الى كتابة المقالات المتسلسلة فى موضوع واحد ، ومن هنا نشأ ميلى الى التأليف ، إذ وجدت أن المقالة الواحدة فى الصحف لا تتسع للموضوع الذى كنت أفكر فيه

وأذكر أن أولى سلسلة مقالاتى كانت فى موضوع الدستور ، وعنوانها (آمالنا فى الدستور) بلغت عدتها سبع مقالات نشرت باللواء فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتوليت الرد على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطانى عن سنة ١٩٠٨ ، فكتبت فى ذلك تسع عشرة مقالة نشرت فى شهر مايو سنة ١٩٠٩ تضمنت عرضاً تحليلياً للحركة الوطنية وموقف الاحتلال والحكومة حيالها

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية وما يتهددها من خطر ، وعن الاحتلالين السياسى والاقتصادى ، والانقلابات الاقتصادية (اللواء ١١ و ١٤ و ٢١ يناير و ٢٨ فبراير و ٧ مارس سنة ١٩٠٩)

مدارس الشعب

وجه الحزب الوطنى الشباب الى المساهمة فى بناء النهضة القومية فى مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن أعماله فى الناحية الاجتماعية إنشاؤه مدارس الشعب الليلية فى أواخر سنة ١٩٠٨ ، وكان الغرض منها تعليم الفقراء والعمال مجاناً ، وقد تطوعت مع لفيف من الشباب للتدريس فى هذه المدارس ، ووضع الحزب برنامجاً لها يتناول المواد الآتية : القراءة والكتابة ـ دروس الدين ـ قانون الصحة والاحتياطات الصحية ـ العناية بتربية الأطفال ـ القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية ـ الشؤون الاجتماعية ـ دروس الأشياء ـ الحساب ـ تاريخ مصر والتاريخ الاسلامى ـ جغرافية مصر ـ أخلاق وآداب

وبلغ عدد المدارس التى أنشأها الحزب فى القاهرة سنة ١٩٠٩ أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية . تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً من مختلف الحرف ، وقد ألقيت بعض الدروس فى مدرسة الخليفة ، وسمعت محمد بك فريد يلقى فيها درساً ، وسمعت أيضاً أحمد بك لطفى يلقى درساً فى مدرسة بولاق

وأنشأ نادى المدارس العليا عدة مدارس أخرى على غرار هذه المدارس

كان لمدارس الشعب فضل كبير علىّ ، فهى التى ألهمتنى الفكرة الأولى لتأليف كتابى (حقوق الشعب) فان هذا الكتاب هو سلسلة دروس ومحاضرات لتفهيم الشعب حقوقه وواجباته ، وكانت دروسى فى مدرسة الشعب بالخليفة نموذجاً مصغراً للأسلوب الذى انتهجته فى هذا الكتاب

عودتى الى المحاماة

حدث تحول فى حياتى العملية فى أواخر سنة ١٩٠٩ ، ذلك أن زميلى وصديق المرحوم الأستاذ أحمد وجدى الذى كنت أعزه وأنزله من نفسى منزلة الأخ الشقيق ، رغب الىّ أن أترك الصحافة ، وكان هو أيضاً يعمل فيها رئيساً لتحرير جريدة الدستور التى كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدى



عبد الرحمن الرافعي سنة ١٩٠٨
عام تخرجي من مدرسة الحقوق



الخطاب الذى أرسله فريد بك الىّ فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢

بك يتولى إصدارها ، وقال لى إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين ، وأن نكتب فى الصحف ماننشاء من الآراء والمقالات ، وان ذلك أولى من الانقطاع للصحافة ، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال فى حياتنا العملية ، وقد ترددت فى قبول هذه الفكرة إذ كنت منصرفاً عنها ، وما زال يقنعنى بها حتى قبلت نصيحته بعد أن أمعنت النظر فيها ورأيتها فى جملتها أصوب من انقطاعى للصحافة ، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لى أعظم نصيحة ، وساءلت صديقى حين تبادلنا الرأى فى تحقيق فكرته : كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين وأنا لم أتمرن عليها إلا شهراً واحداً وهو أيضاً لم يقض مدة كافية فى المران عليها ؟ وانتهينا الى أن الحياة يجب أن تنطوى على شىء كثير من المجازفة ، فعولت وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة ، وعملنا معاً فى المحاماة بمدينة الزقازيق منذ يناير سنة ١٩١٠ ، وفتحنا فى تلك السنة مكتباً آخر لنا بالمنصورة كنت أتولى مباشرة قضاياه ، ثم انتقلت بمفردى الى المنصورة واستقر بى المقام فيها منذ أكتوبر سنة ١٩١٣ حين أنشئت بها المحكمة الابتدائية ، وظللت بها نحو عشرين سنة ، الى أن انتقلت نهائياً الى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٣٢

وقدار تحت كثيراً إلى التحول من الصحافة إلى المحاماة ، لأننى رأيتنى قد بدأت حياتى فى المحاماة هذه المرة (سنة ١٩١٠) بداية حسنة ، ولم أجد فيها الصعوبة التى كنت أتخيلها ، بل شعرت كأنى متمرن عليها ، فألفتها وأحببتها ، وأدركت أنها هى المهنة التى يجب أن أختارها لأؤدى واجبى الوطنى ، إلى جانب واجباتى الشخصية ، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر وأبعث بها إلى جريدة (العلم) ، لسان حال الحزب الوطنى ، وظهرت أول مقالة لى وأنا محام فى عدد ١٣ مارس سنة ١٩١٠ تحت عنوان (قوة الرأى العام والحكومة) ، وكتبت فى عدد ٣٠ مارس من تلك السنة مقالة مطولة عنوانها (الشدائد خير مرب للأمم) ، هنأنى عليها فريد بك ، إذ جاءت مطابقة للظرف الذى نشرت فيه مطابقة عجيبة ، فقد أرسلتها الى جريدة العلم فى الوقت الذى صدر فيه قرار وزارة الداخلية بايقافها شهرين ، ولم أكن أعلم بصدور هذا القرار ، فنشرها الحزب فى أول عدد من جريدة (الاعتدال) التى اتخذها لسان حاله مدة ايقاف العلم ، فهونت على القراء أمر الايقاف ، اذ دعوت فيها الى مقابلة الاضطهاد بالصبر والثبات ، وكأنها كتبت رداً على قرار وزارة الداخلية ، فكان لها ضجة استحسان كبيرة ، وصارت حديث الناس فى مجالسهم ، وبخاصة حين علموا أنى كتبتها دون أن أعلم بقرار ايقاف (العلم) ، واستبشروا خيراً بما أكتب ، وطلب منى فريد بك المزيد من الكتابة ، فكان ذلك التشجيع حافزاً لى على توكيد صلتى بالصحافة ، وزاد فى توطيدها أن أخى « أمين » كان محرراً مقيماً بصحيفة الحزب الوطنى ، ثم رئيساً لتحريرها

وفى سبتمبر سنة ١٩١٠ انقطعت مؤقتاً عن مكتبى وتوليت رآسة تحرير العلم فى غيبة شقيق أمين الذى سافر الى أوروبا لحضور جلسات المؤتمر الوطنى الذى انعقد ببروكسل فى ذلك العام وموافاة العلم برسائل المؤتمر ، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضى مدة السجن المحكوم بها عليه من محكمة جنايات مصر فى قضية (وطنيتى) ، وكانت ادارة العلم بشارع محمد على بالمنزل رقم ١١٦

فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠

ساهمت فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وكان موضوع خطبتى فيه (مركز الصحافة فى مصر والأدوار التى تعاقبت عليها فى عهد الاحتلال) (١) بالفرنسية ، وقد ألقاها عنى فؤاد بك حسيب بجلسة ٢٤ سبتمبر ولم أحضر المؤتمر بنفسى اذ كنت مشغولا بالاشراف على تحرير العلم وقت انعقاده ، وقد نوهت مدام جوليت آدم الى هذه الخطبة فى كتابها (انجلترا فى مصر) الذى ظهر سنة ١٩٢٢ فى فصل (الصحافة) ، وأثنت على الخطبة وصاحبها ، ونقلت منها صحائف بأكملها محبذة مؤيدة لمحتوياتها

ولما رجع المرحوم أمين من بروكسل عدت الى عملى فى المحاماة

فى المؤتمرات الوطنية

كان الحزب الوطنى يعقد مؤتمرات سنوية تجتمع فيها الجمعية العمومية للحزب ويستعرض فيها فريد بك تطور الحركة الوطنية فى العام المنصرم ، وكانت هذه الاجتماعات تسمى المؤتمرات الوطنية ، وأهمها مؤتمر سنة ١٩٠٨ و ١٩١٠ و ١٩١١

وكنت أحضر هذه المؤتمرات كعضو فى الحزب الوطنى ، وقد انتخبت عضواً فى اللجنة الادارية للحزب فى مؤتمر سنة ١٩١١ الذى انعقد بدار العلم بشارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) وانتخب فيه فريد بك رئيساً مدى الحياة

مع فريد فى أوروبا

فى سبتمبر سنة ١٩١١ صحبت فريد بك فى رحلته الى أوروبا لحضور مؤتمر السلام الذى كان مزمعاً اجتماعه بروما فى أواخر ذلك الشهر ، وكان لمصاحبتى اياه فى هذه الرحلة أثر كبير فى نفسى وزادت صلتى الروحية به ، اذ رأيت من عطفه وحنانه الأبوى ، ودماثة أخلاقه ، ورقة شمائله ، ماحببه الى نفسي ، وصحبنا فى هذه الرحلة الأستاذ أحمد وفيق ، وقد أفدنا كثيراً منها ، لأن فريداً كان يعرف أوروبا من قبل معرفة تامة ، فكان يرشدنا الى مايجب أن نتعلمه ونعرفه ونشاهده فى البلاد التى زرناها ، وصحبنا فى جزء من الرحلة الدكتور منصور رفعت ، وأخذت لنا صورة بباريس تذكاراً لسياحتنا مع الفقيد

وفى هذه الرحلة زرنا إيطاليا وفرنسا وألمانيا والنمسا ، وعرجنا بالآستانة ، وعدنا منها الى مصر ، وكتبت خلال سفرى عدة مقالات عن مشاهداتى وخواطرى فى السفر ، منها مقالة بعنوان (الأمم سيف وأخلاق) أرسلتها من تورينو بايطاليا ونشرت فى عدد ٦ اكتوبر سنة ١٩١١ من العلم ، ومقالة عن (الاسلام فى افريقية ـ مسألة طرابلس الغرب والمسألة المراكشية) أرسلتها من باريس ونشرت فى عدد ١٦ اكتوبر ، ومقالة عن (الوطنية والانسانية وكيف يفهمونهما فى أوروبا) نشرت فى عدد ٢٠ اكتوبر ، ومقالة عنوانها (يومان فى مجلس المبعوثان) أرسلتها من الآستانة ونشرت فى عدد أول نوفمبر سنة ١٩١١

---

(١) نشرت ترجمتها فى « العلم » عدد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٠

الحياة المثالية

وهل هي ممكنة؟

كنت وأنا طالب بمدرسة الحقوق أعد نفسي للجهاد والمساهمة في سبيل تحرير البلاد والنهوض بها، ورسخ في نفسي هذا الاتجاه حتى صار (فيما أظن) عقيدة كان ولم يزل لها أثرها في حياتي السياسية والاجتماعية، فمن الوجهة السياسية اعتنقت المبدأ الذي يتفق مع هذا الاتجاه، وهو مبدأ الجلاء، وانضويت تحت لواء الزعيمين اللذين رأيت فيهما المثل العليا للوطنية الحقة، وفهمت الوطنية على أنها إخلاص للوطن، وسعي متواصل لتحقيق أهدافه واستمساك بحقوقه، وتغليب لصالحه العليا على مصالح الانسان الشخصية، ومن الوجهة الاجتماعية جعلتني هذه العقيدة أرى أن الوطنية تتطلب من المواطن أن يحيي حياة مثالية، لأن الحياة المثالية هي الأساس الوطيد للحياة الوطنية، فتاقت نفسي عند ماتخرجت من مدرسة الحقوق وانتظمت في سلك الحياة العملية أن أنشد المثالية في حياتي الشخصية والعائلية والاجتماعية، وأن أنشدها في الحياة السياسية أيضاً، ولم أكن أخفي على نفسي أن الحياة المثالية ليست من اليسر ولا من السهولة بحيث تغري شابا مثلي في مقتبل العمر أن يسلك سبيلها، ولكن هكذا شاءت الأقدار أن أنشدها لنفسي، ولست أدري مبلغ ماحققت منها، وإلى أي مدى كنت مثالياً أو غير مثالي، وهل الحياة المثالية ممكنة أم لا، نافعة أم ضارة، وهل هي - بوجه خاص - ممكنة في الحياة السياسية أم لا، وهل أخطأت أم أصبت في نشداني لها؟

كل هذه أمور لست أستطيع بعد طول السنين أن أجيب عنها، وما فائدة البحث فيها الآن؟

لكن الذي يمكنني الافضاء به أني اجتهدت أن آخذ من الحياة المثالية أقصى ما أستطيع، ويمكنني أن أقول إن نصيب الانسان منها يتبع مبدئياً الوسط والبيئة التي يعيش فيها، فالمجتمع الذي يؤمن بها يساعد بداهة على أن يحياها المواطن الصالح، والمجتمع الذي لا يؤمن بها يخذلها ويباعد بين الانسان وما ينشده منها، على أن الارادة الشخصية لها دخل في توجيه المواطن اليها، وهي على أي حال تحتاج إلى ذخيرة من الصبر، ومن الصوفية الوطنية، تجعل المرء غير مكترث لما يلقاه من العقبات والمتاعب

أو ليست الوطنية نضالا فى سبيل المثل العليا ؟ وهذا النضال يقتضى توطين النفس على احتمال الأذى فى سبيل محبة الوطن ؟ هكذا قالوا ! فهل هى مجرد أقوال ، وخيالات وأحلام ؟ أم أقوال تؤيدها الأعمال ؟ وكيف يمكننا أن نبث روح الوطنية فى نفوس الجيل إذا لم نكن مثاليين فى وطنيتنا ؟

على أى حال قد سعيت فى أن أجعل لهذه الخيالات نصيباً من الحقائق ، ولست أدرى هل حققت شيئاً منها ، أم كنت واهما فى تفكيرى ومسعاى ؟

ومما رغبنى فى الحياة المثالية اعتقادى أنها من أقوم السبل الى النهوض بالأمة وتحريرها من قيود النقص والضعف التى تتعثر فيها من الوجهة الوطنية والأخلاقية والاجتماعية ، وهذا التحرير الوطنى هو السبيل الى التحرير السياسى ، وليس من الميسور أن تحرر الأمة من عيوبها ومواطن الضعف فيها بالقول والكتابة ، بل يجب أن تكون القدوة الصالحة هى أولى السبل فى هذا الجهاد، فعلى الانسان أن يكون مواطناً صالحاً ، ومواطناً مثالياً ، قدر ما يستطيع ، فانه بذلك يقيم لبنة فى صرح النهضة القومية . ولقد كنت قبل أن أتخرج من مدرسة الحقوق أنتقد الصفوة المتعلمة من الأمة فى تقاعدها عن أداء واجباتها الوطنية ، وأعربت عن هذا الشعور فى مقالتى الأولى باللواء ، ومن ثم أخذت نفسى بأن أنشد الجانب المستطاع من الحياة المثالية ، إذ كيف أعد المآخذ على غيرى دون أن آخذ نفسى بما يجب أن يفعلوه ؟

حقاً ان طريق الحياة المثالية ليس معبداً ولا مفروشاً بالأزهار والرياحين ، بل هو طريق قد يكون شائكا ، كثير المتاعب والعقبات ، وربما جر على صاحبه بعض العنت والخذلان ، وجعله عرضة لكثير من صنوف العداوة ، وضروب التجهم والتنكر ، ولكن على الانسان أن يكون له هدف فى الحياة ، فاذا كان هذا الهدف شريفاً ، فليتذرع بالشجاعة والايمان ، والقناعة والاقدام ، فانه بالغ بفضل الله غايته أو نصفها أو ربعها ، أو القليل منها ، ولكنه سائر على أى حال فى الطريق القويم ، والأمم لا تنهض الا بهذا النوع من الحياة . إنها لا تنهض بالحياة النفعية الفردية ، وإنما تنهض بالحياة الوطنية ، ان الحياة النفعية تفيد صاحبها ، ولكنها إذا اصطبغت بالأنانية وعمت المواطنين، كانت الأمة مجموعة من الأفراد المتخاذلين لايعتمد عليهم فى النهوض بالوطن والبذل فى سبيله ودفع الأذى عنه

كان لى صديق فى الدراسة ارتبطت واياه برباط الود والاخلاص ، تخرجنا معاً من مدرسة الحقوق ، ومع طيبة أخلاقه واستقامته وحسن سريرته ، فانه يرى خدمة البلاد بغير الطريقة التى كنت أنشدها . كان قليل الثقة فى المجتمع وفى المواطنين ، ونظريته أن على الانسان أن يكون قويماً فى ذاته ومسلكه فحسب ، اما أن ينشد الحياة المثالية فانه بذلك يعرض نفسه للأذى بغير نتيجة... وكانت تدور بيننا من حين لآخر مناقشات ومحاورات فى مختلف الرأيين ، وكان يحذرنى دائماً مغبة الحياة التى كنت أنشدها ، وكنت أخالفه فى الرأى ، وأقول له إن أمتنا لم تلق من بنيها الخدمات الصادقة الصحيحة ، ولو هى وجدت منهم هذه الخدمات لكانت حالها خيراً مما هى عليه ، فاذا لم

يجد من الطبقة المتعلمة المثقفة مثل هـذه الخدمات فمن تنتظرها ؟ أما هو فكان يقول لى : وهل يضحى الانسان بنفسه فى وسط لا يقدر التضحية بل يخذل صاحبهـا ؟ وأين الوسط الذى يقدر الاخلاص والمثل العليا ؟

وكثيراً ما كان يقول لى : إنك تعيش فى جو من الأوهام ، وستصدمك الحقائق العملية فى الحياة وسترى أن المجتمع لا يقدر المثاليين بل يقدر النفعيين والوصوليين بأكثر مما تتوهم أنه يقدر المثاليين ، وينصر أولئك بمقدار ما يخذل هؤلاء ! وكنا نفترق مختلفين فى الرأى والحجة ، دون أن يؤثر هذا الخلاف فى صداقتنا ، ولكل وجهة

لست أدرى على وجه التحقيق من كان منا على حق ومن كان منا مخطئاً ــ على الأقل فى حق نفسه ــ كل هذا لم يصرفنى عن التمسك برأيى ، وقد يكون تمسكى بهذا الرأى أمراً غير إرادى ، ولكن هكذا اتجهت نفسى هذه الوجهة ، ولقد كان لها أثرها فى مختلف مراحل حياتى

اخترت المحاماة ، وآثرتها على الوظيفة متأثراً بالنظرية المثالية

اخترت المحاماة ، ثم الصحافة ، ثم عدت الى المحاماة ، وبقيت فيها على تعاقب السنين ، اذ رأيت أنها أقرب الى أن أجد فيها الحياة المثالية لمن يريد أن يحياها ، رأيت فيها المجال فسيحاً لأساهم بنصيبى فى الكفاح الوطنى ، وكنت أرى فى الوظائف مجالا ضيقاً لهذا الكفاح ، ومن هنا آثرت المحاماة على الوظائف ، ورأيت فى المحاماة أيضاً الحرية التى كنت أنشدها ، فلا يحد من عملى فيها رئيس أو رقيب . وكنت أتخير من القضايا ما أراه سليما ، فأجد من حرية الاختيار ما لا أجده لو كنت موظفاً ، فان على الموظف مهما كان مستقل الرأى حى الضمير ، أن يعمل بما يؤمر به من الرؤساء ، ولو خالف ضميره فى بعض المواطن ، والنظام الحكومى بل الاجتماعى يقتضى ذلك . حقاً ان المناصب القضائية التى كانت تؤهلنى لها اجازة الحقوق هى أبعد مناصب الدولة عن التأثر بأوامر الرؤساء ، وأكثرها استقلالا ، ولكنى مع ذلك رأيتنى فى المحاماة أكثر حرية واستقلالا ، وأقرب الى ميدان الكفاح الوطنى مما لو اخترت الوظيفة

أول مؤلفاتى ـ حقوق الشعب

سنة ١٩١٢

اتجهت نفسى منذ سنة ١٩١٠ إلى الجمع بين المحاماة والتأليف ، فقضيت أوقات فراغى من المحاماة سنة ١٩١١ وأنا بالزقازيق فى تأليف أول كتاب لى وهو (حقوق الشعب) ، وقد تم طبعه وظهوره فى مارس سنة ١٩١٢ [١] ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه . ضمنته شرحا للمبادىء الدستورية ، ووضعته لتأييدها ، وتدريسها وتعميمها ، عبرت فيه عن الحكام بأنهم «وكلاء الأمة» ، وأهبت بالأمة أن تناضل عن كيانهـا بكل ما أوتيت من حول وقوة ، وجعلت شعار الكتاب «تبتدىء القوة حيث ينتهى الضعف» ، وقلت فى مقدمته تعريفاً بالغرض من تأليفه : « القوة والعلم ، هذان العاملان هما الدعامتان اللتان تضمنان للأمم حياتها وحقوقها ، جئت فى هـذا الكتاب

(١) « العلم » عدد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ مارس وأول ابريل سنة ١٩١٢

أخاطب فئتين من الأمة كانوا دائماً جنود الحرية فى كل بلاد ، وهما : رجال الغد ، وجمهور الشعب ، جئت أخاطب إخوانى الشبان رجال الغد الذين أعد نفسى واحداً منهم وأعتقد أن عليهم واجباً كبيراً هم مدينون به نحو الله ونحو الأمة وهو واجب العمل لتحرير بلادنا ، فكل شاب منا ، سواء كان لا يزال فى مهد التعليم يتلقى العلوم ويتغذى بلبان المعارف فى المدارس ، أو دخل فى معترك الحياة ، كثيراً ما يتساءل : « كيف أقوم بالواجب ؟ » ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب على هذا السؤال ، لأنه سؤال لا يكفى للجواب عنه تفكير لحظة واحدة أو يوم واحد ، بل يحتاج إلى إطالة فى البحث والتفكير ، هـذا السؤال الذى يجدر بكل إنسان أن يجعله وجهته فى الحياة والذى يجب أن لانعد الرجل رجلا إلا إذا عرف كيف يجيب عنه قولا وفكراً وعمـلا ، هذا السؤال قد جعلت غرضى من وضع الكتاب أن أجيب عنه » إلى أن قلت : « أردت فى هـذا الكتاب ـ من جهة ـ أن أطرح بين يدى إخوانى نموذجاً مختصراً للعمل على أداء واجبهم نحو الأمة ، ثم تخيرت من جهـة أخرى فى وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات لتعميم حقوق الشعب ونشر النظريات الدستورية ، وقصدت من ذلك أن يكون هـــذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادىء الحقوق العمومية وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات حتى لايحرم عامة القارئين من عرفان تلك المبادىء الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حرا »

وجعلت الكتاب فى قالب محاورات واجتماعات بين فريق من الشباب وجمهرة من القرويين يدور فيها الحديث حول هذه المواضيع

وقد أعجب فريد بك بهـذا الكتاب وهنأنى بتأليفه وقال لى : « فى البلاد صحافة وطنية ، وينقصها التأليف الوطنى ، وقد سلكت هذا السبيل فاستمر فيه وفقك الله »،وقد عملت بنصيحته جهد المستطاع

صلتى بفريد بك

فى منفاه

هاجر محمد فريد من مصر فى تلك السنة (١٩١٢) ، فاستمرت صلتى به فى منفاه ، وكنت أراسله وأعرب له فى رسائلى عن اخلاصى له وثباتى على عهـده ، وزرته فى منفاه بالآستانة فى أغسطس سنة ١٩١٢ ، وشعرت بغبطة كبيرة إذ رأيته فى صحـة موفورة ، ونفسية مطمئنة ، وقد سافر يوم ٢٠ أغسطس قاصداً باريس فجنيف وودعته على المحطة مع من ودعوه من المصريين، وكانت هذه آخر مرة رأيته فيها ، ثم بادلته المراسلة فى منفاه ، وجاءتنى منه عدة رسائل تفيض عطفاً علىّ وتقديراً لى ، فزادت صلتى به توثيقاً وتوكيدا ، منها رسالة بعث بها إلىّ فى بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ قال فيها :

« حضرة ولدنا الفاضل

« سلاما وتحية . وبعد فأخبر الأخ انى فى غاية الصحة رغما عن البرد الشديد الذى نزل اليوم

الى ماتحت الصفر ، وعن الثلج الشديد الذى كسا الأرض أول أمس حلة بيضاء نقية ، وغطى جميع الجبال المحيطة بنا ، ثم أرجو تبليغ سلامى لحضرة الشقيق الأمين وباقى الاخوان وفقكم الله وإيانا لخير العمل وعمل الخير

« محمد فريد »

وأرسل إلى بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ الكتاب الآتى من جنيف :

« جنيف فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢

« أخى الصادق رفع الله مقامه

« استلمت بيد السرور جوابك رقم ١٤ الجارى ، وأثلج صدرى مابه من العبارات الدالة على الصدق والاخلاص للوطن الأسيف ، لدى الآن مسألة مهمة جداً أحب أن تهتم بها أنت والاخوان وهى أننا كنا معتادين على مساعدة جريدة (اجيبت) التى تصدر بلوندرة بمائتى جنيه سنوياً دفعناها تماماً فى سنة ١٩١١ ودفعنا جزءاً منها فى أوائل سنة ١٩١٢ وهو ٤٠ جنيه فقط ، فقام مستر بلنت وإخوانه بمصروفها إلى آخر عدد ظهر منها (ووصلنى صباح اليوم) بمساعدة بعض الطلبة بانجلترا ، واليوم كتب لى المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها مالم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه ، وفى نظرى أن بقاء هذه المجلة فى عالم الوجود ضرورى لنا الآن خصوصاً وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا فى مصر إلا (الشعب) وطبعاً هو قصير العمر ما دامت الوزارة الحالية موجودة

« فأرجوك التكلم فى هذه المسألة مع الاخوان لجمع هذا المبلغ ولو على قسطين يدفع الأول فى شهر يناير والثانى فى ابريل مثلا ، لأنه لايصعب على الأمة التى تجود بمئات الآلاف من الجنيهات ألا تبخل بمائتى جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد. إنى أشتغل الآن فى وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية أشرح فيها الأسباب التى أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج ، وربما ظهرت هذه الرسالة فى بحر يناير

« وفى الختام أهديك أنت وجميع الاخوان مزيد سلامى ووافر تحيتى . دمت لأخيك أو والدك المخلص

« محمد فريد »

لم أر فى الجرائد ذكراً لعيد رأس السنة الهجرية ، هل لم يحتفل به نادى المدارس العليا كالمعتاد ؟

إذا أمكنك أن ترسل لى كتاب مصطفى الرافعى « حديث القمر » أكون لك من الشاكرين عنوانى الحالى :

« 7 bis Boulevard du Pont d'Arve, Genève »

وقد شهدت فى سنة ١٩١٣ وما بعدها انفضاض بعض أنصار الفقيد البارزين من حوله، وكأن وجوده فى المنفى قد أنساهم عهده ، وزادفى انصرافهم عنه غضب الخديو عليه ، الى غضب الاحتلال،

وكنت أفضى اليه فى بعض رسائلى بألمى من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطنى ، فأرسل الى من الآستانة فى مارس سنة ١٩١٣ خطاباً يحثنى فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف ، ويرغب الىّ والى الاخوان العمل فى نشر الدعوة الى الاستقلال الاقتصادى لكى تستمر الحركة الوطنية فى نموها ونشاطها ، قال :

« الآستانة فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٣

« حضرة الأستاذ الفاضل والوطنى المخلص

« عزيزى . وصلنى جوابك المؤرخ ٩ الجارى المرسل الى جنيف وعلمت منه عدم وصول اعداد رسائلى اليك وهذا غير مستغرب فقد اتصل بى أن الطرد المرسل اليكم حجز وصودر بجمرك الاسكندرية مع طردين آخرين مرسل أحدهما الى ديمر الكتبى والآخر الى السخاوى، ولم يفلت الا الطرد المرسل الى الأخ عبدالملك ، ولا أدرى اذا كانت أعداد المجلة وصلتك ، اذ ربما تحجز هى أيضاً

« هذا وقد ساءنى ماجاء بجوابكم المذكور من العبارات التى تشف عن اليأس من مستقبل الأمة بسبب ما ظهر من بعض أبنائها من الخور والضعف ، تلك الحالة التى أدت الى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد ، وما كنت لأنتظر هذا (الشبه اليأس) منك لما أعهده فيك من قوة الارادة وشدة الوطنية ، فاذا كان الخوف من رجال السلطة حدا بالكثيرين الى عدم اظهار احساسهم الوطنى ، فما يمنعهم من صرف همتهم الى المشروعات الاقتصادية ، كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى ، وقد برهن ما أسس منها عن نجاح عظيم وعلى استعداد الأمة للاقبال على مثل هذه المشروعات ، هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط ، فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى

« على أنى لم أزل أرى من الضرورى تقوية لجنة الحزب الادارية وتتميم أعضائها بانتخاب المخلصين وضمهم اليها ، واتيان بعض الاعمال التى تبرهن على وجودها

« أرجوكم الاجتهاد فى ادخال أعضاء عاملين فى جمعية ترقى الاسلام وأن تكون أنت فى مقدمة المشتركين (والاشتراك عشرون فرنكا فى السنة) فان هذه الجمعية سيكون لها مستقبل عظيم وأثر فعال فى جميع جهات الاسلام ، لو وجدت أقل مساعدة

وفى الختام أهديكم أنت والاخوان مزيد السلام « محمد فريد »

كتابى عن التعاون

١٩١٤

وقد عملت بنصيحته وضاعفت جهودى فى خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية، وصرفت سنة ١٩١٣ فى وضع كتابى عن (التعاون) والمساهمة فى تأليف بعض النقابات الزراعية ودراسة بعض الشؤون الاقتصادية، فكتبت فى (الشعب) سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى (اعداد ٢٣ سبتمبر وأول و٢ و٥ و١٠ و١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) وعن الكماليات فى مصر وخسارتها منها (عدد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) وعوائق الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣)

ولما علم الفقيد باشتغالى بوضع كتابى عن التعاون أرسل الىّ فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٣ الخطاب الآتى :

« الآستانة البلد فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣

« حضرة عزيزى الفاضل عبد الرحمن افندى الرافعى

« وصلنى عزيز خطابك الرقيم ٤ الجارى وقد سرنى اشتغالكم بهذا المؤلف الاقتصادى ، كما سرنى خبر انصراف همة أحمد بك لطفى لهذه الغاية المفيدة ، خصوصاً وقد علمت من مطالعة الجرائد أن كتشنر سيشتغل بها استجلاباً للأمة نحوه ونحو الاحتلال ، فيجب عليكم أن تسبقوه لهذا العمل ، حتى لا تغش الأمة ولا تنصرف اليه ، على أنى لم أسمع من مدة بتشكيل نقابات جديدة أو شركات تعاون أو شىء آخر من هذا القبيل ، مع أنكم لو قام كل فرد منكم بتأسيس جمعية اقتصادية فى دائرته ، لبلغ عددها فى وقت قليل العشرات بل المئات ، ولذلك أرى أن اشتغالك بالتأليف لا يجب أن يمنعك من الاشتغال عملياً فى تأسيس النقابات مع إخوانك ، وما هذا بعزيز عليكم لو أردتم ، ولعلنى أسمع قريباً بأخبار ما تؤسسونه من الشركات والجمعيات الجديدة

« سرنى كذلك ما قررته اللجنة من عقد مؤتمر وطنى بجنيف ، وقد رأيت أن يكون فى ٢٢ سبتمبر أى تاريخ انعقاد المؤتمر الأول ، وانى أقترح عليك أن تكتب تقريراً عن حالة النقابات بمصر وتاريخها وبعض إحصائيات عنها وعن أعمالها ، لنظهر للعالم شيئاً من أعمالنا العملية ونبرهن على أن حزبنا حزب تعمير لا حزب تخريب كما يتهمونه به

« إنى بانتظار نتيجة أعمالك لصالح جمعية ترقى الاسلام

« ماذا تقصد عمله فى الاجازة المقبلة ؟ هل تحضر لأوروبا أو تنتظر انعقاد المؤتمر ؟ إنى أكون سعيداً جداً لو رأيتك بين خطباء المؤتمر . وفقك الله لخدمة البلاد آمين

« سلامى لك ولجميع الاخوان . وبالاخص للأخ أمين حفظه الله لك ولنا

« المخلص : محمد فريد »

وجاءنى منه فى يونيه سنة ١٩١٣ الخطاب الآتى :

« جنيف فى ٦ يونيه سنة ١٩١٣

« ولدى المحترم الفاضل عبد الرحمن افندى الرافعى

« السلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد وصلنى جوابكم المؤرخ ١٠ الماضى من مدة . ولم يمنعنى عن الرد عليه إلا الكسل من جهة ، واشتغالى بمجلة ترقى الاسلام من جهة أخرى . فقد أصدرت العدد الثانى منها عقب عودتى من الآستانة . وأرسلت لك نسخة منها . لعلها وصلت ولم تصادرها حكومتنا الأبوية الرحيمة

« من ٧ مايو لم يصلنى إلا جريدة أخرى مصرية . ولا أدرى لذلك من سبب ، مع أنى كتبت للادارة قبل سفرى من الآستانة بعنوانى الجديد . وها قد كتبت من عشرة أيام للادارة مجدداً . فأرجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بارسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداء من ٨

مايو وعدم قطع الشعب أو أى جريدة تقوم مقامه (1) . أرجوك أن ترسل لى نسخة من تقرير كتشنر بالعربية وأخرى بالفرنسية إن كان طبع بها . لأن وجوده بين يدى ضرورى للكتابة والمناقشة

« كيف حال نادى المدارس ؟ وهل سكتت عنه الحكومة ؟ وما هى الحالة العمومية بالاجمال؟ أرجوك أن تكتبها مطولا . وأن يكون الجواب (مسوكراً)

« بلغ سلامى لجميع الاخوان وبالأخص للأخ وفيق . وأخبره بأنى فى اشتياق زائد لجواباته وأخباره . هل أؤمل أن أراكم فى هذه السنة بأوروبا ، ومن من الاخوان عزم على السفر فى هذا الصيف الى ربوع سويسره ؟

« محمد فريد »

وفى يونيه سنة ١٩١٤ أهديته كتابى عن التعاون . فجاءنى منه الخطاب الآتي :

« جنيف فى ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤

« حضرة ولدنا الفاضل عبد الرحمن بك الرافعى حفظه الله

« السلام عليكم ورحمة الله . وبعد فقد وصلنى كتابكم فى تاريخ النقابات ومستقبلها فى مصر . وقرأته من أوله لآخره . فألفيته أحسن كتاب أخرج للأمة المصرية فى هذا العام . فشكراً على هذه الخدمة الوطنية التى لاتقدر . وفقكم الله للاستمرار فى هذا الطريق المفيد . وأفاد البلاد بآرائكم . والأمل الآن أن كل النقابات التى تؤسس تنشأ حرة بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه أو تضطر هى لتعديله

« مؤتمر الشبيبة ينعقد بعد باكر ، والمنظور أن سيكون شاملا لمندوبين عن جميع الجمعيات ، فقد حضر للآن مندوبو لندرة وبرلين وباريس وبلجيكا والآستانة وسنجمع أعماله ونرسلها للشعب ، عله يوفق وتساعده الظروف السياسية على نشرها كلها أو بعضها

« أؤمل أن أكون بالآستانة حوالى ٢٠ أغسطس لأحضر عيد الفطر بها ، فلعلى أراك بها بخير وصحة وعافية . والسلام عليكم ورحمة الله

محمد فريد »

وقد نشبت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وانقطعت المواصلات بين مصر وأوروبا ، فلم يتح لى أن أرى فريداً ، على شدة رغبتى فى أن أسعد برؤيته ، وانقضت أعوام الحرب ، ثم أعلنت الهدنة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقامت الثورة فى مصر

وترقبت أن تعود الفرصة فتتاح لى لكى أسافر الى حيث ألتقى بامامى فى الوطنية ، ولكن الموت عاجله فى نوفمبر سنة ١٩١٩ وحال بينى وبين أن أراه ، وغاب عنى شخصه ولكن لم تغب عنى قط ذكراه ، ولن تغيب مادمت حياً

---

(1) كانت مصلحة البريد تصادر بعض الرسائل والمطبوعات التى ترسل للفقيد وتعطل بعضها ، ومن هنا تأخر وصول اعداد « الشعب » اليه ولم يصله كثير منها

اعتقالى ١٩١٥ - ١٩١٦

شبت الحرب العالمية الأولى فى يوليه ـ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وأعلنت السلطة العسكرية البريطانية الأحكام العرفية فى مصر ابتداء من ٢ نوفمبر من تلك السنة ، على أثر دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء

وفى ديسمبر سنة ١٩١٤ وقع الانقلاب المشئوم الذى أعلنت فيه الحماية البريطانية الباطلة على مصر ، وخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، وعين الأمير حسين كامل سلطاناً

وقد احتجبت جريدة (الشعب) ـ وكان يتولى رآسة تحريرها المرحوم أمين الرافعى ـ عن الظهور احتجاجا على اعلان الحماية ، وتولت السلطة العسكرية حكم البلاد فى خلال الحرب، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى ومطاردة رجاله ، فضبطت أوراقه ودفاتره وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت فى أنهم من أعضائه أو أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم ، ووزعتهم على سجن الاستئناف بالقاهرة، وسجن الحضرة بالاسكندرية، والمعتقلات التى أنشأتها لهم خصيصاً فى درب الجماميز وطره والجيزة وسيدى بشر ، ونفت بعضهم الى مالطة وأوروبا ، وكنت ممن أصابهم الاعتقال ، وأذكر من أسماء المعتقلين وقتئذ : أحمد بك لطفى . على فهمى كامل بك ، عبد الله بك طلعت . عبد اللطيف بك الصوفانى وقد وضع تحت المراقبة فى دمنهور . عبد اللطيف بك المكباتى . الأساتذة عبدالمقصود متولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . أمين الرافعى . عبدالرحمن الرافعى . مصطفى الشورىجى . اسماعيل حافظ صهر محمد بك فريد . محمد فؤاد حمدى . ابراهيم رياض . الدكتور عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . الدكتور شفيق منصور . احمد افندى رمضان زيان . اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى احمد حموده . محمد افندى الشافعى . مصطفى افندى حمدى . يعقوب افندى صبرى . اليوزباشى احمد نبيه قبودان . اسماعيل افندى حسين . الشيخ ابراهيم مرونى الخ الخ

وممن نفوا الى أوروبا : الدكتور نصر فريد بك . والى مالطه الدكتور عبد الغفار متولى . الأستاذ الدكتور محمد عوض محمد . الأستاذ محمود ابراهيم الدسوقى . الأستاذ محمد عوض جبريل . حامد بك العلايلى . سلامة افندى الحولى . الأستاذ على فهمى خليل . الأمير افندى العطار وغيرهم وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو فى المنفى مدداً طويلة ، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى الى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم ووضعوا تحت المراقبة

الى السجن

كان اعتقالى بالمنصورة يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩١٥ ، وفى نفس هذا اليوم اعتقل لفيف من خاصة أهل المنصورة ممن عرفوا بميولهم الوطنية ، ورحلونا معتقلين الى القاهرة حيث أودعونا سجن الاستئناف بباب الخلق ، وهناك التقيت بأخى أمين وبفوج آخر من الوطنيين ، اعتقلوهم بمصر يوم اعتقالنا ، وكان نظام الاعتقال بسجن الاستئناف أن تخصص كل غرفة من الغرف

الانفرادية لاثنين من المعتقلين ، وقد نسقوا اختيار كل اثنين بحسب مراكز المعتقلين وشخصياتهم ، وإذ كنت قد اعتقلت بالمنصورة ، فقد وضعونى أنا والمرحوم عبد اللطيف بك المكباتى عضو الجمعية التشريعية (وعضو الوفد المصرى فيما بعد) فى غرفة واحدة وهى الغرفة رقم ١٥ من العنبر رقم ٥ . وكنا صديقين حميمين ، ومنزله بالمنصورة تجاه منزلى بها وقتئذ ، وكنا قبل الاعتقال نتبادل الزيارات والأحاديث ، وله ميول نحو مبادىء الحزب الوطنى ، وكنت أقدر فيه وطنيته وشجاعته الأدبية ، واحتفاظه بكرامته ، واعتزازه بشخصيته ، وكفاءته الممتازة ، فلما علم كلانا أنه زميل لصاحبه فى « الزنزانة » ، اطمأنت نفسنا الى هذه الزمالة ، وخففت عن كلينا غضاضة السجن ، وقد استقبلنا موظفو السجن وعماله بالاحترام والتقدير ، لأنهم عرفونا وعرفوا سبب اعتقالنا ، وعرفوا على الأخص أننا لسنا من طراز ضيوفهم الآخرين نزلاء سجن الاستئناف ، فأكرموا وفادتنا وبذلوا لنا كل ما أمكنهم بذله من التسهيلات ، ولكن فى حدود اللوائح ، لأن عليهم رقباء من رؤسائهم فى المحافظة

فى الزنزانة

ولما التقينا ــ أنا والمكباتى بك ــ أول مرة فى « الزنزانة » وأقفلوا علينا بابها و « تمموا » علينا طبقاً للتعليمات ، نظر كل منا الى صاحبه نظرة دهشة واستغراب ، وأخذنا نتأمل فى تصاريف الأقدار ، ثم ما لبثنا أن مزجنا الدهشة بشىء من الفكاهة والسخرية من سياسة الحكومة التى تعتقل الناس جزافاً وفى غير حدود العدل والقانون ، دون أن توجه الينا أى تهمة ، وقد رأيت من المكباتى جلداً وصبراً أعجبت بهما ، وزادا من تقديرى له ، إذ كنت أظن أنه قد يتسخط على مسلكه الوطنى الذى أدى به الى الاعتقال ، ولكنى على العكس رأيته فخوراً به معتزاً بشخصيته ، عالى الرأس كعادته ، وأخذنا نقطع الوقت بالأحاديث نتناولها فى شتى المواضيع ، فكانت خير سلوى لنا فى هذه الأوقات العصيبة

وفى ٣٠ اغسطس جاءنا الفرج ، لا باطلاق سراحنا ، بل بنقلنا الى معتقل أعدوه لنا بدرب الجماميز ، فى مبنى مخازن وزارة المعارف ، ذلك أن اعتقالنا فى سجن أعد لاستقبال المحكوم عليهم أو المنتظر أن يحكم عليهم فى الجرائم ، قد قوبل من مختلف الطبقات بالسخط والاستنكار ، وأبديت رغبة فى معاملتنا كمعتقلين سياسيين لهم على كل حال حق الرعاية والمعاملة الانسانية ، فأعدوا لنا المعتقل الجديد بدرب الجماميز ، وقد شعرنا فيه بشىء من الراحة النسبية اذا قورن بسجن الاستئناف ، وسمح لنا فيه على الأقل أن نجتمع معاً فى أى وقت نشاء ، وأن نختار من الغرف الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ما نشاء ، وأن يختار كل منا زملاءه ، فاخترت مع أخى أمين غرفة واحدة كان بابها مفتوحاً فى كل وقت ، ولا رقابة علينا فى خروجنا منها ، وكتبت لأهلى خطاباً أبشرهم فيه بأننا انتقلنا من سجن الاستئناف الى المكان الجديد ، وأن دواعى الراحة متوفرة فيه

على أنه قد كتب علىّ أن أنتقل وقتاً ما الى سجن انفرادى آخر يشبه من بعض الوجوه سجن الاستئناف ، وهو سجن «الحدرة» العمومى بالاسكندرية ، اذ نقلونى اليه وأبقونى فيه مدة أسبوعين

مع لفيف من معتقلى المنصورة لتحقيق معنا فى بلاغ كاذب عن تهمة باطلة تبين من التحقيق كذبها وتلفيقها ، وقد صحبنى أيضاً المكباتى بك فى سجن الحدرة وأفرج عنه هناك ، ثم عدنا الى معتقل درب الجماميز ، فرحب بنا الاخوان والزملاء ، وهنأونى على بطلان التهمة التى وجهت الينا

فى رحاب ليمان طره

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩١٥ نقلونا الى معتقل آخر أعدوه لنا فى بلدة طره بجوار ليمان طره المشهور ، ويبدو لى أن سبب نقلنا الى هذا المعتقل الجديد أن السلطة العسكرية رأته أبعد عن أنظار الناس وعن الزيارات العائلية من معتقل درب الجماميز ، فضلا عما يوحى به اعتقالنا فى طره ـ حيث الليمان المشهور ـ من الرهبة والفزع لمن كانوا مطلق السراح من الوطنيين ، وربما كان من أسباب هذا النقل أيضاً أن معتقل درب الجماميز ضاق بمن فيه ، إذ زاد علينا بعض طلبة الحقوق الذين اتهموا بتحريض زملائهم على الاضراب يوم زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم

ثم نقلونا فى فبراير سنة ١٩١٦ الى معتقل آخر أعدوه لنا بالجيزة فى مبنى سجن قديم مهجور كان يعرف بالسجن الأسود ، وقد تحول بعد ذلك الى عدة مبان حكومية بأول شارع الهرم بالقرب من كوبرى عباس

ومكثنا به الى أن أفرج عنا يوم ١٧ يونيه سنة ١٩١٦ ، أى اننا مكثنا معتقلين عشرة أشهر ، وكان الافراج عنى مع أخى أمين بك وعبد الله بك طلعت فى يوم واحد

وقد ذهبوا بنا نحن الثلاثة الى الاسكندرية ، حيث أعدوا لنا عدة زيارات اقترنت باطلاق سراحنا ، فقابلنا حسين رشدى باشا رئيس الوزارة فى منزله بالرمل بمحطة كارلتون (الآن محطة رشدى باشا) ، فأحسن استقبالنا وتحدث الينا عن ضرورات الحرب وعن مساعيه لدى السلطة العسكرية البريطانية لاطلاق سراحنا حتى كللت أخيراً بالنجاح ، فشكرناه على حسن مسعاه ، وطلب الينا أن نذهب لمقابلة السير رونلد جراهام مستشار وزارة الداخلية وقال عنه إنه هو أيضاً سعى فى الافراج عنا ، فذهبنا اليه بدار الوزارة ببولكلى وقابلناه وأبدى نحونا شعوراً طيباً

فى حضرة السلطان

ثم ذهبنا الى سراى رأس التين حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين ، وقد استقبلنا بعطف وحفاوة ، وأخذ يدافع عن سياسته منذ إعلان الحرب العالمية وقبوله عرش السلطنة ، وقال إنه قصد خدمة مصر والأسرة العلوية ، والتفت فى ختام الحديث الى أخى أمين وقال له : «طلّع الغازيته يا أمين بك» ، ووعده بالمساعدة المالية لإصدار الغازيته (صحيفة الشعب وكانت محتجبة احتجاجاً على إعلان الحماية) ، فشكره أمين وانتهت المقابلة بالتحيات المقرونة بالدعوات ، على أن أميناً رحمه الله لم يفكر فى إعادة صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب

ذكرياتي عن ثورة ١٩١٩

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى ، أزاول مهنتى (المحاماة) فى «المنصورة» ، وكانت تغلب علىّ نزعة الشباب ، وأتوق الى ان تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فاني أميل إلى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها الى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة révolution ، وأوثر عليها التطور فى النهضة évolution ، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد ، فانى أشعر والحمد لله بأن الشعلة التي تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة الوطنية هي سبيلى فى الحياة ، وهى هى السبيل التى أدعو اليها ، وأنشد للوطن المزيد منها ، والثبات عليها ، وهى سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها فى خضم هذا المعترك العالمى ، إذ لا بد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات ، على أن المقاومة أو المناعة شىء ، والعنف شىء آخر ، وقد يكون عدم العنف أدعى أحياناً لدوام المقاومة واستمرارها ، وأجدى عليها من عنف يعقبه فتور ، ثم تراجع وخمود

تتبعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصرى ، وسعيت جهدى مع الساعين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى ، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهم فى هذا الصدد ، وذهبت يوماً لمقابلة المغفور له سعد باشا للتحدث اليه فى هذا الشأن ، يصحبنى الأستاذ عبد المقصود متولى ، والأستاذ عبد الفتاح رجائى ، والمرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر الى عدم الاتفاق على أشخاصهم ، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) وحافظ عفيفى بك (باشا) باعتبار أنهما يمثلان مبادىء الحزب الوطنى

وكنت منذ اشتداد الحركة أقضى معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الأولى ، وامتدادها الى الأقاليم ، فرأيت بعثاً جديداً للأمة ، رأيت روح الاخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة فى دائرة ضيقة

حدث الاضراب فى المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ على أثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ،

فانتعشت لذلك نفوسنا ، إذ رأينا فى هذا الشباب طليعة جيش الاخلاص الذى يغضب لمصر ويثور من أجلها

حقاً لم يكن هذا أول إضراب من نوعه ، فلقد شهدت من قبل إضراب طلبة الحقوق فى فبراير ١٩٠٦ كما تقدم بيانه ، ولـكنه اقتصر على طلبة الحقوق ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، الذين اكتفوا باظهار العطف عليهم ، وانتهى برجوع طلبة الحقوق الى مدارسهم فى مارس من تلك السنة

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة فى جميع المدارس يوم تشييع رفات الزعيم « مصطفى كامل » ، وخروج الطلبة جميعاً من معاهدهم فى ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨) ، إظهاراً لشعورهم ، فكان أول إضراب عام حدث فى مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءاً من المظاهرة الهائلة التى تجلت فى موكب الجنازة ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، توديعاً وتقديراً لزعيم الوطنية الأول

وقد رأيت فى إضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من إضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكأن شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحى الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم !

عادت بى الذكرى الى مظاهرات اشتركت فيها ، وأخرى شهدتها ، منذ سنة ١٩٠٨ ، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ لمناسبة عرض جيش الاحتلال فى ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس ـ ابريل سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات المعارضة فى مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير ـ ابريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونل تيودور روزفلت الرئيس الأسبق للولايات المتحدة لمناسبة خطبته فى مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريماً للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١ ، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية ، وأخذت أقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩ ، فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين ، إذ أن مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمراراً لمظاهرات السنين السابقة ، إلا أنها فى مجموعها أضخم منها ، وأكثر جموعاً وجنوداً ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عمت مدن الوادى وقراه ، وبدا لى فيها أن روح التضحية والفداء قد تغلغلت فى نفوس الشعب ، أكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلا على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، وكان الذين يسيئون الظن فى وطنية هذه الأمة يعتقدون أن الارهاب كفيل باخماد الحركة فى مهدها ، وأخذوا فى صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون الى الشباب نصائح معكوسة يحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الاشفاق على مستقبلهم ، ولكن هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار الاضراب واتساع المظاهرات ، واستمرارها فى الأيام التالية ، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها باطلاق الرصاص على

المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس ، فلم يرهب الناس القتل ، وأخذوا يألفون رؤية الدم المسفوك فى الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية بلا خوف ولا تراجع ، فكان لهذه التضحية وهذا الاجماع الرائع أثرهما فى رفع صوت مصر عالياً مدوياً فى أرجاء العالم ، بعد أن كان خافتاً طيلة سنى الحرب ، وأخذت الصحف التى كانت تمالىء الاحتلال ، وتزدرى بالأمة طوال السنين ، تغير أسلوبها ، وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والاعجاب

رأيت الجماهير يشتركون فى المظاهرات ، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (التراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجند فى ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات

كان اذا سقط رافع العلم فى موكب المظاهرة مضرجاً بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، منادياً بحياة الوطن ، فيردد إخوانه نداءه

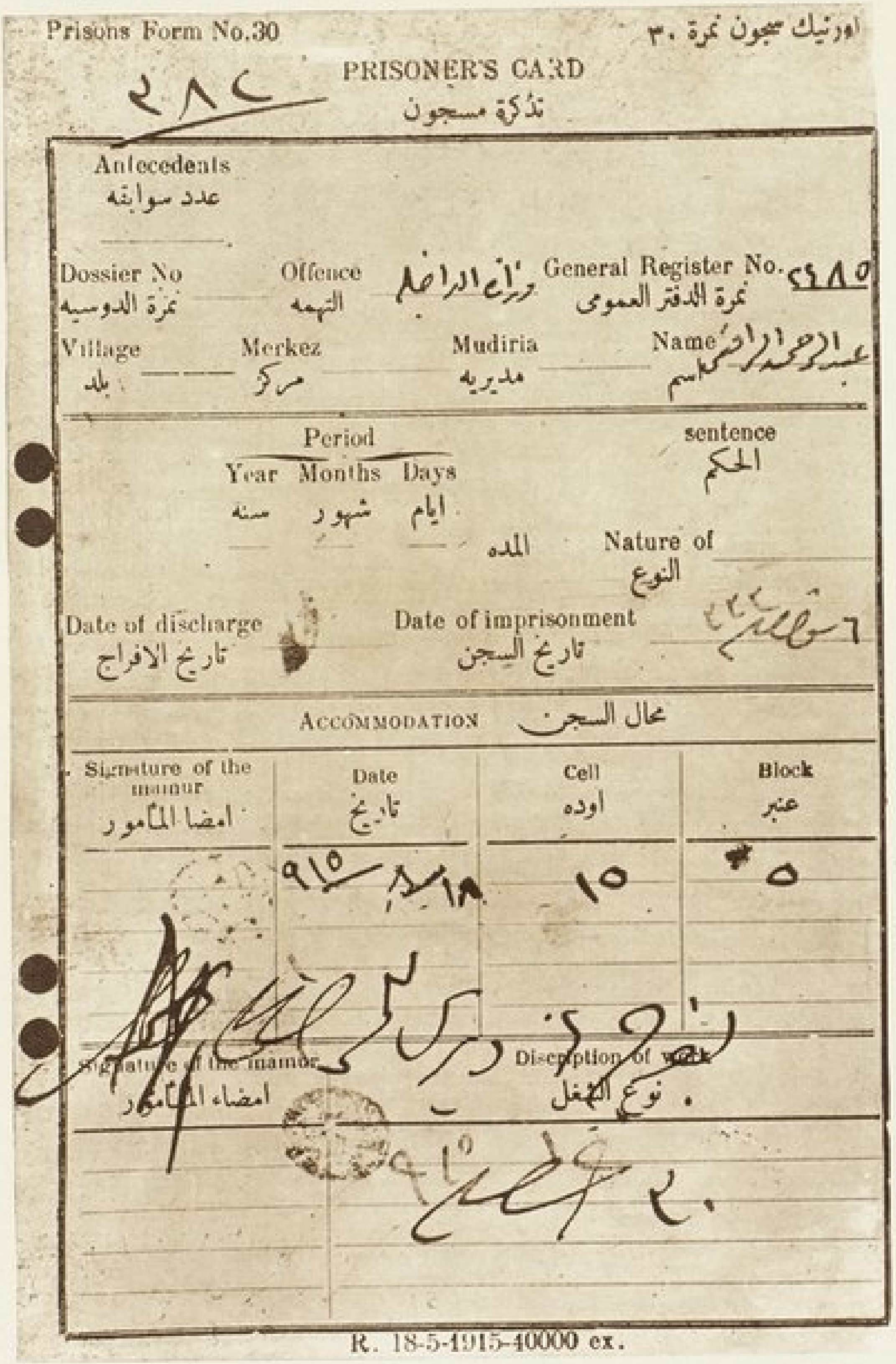
كان الجرحى منهم لا ينفكون ينادون بحياة مصر والدم ينزف منهم ، وكثيراً ما شاهد المارة مركبات الاسعاف تحمل جريحاً فى مظاهرة يسيل دمه ، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهى تسير إلى مركز الاسعاف ، ويطل على الناس وينادى (نموت ويحيا الوطن !)

تبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة ، وحاكى فى التضحية أرقى الأمم وطنية وإخلاصاً

ويتصل بهذا السياق أن رجال البوليس قبضوا فى إحدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين وساقوهم الى القسم واعتقلوهم به ، فلم يكد إخوانهم يرون هذا المشهد حتى تقدموا جميعاً الى القسم ، وطلبوا أن يقبض عليهم كلهم ، لأنهم قد اشتركوا مع إخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس جريمة ، وأنهم شركاء معهم فيها ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم فى سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية أثر بالغ فى نفوس الشعب

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلا ناهضاً على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة الى الأمام ، وقوى فيها عنصر الاخلاص الذى هو أساس الوطنية الحقة ، فان هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافأة على جهادهم ، بل كانوا يشعرون وهم يجودون بحياتهم أنهم يؤدون واجباً نحو بلادهم فحسب ، وتلك لعمرى أقصى درجات الاخلاص والبطولة

ومن المشاهد التى أثرت فى نفسى مناظر جنازات الشهداء ، فقد كانت هائلة حقاً ، كانت الجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون أن يعرف المشيعون بعضهم بعضاً ، كان يكفى أن يذاع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع فى ساعة ما ، من مكان ما ، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات يسيرون فيها ، يعلوهم الحزن العميق . لم نكن نسمع فيها عويلا أو نحيباً ، بل كنا نرى جلالا وخشوعاً ، وحزناً رهيباً ، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة ذكرى الشهداء ، والتضحية وضحايا الحرية ، فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معانى التضحية والبطولة ، كانت بعثاً جديداً لحياة جديدة



Prisons Form No.30 اورنيك مسجون نمرة ٣٠

PRISONER'S CARD

تذكرة مسجون

Antecedents
عدد سوابقه

Dossier No نمرة الدوسيه	Offence التهمه	General Register No. نمرة الدفتر العمومى

Village بلد	Merkez مركز	Mudiria مديريه	Name

Period المده

Year سنة	Months شهور	Days ايام

sentence الحكم

Nature of النوع

Date of discharge تاريخ الافراج

Date of imprisonment تاريخ السجن

ACCOMMODATION محال السجن

Signature of the mamur امضا المأمور	Date تاريخ	Cell اوده	Block عنبر
	١٨ ... ٩١٥	١٥	٥

Signature of the mamor امضاء المأمور

Discription of work نوع الشغل

R. 18-5-1915-40000 ex.

تذكرة المعتقل عبد الرحمن الرافعي سنة ١٩١٥

وفيها تاريخ الاعتقال – ١٩١٥/٨/١٨ – والاسم،وعبارة (يفرج عنه ويرسل للمحافظة–
٣٠ اغسطس سنة ١٩١٥) لا تدل على الافراج بل الانتقال الى معتقل درب الجماميز

كان الظن عندما وقعت الحوادث الأولى فى ثورة سنة ١٩١٩ أنها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم تلبث أن غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم ، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد عليها قطع السكك الحديدية ، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم ، كما انقطعت بين أحياء القاهرة نفسها ، فأدركنا أننا أمام ثورة عامة ، شملت البلاد من أدناها الى أقصاها ، وفى الحق إنى – مع ما أشعر به من ميل دائم الى التفاؤل – لم أكن أتوقع أن تقوم فى البلاد ثورة فى مثل هذه الظروف ، وبمثل هذا الاتساع ، وبتلك السرعة والقوة والروعة التى تجلت فى سنة ١٩١٩ ، ولم أكن أنا وحدى فى هذا الشعور ، بل إن فريداً رحمه الله ، حين بلغته وهو فى منفاه أنباء الثورة ، عدها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها فى مذكراته : « من الأمور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » ، وقال عنها أيضاً : « إن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به »

تتابعت حوادث الثورة ، وارتسمت فى ذهني صورة واضحة عنها ، وأدركت مع الايام عظم مداها

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تتملكنى ، إذ أدركت أن روح الحياة قد سرت فى الأمة ، وأنها أخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام ، ورأيت فى اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقاً للوحدة التى طالما كنا ننشدها ونتمناها ، كما رأيت فى تعدد مظاهر التضحية نجاحاً لدعوة الاخلاص فى الجهاد ، تلك الدعوة التى هى أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة

رحلة نيلية فى إبان الثورة

مارس سنة ١٩١٩

فى ١٨ مارس سنة ١٩١٩ وقعت مظاهرة بالمنصورة قتل فيها تسعة عشر من المتظاهرين ، وكنت وقتئذ فى القاهرة ، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية فى تلك المنطقة أنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى ، فانه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامى ، والأستاذ عبد الوهاب البرعى ، وأنا ، وأنه سيأمر بضربنا بالرصاص فى حالة قيام أية مظاهرة

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزماً العودة الى المنصورة لأتعهد الروح المعنوية فيها ، فقابلنى صديق لى قدم منها ، وأفضى الىّ بأمر هذا الانذار ، ورغب الىّ أن أبقى في العاصمة ، لكى لا أستهدف لتنفيذ ما توعدونا به ، فرأيت فى نفسى شعوراً قوياً ، لم أعرف مصدره أو سببه ، يدفعنى الى العودة الى المنصورة ، بالرغم من تحذير إخوانى والأقربين ، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة ، وكانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما أصلح منها كان السفر عليه ممتنعاً إلا بترخيص

من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التى يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شأن السفر بالسيارات ، فضلا عن حدوث فجوات فى الطرق الزراعية تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) تنقل الناس بطريق النيل وفروعه الى الجهات التى يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة فى تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعاً كبيراً ، فطفقت أبحث عن رفقاء لى يقصدون المنصورة أو البلاد التى فى طريقها ، فاجتمعت الى نخبة من الأصدقاء والمعارف كانوا أيضاً يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم فى مديرية الدقهلية ، واهتدينا الى صاحب سفينة شراعية كان قادماً من المنصورة ، ويسره العودة اليها ، فيربح ذهاباً وإياباً ، وطلب منا سبعة جنيهات أجرة الرحلة ، فقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت أجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب فى ذلك الوقت ، وكانت فى ذاتها يسيرة إذ وزعناها على المقتدرين منا

وتواعدنا على أن نلتقى بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ فى الساعة الأولى بعد الظهر ، فالتقينا فى الميعاد المحدد ، وركبنا السفينة بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المؤونة لمدة ثلاثة أيام ، إذ قدر ربان المركب (الريّس) أنها المدة التى تكفى لقطع المسافة بحراً بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكباً عدا الريس وزميله ، أذكر منهم : محمود بك عبد النبى ، والوجيه بكير الجندى ، وكريمته الآنسة لطفية الجندى (الآن زوجة الأستاذ حسين مطاوع) ، وكريمة أخيه الآنسة سنية محمود الجندى (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندى) ، وعبد اللطيف بك غنام ، والشيخ محمد الخشاب قاضى محكمة أجا الشرعية ، والدكتور صديق أبو النجا (وكان طالباً بالطب) ، وأخاه محمود افندى أبو النجا ، وبعض الطلبة الذين لا تحضرنى الآن أسماؤهم

أقلعت بنا السفينة فى نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم الى القناطر الخيرية ، وفى أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التى كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا أن تمنعنا عن متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعنا السير ، فوصلنا الى القناطر الخيرية قبيل غروب الشمس ، واجتزنا هاويس الرياح التوفيقى فى نحو ساعة ، وتابعنا السفر ليلا الى بنها ، وكان الجو بارداً ، فقد كنا فى فصل الشتاء ، والليل غير مقمر ، والسماء مقنعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهوينا ، فى بطء وعلى حذر ، لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة ، وشواطئه مرتفعة ، مما يزيد فى ظلمة الليل ، فلما قاربنا الوصول الى بنها فى نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوتى أن لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها ، وأن لا نجتاز هذه المنطقة ، وإلا استهدفت لاطلاق النار عليها من الدوريات البريطانيـة ، فبتنا الليلة فى السفينة ، وهى راسية على الشاطىء ، وشعرت ببرودة الجو ، إذ كان مبيتنا فى العراء تقريباً ، ولم نستعد بغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعنى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها بأى تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطاً وابتهاجاً ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاماً بسيطاً ، فأكلنا منشرحين ،

واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيق ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها ، وما أحدثته من تغيير فى نفسية الشعب ، فكنا نرى الأهلين فى كل ناحية ، نساء ورجالا ، شيباً وشباناً ، يحيوننا على الجانبين دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل فى الطرق الزراعية وعلى شواطىء الترع ، فكنا نسمع نداء : لتحي مصر . ليحي الاستقلال . لتحي الثورة . واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين الى آخر : « ليحي العدل »، وقد تساءلت أولا عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل ؟ ثم أدركت شعورهم الحقيق ، وأنهم لايطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فان مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل فى شىء أن تهدر حريتها ، وتسلب حقوقها ، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، ويدل على فطرتهم السليمة

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق ، هى غرس الثورة ونتيجتها ، وهى من ناحية أخرى عتادها وعدتها ، وهى علامة الحياة فى شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة

كانت نفوسنا تفيض بشراً وفرحاً ، إذ شاهدنا هذا التبدل فى نفسية الشعب ، وشعرت بأن آمالا قديمة كانت تجول فى نفسى قد بدأت تتحقق ، وأنه لا يجوز لنا أن نيأس من هذه الأمة ، بل هى من أكثر الأمم استعداداً للرقي ، إنما ينقصها أن توجه دائماً توجيهاً صادقاً نحو المثل العليا ، وهى مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة ، والعيب الذى نشكو منه أحياناً لا يرجع الى جمهرة الشعب ، بل هو عيب الخاصة أحياناً ، والعامة أيضاً ، فى انصرافهم فى كثير من المواطن عن المثل العليا الى الأغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقدوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولا ، ثم يقلدهم فيها العامة ، فالخاصة هم أول المسئولين عن حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواها الأخلاق وأن تصلح نفسها ثم تعمل على إصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فانهم المطالبون بهذا الاصلاح

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت الى «طنامل» فى نحو الساعة السادسة مساء ، فغادرنا بكير الجندى والآنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلا الى منشأة عبد النبي ، حيث نزل محمود بك عبد النبي ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفى صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أقلعت بنا السفينة ، حتى اذا وصلنا الى « نوسا الغيط » نزل بها الدكتور صديق أبو النجا وأخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا الى المنصورة عصر ذلك اليوم

كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة الى المنصورة ، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات بل دون ذلك ، وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام ، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى عدة أيام ، إما بطريق المراكب فى النيل وفروعه ، أوعلى ظهور الابل والدواب ، فازددت شعوراً بما كانوا يعانون من المشاق فى قطع المسافات بهذه الوسائل ،

وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس فى سفرهم وإقامتهم ، وريفهم وحضرهم

وصلت الى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ بالبحر الصغير ، وما أن علم أهل المدينة بحضورى فى تلك الملابسات العصيبة حتى دهشوا ، وكان ظنهم أن أبقى بالقاهرة ، ولاتثريب علىّ فى ذلك ، وعدوها لى عملا قالوا عنه إنه شجاعة ، وقلت لهم إنه عمل عادى ، ولاحظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف ، وكان له أثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات ، فى انتخابات سنة ١٩٢٣ — ٢٤ ، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضاً لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول ، فى حين ليست لى به عصبية عائلية أو حزبية ، وقد دلنى هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات ، يقدر (أحياناً) أعمال الناس ، حقاً أنه قد يضل حيناً ، وقد يضل كثيراً ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته — وخدمته واجب محتم على كل فرد — أن لا ينقم من الشعب خطأه فى التقدير ، ولا يثور عليه لمجرد أن يتنكر له فى بعض المواقف أو يتخطاه فى تقديره مرة أو مرات ، فاذا كانت الجماهير تتنكر أحياناً لمن يخدمها ، فان هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله أقرب الناس الى الانسان ، وأعرفهم بفضله ، وأكثرهم علماً باخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير لجهلها ، أو عجزها عن إدراك الحقائق ، ولكن ماعذر الخاصة والمثقفين ، والأصدقاء والأقربين ، فى تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهوادة ، فان الشعب معذور ، وهو سهل الرجوع الى الحق ، ولاينقصه فى ذلك إلا النصح والزمن الكافى ، وصدق الارشاد ، واستمساك مرشديه بالمثل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة : « فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » ، فعلى من يتطوعون لارشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لاطغاة مستبدين ، ولا حكاماً متجبرين

وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت بالمنصورة فى يوم ١٨ مارس ومايليه ، وعرفت أسماء الشهداء الذين قتلوا فى تلك الأيام العصيبة ، وأدركت أن أهلهم ، على الرغم من الحزن الذى تملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، فانهم قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم فى التضحية فى سبيل الوطن ، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التى كانت مظهراً من مظاهر التبدل فى الروح العامة للشعب

زوجتي

هى « عائشة» بنت خالى محمد المعايرجى . تزوجت بها سنة ١٩٢٠ . فى ابان الثورة ، وكنت فى الحادية والثلاثين من عمرى . وكان لزواجى بها قصة ...

فقد كنت متردداً بين الزواج والعزوبة .. هل أتزوج أم لا أتزوج ؟ وأخيراً رجحت عندى فكرة الزواج ، لأنه الحالة الطبيعية العادية للانسان فى المجتمع . ولم أر مايدعونى إلى أن أشذ عن هذه الحالة الطبيعية . ثم جاءت المرحلة الثانية ، وهى التفكير فى أى البيئات أختار منها زوجتى

وكان لى صديق صدوق يخلص لى النصح ، ويسدى إلى نصائحه بين آن وآخر . فقال لى يوما دون أن يعلم بتفكيرى فى الزواج : « لى رأى أود أن أبديه لك » قلت : «وماهو ؟» قال : «انك في حاجة إلى نقطة ارتكاز فى حياتك السياسية » . قلت : « وما هى؟ » فقال على الفور : « زوجة غنية ! » ، فصدمتنى هذه النصيحة ولم تقبلها نفسى . وشعر صديقى أن تعبيره لم يكن رقيقاً ولا موفقاً ، وأراد أن يعبر عن رأيه بصيغة أخرى مخففة ومفسرة . فأبيت أن أستمع الى نصيحته ، ومضيت فى سبيلى

وكان حبي لأمى - وقد توفيت وأنا صغير السن وعشت بعدها يتيما من الأم (ومعذرة للغويين عن هذا التعبير) - قد مال بى مبدئياً إلى أقرب البيئات اليها

فلما شبت ثورة سنة ١٩١٩ ، كنت فى زياراتى لعائلات خؤولتى ألاحظ على «عائشة» تطوراً عجيباً فى نفسيتها وتفكيرهاواحساساتها . كانت ثائرة ، واشتركت في مظاهرة السيدات والآنسات (١٦ مارس سنة ١٩١٩) ، وكانت تتدفق في أحاديثها عن الحالة السياسية ، وعن تطور الأمة وأعجبنى منها ذكاؤها ، وجاذبيتها ، واخلاصها ، وروحها الوطنية ، فعقدت النية على الزواج بها . ولم أفاتحها فى الأمر ، لأن ذلك لم يكن مألوفاً فى هذا العصر ، وخاصة فى البيئات المحافظة ، ولأنى كنت واثقاً من رضاها بأن تكون زوجتى . إلى أن تم عقد زواجى بها فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٠

ولما علم صديق الصدوق بزواجى هنأنى بحرارة . ثم سألنى فى تلطف وفى غير فضول : « هل بنت خالك غنية ؟ » ، فقلت له : « ان لها ايراداً يسيراً فى وقف أستحق أنا أيضاً فيه بنصيب يماثل نصيبها .. أى أنها ليست غنيـة ولا ذات ثراء» ، فكرر لى التهنئة ، ثم سكت ولم يتكلم . وقطعت

سكوته بقوله : « وأنا أيضاً لست غنياً ولا ذا ثراء ، وهذا فى نظرى أدعى للانسجام بيننا . ثم ان الغنى مسألة نسبية لا عددية كما يتوهم كثير من الناس . فالأغنياء ماذا يصنعون بما يزيد عن مطالبهم المعقولة والمحتملة ؟ لاشيء... وما دام الانسان فى غير حاجة الى الناس فهو لا يقل غنى عن أغنى الاغنياء»

وقد اقتنع صديقى بهذه الآراء ووافقنى عليها قائلا : « ان ماتقوله هو الحق ... ولكننا كثيراً ماننساق وراء أوهام أو أكاذيب اجتماعية يصطلح عليها الناس . ومهما اختلفت الآراء فى هذا الصدد ، فالأمر الجوهرى فى الحياة الزوجية ليس فى الغنى أو قلة الغنى ، بل هو التوفيق بين الزوجين ، فأرجو لك التوفيق فى حياتك الزوجية ، وأود لك ياصديقى أطيب التمنيات »

وأستطيع أن أقول عن زوجتى فى صدق وتوكيد : انى وجدت فيها – والحمد لله – شريكة حياتى التى عاونتنى على توفير الحياة المنزلية السعيدة ، وتيسير الهدوء العائلى الذى ساعدنى على العمل والانتاج

وأخص صفاتها الاخلاص ، والعناية بصحتى وراحتى . وأنا من ناحيتى أبادلها حباً بحب ، واخلاصاً باخلاص

ويتجلى اخلاصها أكثر مايتجلى عندما أمرض أو أحزن .. فاذا أصابنى مرض تتمنى حقاً لو أنها مرضت بدلا عنى ، وتعتني بى فى مرضى أكثر من عنايتها بنفسها ومن عنايتى أنا بها إذا هى مرضت ، وعندما ألاحظ ذلك تقول لى : « ان حياتك أنفع للبلاد من حياتى » – هكذا تقول – فأكبر منها هذا الشعور

وهى تتشدد معى فى اتباع تعليمات الطبيب ، وأحياناً تلزمنى الزاما باتباعها

وعندما مرضت بالتيفوئيد سنة ١٩٢٣ ولزمت الفراش نحو شهرين ، واشتد بى الخطر . . كان الاطباء الذين يعالجوننى يقرأون على ملامح وجهها درجة حرارتى ، قبل أن يقيسوها بميزانهم ، ويقولون ان وجهها هو الترمومتر الصادق لحالتى الصحية

ولما توفيت والدتها سنة ١٩٣٤ – وكنت فى رحلة بأوربا – عدت فى أعقاب الوفاة ، فأبت أن تقابلنى بملابس الحداد ، وقابلتنى بملابس بيضاء ، وتظاهرت باطراح الحزن وكتمته بين جوانحها ، على الرغم من أنى حزنت لوفاة أمها الحنون ، وعاتبتها على كتمان حزنها

وهى تطالع كتبى بامعان ، وتقرأ كل ما أقول وأكتب . وتبدى لى أحيانا ملاحظات سديدة ، وتستمع الى كل أحاديثى بالراديو ، وتعجب بها ، ومرة أو مرتين قالت لى : « حديثك هذه المرة ضعيف » ، فقلت مبتسما : « كيف ذلك والناس قالوا لى غير هذا ؟ » . فقالت : « لعلهم يجاملونك ، ولكن الحديث ضعيف » ، وذكرت الاسباب ، فاغتبطت كثيراً لملاحظاتها . وحمدت الله على أنها تراقبنى الى هذا الحد

وهى تشاركنى فى اتجاهاتى الوطنية ، وتشجعنى عليها . ولم أرها مرة تتبرم بالسبيل التى سلكتها فى الحياة ، ولا رغبتنى يوما فى أن ألحق بركب « الحياة العملية » كما يصفونها

انها زوجة مثالية وكفى ... وانى لمدين لها الى حد كبير بتوافرى على العمل والانتاج ، وبالراحة والسعادة فى حياتى العائلية

بين السياسة والاقتصاد

كنت ولا أزال أعتقد أن السياسة والاقتصاد بينهما ارتباط متين ، وصلات ووشائج وثيقة ، وأن الجانب الاقتصادى للحركة الوطنية لايقل أهمية عن الجانب السياسى منها ، وأن البعث الوطنى كما يحفز النفوس الى تحرير البلاد سياسياً ، فانه يهيب بها فى الوقت نفسه الى تحريرها مالياً وتحقيق استقلالها الاقتصادى ، وقد لاحظت أن زعامة « الوفد » للثورة قد أهملت الجانب الاقتصادى ، وهنا تبدو ناحية من نواحى النقص فى تلك الزعامة ، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فان زعامة قبل الثورة ــ زعامة الحزب الوطنى ــ تفضل زعامة الوفد فى توجيه الأمة الى البعث الاقتصادى ، مما بدا أثره فى تأسيس البنوك التعاونية منذ سنة ١٩٠٩ ، ومنشآت التعاون عامة ، والمؤسسات النقابية والعمالية ، كما أن « غاندى » وأنصاره فى الهند قد جعلوا أيضاً لدعوتهم جانباً اقتصادياً واسع المدى ، كان له الأثر الفعال فى زيادة الثروة الأهلية ، وفى قوة الحركة الوطنية عامة فى الهند ، اما زعامة الوفد فلم توجه الأمة الى البعث الاقتصادى

على أن منطق الثورة السليم قد اتجه من تلقاء نفسه الى بعث النهضة الاقتصادية ، وقد ساهمت فى هذا البعث قدر ما استطعت

جمعية تعميم النقابات الزراعية
سنة ١٩١٩

ففى يوليه سنة ١٩١٩ أسست مع لفيف من أصدقائى بالمنصورة جمعية لتعميم النقابات الزراعية (جمعيات التعاون الزراعية) بمديرية الدقهلية ، ووضعنا لها قانوناً طبعناه ووزعناه ، وجعلنا من أهم أغراضها نشر الجمعيات التعاونية فى أنحاء المديرية ومساعدتها فى تحقيق أغراضها ، ووجدت أن الفرصة سانحة لاحياء الحركة التعاونية التى ركدت فى خلال الحرب العالمية الأولى ، وأذعت نداء للانضمام الى هذه الجمعية ، وقعه معى كل من : الدكتور محمد حسين هيكل (باشا) . ابراهيم الظاهرى بك . حسين بك هلال . الأستاذ عبدالوهاب البرعى . الدكتور ابراهيم الوكيل . محمود بك نصير . عبد الفتاح بك نور . الأستاذ محمود موسى

ووضعنا نموذجاً لقانون جمعية تعاونية زراعية تنشأ الجمعيات على أساسه ، ووزعناه فى أرجاء المديرية ، وكان له صداه فى تأسيس بعض الجمعيات التعاونية بها

جمعيات التعاون الخيرية

سنة ١٩٢٠

وفى أوائل سنة ١٩٢٠ فكرت فى الاستعانة بالتعاون على مكافحة الغلاء ، واتجهنا بالتعاون إلى ناحية اقتصادية وخيرية معا ، بانشاء جمعيات أسميناها جمعيات التموين الخيرية ، وكتبت فى صحيفة (الأخبار) التى أصدرها أخى أمين بك الرافعى منذ فبراير سنة ١٩٢٠ عدة مقالات بعنوان (تطبيق مبادىء التعاون لمكافحة الغلاء وجمعيات التموين الخيرية) [1] ، وألقيت كلمة فى اجتماع عقد بدار الأوبرا فى الدعوة إلى إنشاء هذه الجمعيات يوم ٥ مارس سنة ١٩٢٠ ، وكان صاحب الدعوة إلى إنشاء هذا الاجتماع وخطيبه صديق المرحوم الأستاذ محمد أمين يوسف بك

وهذه الجمعيات هى تنويع وتفريع للجمعيات التعاونية ، وقد أدخلنا فيها هذا التنويع للجمع بين قواعد التعاون وقواعد البر بالفقراء ، ومساعدتهم على مكافحة الغلاء ، لأن أساس التعاون أن تكون فائدته الجوهرية والأساسية لأعضاء الجمعيات التعاونية ، ولكن الحالة التى واجهناها سنة ١٩٢٠ اضطرتنا أن نعنى بجمهور المستهلكين من الفقراء ومتوسطى الحال من عضوية جمعيات التعاون ، وعلى هـذا الأساس أنشأنا جمعية التموين الخيرية بالمنصورة ، والغرض منها مشترى المواد الغذائية والحاجات الضرورية وبيعها لأعضاء الجمعية ولطبقة صغار المستخدمين والعمال والفقراء بدون ربح ، بقصد تخفيف وطأة الغلاء عنهم ومساعدتهم على الحصول على حاجاتهم بأرخص الأسعار الممكنة ، وجعلنا رأس مال الجمعية مقسما الى حصص قيمة الحصة الواحدة خمسون جنيها ، توزع على الموسرين من أهل المدينة ، وجعلنا مهمة مجلس إدارة الشركة شراء الأصناف بالجملة وقت نزول أسعارها ، وعليه أن يسعى لدى الخيرين من أصحاب المزارع والمتاجر من أعضاء الجمعية أو من غيرهم فى مديرية الدقهلية أو غيرها للحصول على تعهدات منهم بتوريد بعض الأصناف الضرورية للتموين بأسعار تقل عن الأسعار التى يبيعون بها فى الأسواق ، مساعدة منهم لصغار المستهلكين التى أنشئت الجمعية لدفع الضر عنهم ، وعلى مجلس الادارة أيضاً أن يجتهد فى الحصول من جهات الحكومة على توريد بعض الأصناف للجمعية بأسعار مخفضة ، وأعددنا كشوفا بأسماء صغار المستهلكين فى أقسام المدينة ، وعهدنا إلى لجان من أعضاء الجمعية حصر أسمائهم فى كل قسم ، وتقدير حاجات كل منهم وعائلته ، واتفقنا على أن تباع الأصناف لصغار المستهلكين بالثمن الأصلى ، ولمجلس الادارة أن يأخذ فى بعض الأصناف ربحاً لا يزيد عن الخمسة فى المائة ، وأن تباع هذه الأصناف للجمهور من غير المقيدة أسماؤهم فى كشوفها بالثمن المناسب لأسعار السوق ، وكل ما تربحه الجمعية من هـذا الباب تخفض بمقداره أسعار البيع لصغار المستهلكين ، وجعلنا مجلس الادارة ضامناً لحملة الحصص قيمة حصصهم

---

(١) « الاخبار » أول و ٣ و ١١ و ١٨ مارس سنة ١٩٢٠

أسست جمعية التعاون للتموين الخيرى بالمنصورة فى فبراير سنة ١٩٢٠ ، وأسست جمعيات أخرى على هذا الغرار فى بعض المدن ، وقد أقبل بعض الموسرين على الاكتتاب فى حصصها ، وكان الاكتتاب بمثابة قرض يرد إلى صاحبه بعد انتهاء مهمة الجمعية ، وقد دفع هؤلاء الموسرين الى الاكتتاب فى حصصها حبهم للخير من جهة ولأنهم هم أيضاً كانوا من المستفيدين بالشراء من الجمعية بالأسعار المخفضة ، هذا الى ما فى عملهم من الحدب على الفقراء والمحتاجين

وقد أدت هذه الجمعيات خدمات جليلة لصغار المستهلكين ، وانخفضت بفضلها أسعار الحاجات والأصناف الضرورية ، فكانت من خير الوسائل لمكافحة الغلاء

لجنة لتوزيع اسهم بنك مصر

وفى أواخر سنة ١٩٢١ أسست فى المنصورة أيضاً لجنة لتوزيع أسهم بنك مصر فى الدقهلية ، جعلت اسمها (لجنة الدقهلية للاكتتاب فى أسهم بنك مصر) كانت بمثابة دعاية للاكتتاب فى أسهم البنك ، وكان المرحوم طلعت حرب بك (باشا) يرسل الىَّ خطابات بإيصالات سداد مبالغ الاكتتاب ، وأغلب هذه الخطابات فى سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ ، كان ذلك سنة ١٩٢١ ، حيث كان البنك فى حاجة الى مثل هذه الدعاية ، أما الآن فهو والحمد لله فى غير حاجة اليها ولا الى مثلها بعد أن أصبح النواة المالية لنهضة مصر الاقتصادية

وكتبت عدة مقالات فى (الأخبار) تحت عنوان (بنك مصر وبنوك بولونيا) (١) جعلتها بمثابة دعوة للاقبال على أسهم البنك

ظهور كتابى فى الجمعيات الوطنية

سنة ١٩٢٢

إن حوادث سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، والتواء السياسة الانجليزية تجاه مصر ، وتصريحات أقطابها ، ومناوراتهم ودسائسهم ، ودراستى السابقة للمسألة المصرية ، كل أولئك قد أقنعنى بأنه لايزال أمام مصر نضال طويل لتحقيق أهدافها ، وأن ماكان يظنه البعض من أن حل القضية المصرية على أساس سليم أمر قريب المنال ، إنما هو وهم من الأوهام ، وأن معنويات الأمة فى حاجة إلى أن يلم المشتغلون بالحركة الوطنية أو من يودون الاشتغال بها بجهاد الأمم فى سبيل حريتها واستقلالها ، فاتجهت فى سنة ١٩٢١ الى عرض صفحات من هذا الجهاد على أنظار المواطنين وإبراز ماتحتويه من مثابرة وثبات وصدق واخلاص ، ليترسموا الخطوات الصحيحة للجهاد الصحيح ، نشرت هذه المقالات تباعا فى صحيفة (الأخبار) ، ثم جمعتها فى كتاب واحد عنوانه (الجمعيات الوطنية ـ صحيفة من تاريخ النهضات القومية) دعوت الأمة فيه الى التمسك بأهداب المقاومة الوطنية وتدعيمها بالاخلاص وانكار الذات ، قلت فى هذا الصدد فى مقدمة الكتاب :

« إن الأمم تختلف فى وسائل جهادها وطرائقه باختلاف أحوالها وظروفها وميراثها القومى ،

---

(١) « الاخبار » : ١٧ و ٢٠ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠

على أن هناك حقيقة ثابتة لاتتبدل ولا تتغير، وهى أن قوام الجهاد الصحيح المثمر فى كل أمة هو تنظيم المقاومة الوطنية المرتكزة على ارادة الشعب وقوته القائمة على مبدأ الاخلاص وانكار الذات

« هذا هو الأساس الثابت الذى تبنى عليه النهضات القومية ، هذه هى الدعامة التى ترتكز عليها حياة الأمم العاملة لاستقلالها ، هذه هى السبيل التى تكفل للأمم تحقيق آمالها ولو بعد حين

« وما من أمة تتنكب هذه السبيل وتستسلم للأمانى والأحلام أو تسير وراء الأهواء وتتراخى فى خطة المقاومة الوطنية الا وتصاب حركتها بالشلل فتصبح حركة عرجاء تتعثر فى سيرها ولاتلبث أن ترجع بها إلى الوراء ، وفى هذا الرجوع هدم لصرح الوطنية وتقويض لبناء الجهاد الوطنى الذى أسس على مجهودات الأمة ومتاعبها وأحزانها وآلامها وضحاياها

« إن سياسة المقاومة الوطنية هى سياج الأمم المهضومة الحقوق ، وسبيلها لاستقلالها ، فهى مناط الفضائل ومصدر الأخلاق ، وقوام الشجاعة والنبل ، هى روح الاتحاد الوطنى ، هى كلمة الأمة التى تجمعها وتحث أبناءها على العمل ، هى الوقاية الكبرى من انحلال العزائم وفتور الهمم وفساد النفوس وتفرق الكلمة ، هى المدرسة الكبرى التى يكتسب فيها أبناء البلاد فضائل الاخلاص والصدق والمثابرة وإنكار الذات وتذليل العقبات ، هى مصدر القوى المعنوية للشعب ، هى عماد نهضة الأمم وقوام تربيتها السياسية ، فبفضلها تكونت الأمم وغالبت اليأس وقاومت عوامل الفناء وحققت آمالها ووصلت الى أسمى درجات الرقى السياسى والأخلاق والاجتماعى

« إن العالم لايستقر على وتيرة واحدة ، وأحواله دائمة التبدل والتحول ، فلا يجوز أن نيأس من طول الجهاد أو ننثنى أمام العقبات ، فان الانسانية سائرة حتما نحو الكمال ، والأمم لا تذعن لحكم القوة ، والأرض لا يستقر فيها سلام ولا وئام حتى تشرق فى أرجائها شمس الحرية وتعيش الأمم فى ظل الاستقلال

« حاول أنصار الفتح والاستعمار أن يطوقوا الأمم بسلاسل الأسر والاستعباد بعد أن تم لهم النصر فى ميادين الحرب العامة (الأولى) . وظنوا أن العالم فى قبضة يدهم والأمم سلع تباع وتشترى فى سوق الأطماع والأهواء ، ولكن اذا كان للسيف والمدفع فى الدنيا أحكام ، فلعزم الأمم وحزمها وجدها وإخلاص بنيها أحكام وآثار ، فالقوة الغشوم لاسلطان لها على الأرواح والمبادىء والعقول والأفكار ، وليس فى مقدورها أن تقف نهضة أمة تسير الى الأمام نحو المطمح الأسمى

« برهنت الحوادث التى تعاقبت بعد انتهاء الحرب العامة على أن العالم قد دخل دوراً جديداً من أدواره التاريخية ، وهو دور حرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها ، ومهما يبذل دعاة الفتح والاستعمار من الجهود فى مقاومة هذا الحق المقدس فان الشعوب تأبى أن تعيش مستعبدة تسوقها إرادة المستعمرين ، لأن من أعظم نتائج الحرب العامة ارتقاء القوى المعنوية فى الأمم وإدراكها أن تلك القوى الكامنة فيها اذا اتحدت وعملت فلا سبيل للقوة أن تتغلب عليها

« لقد رفعت الغشاوة القديمة عن أبصار الشعوب ، وقرأت مبادىء الحرية ومعانى الحياة الصحيحة على ضوء النار التى اشتعلت فى ميادين القتال أربع سنوات طوال ، فان التاريخ قد خطها

بأحرف لاتمحى من دماء الملايين من بنى الانسان ، فسمع الناس فى سائر أرجاء الدنيا نداء الحلفاء فى كل آونة أن تلك الدماء والضحايا تبذل دفاعاً عن حريه الشعوب ، فالناس فى مختلف الأرجاء قد سمعوا هذا النداء ووعوه ، وهيهات أن ينسوه ، وما من قوة فى العالم تستطيع أن تغير سير التاريخ أو تصد أمواج الحرية التى تتدفق فى مشارق الأرض ومغاربها

« إن المؤتمرات والمعاهدات لم تعد تملك البت فى مصير الأمم ، وقد أيدت حوادث التاريخ تلك الحقيقة الأزلية : « الحكومات تمر وتزول والأمم تبقى وتدوم »

« فقديماً انعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بعد أن خرجت الدول الأوروبية فائزة من حروب نابليون ، وظن الملوك والسياسيون أنهم قادرون على التصرف فى أقدار الأمم بعد أن تخلصوا من خصمهم القوى العنيد ، فوضعوا فى فيينا أساس « المحالفة المقدسة » التى تعاهد الملوك فيها على أن يحكموا الشعوب حكماً لا رأى فيه للأمم ولا قيمة فيه للحقوق الوطنية ، ولكن الحوادث خيبت آمالهم ، فان الشعوب أخذت تعمل على استرداد حقوقها المشروعة فى الحرية والحياة ، وأخذت أركان معاهدة فيينا تتداعى تحت تأثير مبادىء الحرية التى انتشرت بين الشعوب الغربية فى أثناء حروب نابليون ، ولم تكد تمضى أعوام معدودات حتى انفرط عقد المحالفة المقدسة وتغلبت إرادة الشعوب على قوة السياسيين المتآمرين على حرية العالم ، وتحطمت القواعد والأركان التى شيدتها الأهواء السياسية والمطامع الاستبدادية فى مؤتمر فيينا

« فالتاريخ يعيد نفسه بعد مائة عام ، مع فرق عظيم فى مبلغ ارتقاء الشعوب وانتشار مبادىء الحرية التى عمت الدنيا بأسرها شرقاً وغرباً ، ولا غرو فليس فى التاريخ حرب أمكنها أن تهز أعصاب الانسانية كلها وتنبه الأمم التى كانت غارقة فى بحار الخمول والجمود مثل الحرب الأخيرة ، فلا عجب أن يسير العالم الآن الى الأمام بخطوات سريعة لم يخطها من قبل ، وإن آثار ذلك لماثلة للعيان فى تطور الحركات الوطنية والنهضات القومية بين الأمم المهضومة الحقوق ، فالأمم التى تصرفت مؤتمرات الحلفاء فى مصيرها لا يمكن أن تستسلم لأحكام الهوى ولا أن تذعن لقرارات تلك المؤتمرات ، لأن الشعوب أقوى وكلمتها هى العليا ، والانسانية الجديدة ، وليدة الأجيال المتعاقبة ، وليدة الأحزان والآلام ، وثمرة التجارب والمصائب والمتاعب ، تأبى أن تعيش الآن فى ظلام العبودية ، فحسبها ما تحملته الأمم من المصائب لتنفر من كل نظام يحول بينها وبين حريتها واستقلالها ، وليس فى استطاعة العابثين بأقدار الشعوب مهما أوتوا من بطش وقوة أن يحرموا الأمم من رحمة الله ونعمة الحرية

« فالدور الذى دخلته الانسانية بعد الحرب العامة هو دور حرية الشعوب والأمم ، هو دور الأمل والعمل ، فيجب أن نعمل ونور الأمل يضىء لنا السبيل ، يجب أن نعمل لجهاد طويل تشترك فيه طبقات الأمة وتنظمه إرادتها العامة

« يجب أن نمضى فى سبيلنا دون أن نرجع الى الوراء أو نقف فى منتصف الطريق أو نتعب من طول الجهاد » ــ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢

الحياة النيابية

فى البرلمان الأول

سنة ١٩٢٤

صدر الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب الأول فى ٣٠ من هذا الشهر ، واستعدت الامة للانتخابات العامة عقب صدور الدستور مباشرة ، وإذ كان الانتخاب وقتئذ على درجتين فقد حدد لانتخاب المندوبين الثلاثينيين يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، ولانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ، ولاعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة ، أى النصف زائداً واحداً من أصوات المندوبين الحاضرين

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماما عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان «الوفد»

وكانت الدلائل تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات (وقتئذ) ، فشخصية سعد زغلول ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقاً به والتفافاً حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد (وقتئذ) يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات

ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره ، وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك إيذاناً بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ

ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحى الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطنى يعتمدون على مبادئهم وماضيهم فى الجهاد ، أما مرشحو الأحرار

الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون فى مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصى

لمست تيار الوفد الجارف فى هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسى فى دائرة مركز المنصورة ، معتمداً على الله ، ومستنداً إلى مبادئى وشخصيتى وماضىّ فى الحركة الوطنية ، وكان الوفد قد رشح ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة

وقد تألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة الى انتخابى . ويطيب لى ،وقد مضى أكثرمن ربع قرن على تلك الحوادث، أن أدون أسماء من أذكرهم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافاً بما لهم على من فضل فى نجاحى فى هذه المعركة الهائلة ، وهم : الحاج محمد عبد البر . سيد افندى على . الأستاذ عبد المجيد البيومي . صالح افندى الطنطاوى. الأستاذ محمود السيد عقل (بك المستشار بمحكمة الاستئناف الآن) . الأستاذ حسين فهمى الصباغ . الأستاذ محمد عبد الرحمن . الأستاذ عبد الحميد الطوبجى . الحسينى افندى العسقلانى . الأستاذ على عبد الله . الشيخ ابراهيم جمعه . مصطفى افندى أبو الوفا . الشيخ احمد السعيد الجمل . اسماعيل افندى هواش . صالح افندى رمزى . حامد افندى عبد المجيد . شكرى افندى صادق . الخ ، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب أو ذى مكانة فى بلده ، وإقناعهم بانتخابى ، وكنت أمر أنا أيضاً معهم ، مجتمعين أو منفردين ، وألقى أحياناً ترحيباً ، وأحياناً إعراضاً ، ولم يحصل لى أذى بفضل الله،فان مخالفىّ فى الرأي كانوا فى الجملة يحترموننى شخصياً ، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيهامؤلفاتى التى ظهرت إلى ذلك الحين وهى : « حقوق الشعب » و«نقابات التعاون الزراعية» و « الجمعيات الوطنية » ، فكان لها أثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية ، وكان أعضاؤها يزكون مرشحى الوفد فى دوائر المديرية ، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين ، آثرونى على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم الى جانبى أثر محمود فى نجاحى ، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب ، أذكر منهم : الأستاذ احمد كمال (بك المستشار بمحكمة الاستئناف). الأستاذ حسين حسنى المحامى. الأستاذ على السعدنى (القاضى الآن) . الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى) . الأستاذ محمود البحيرى (رئيس النيابة). الدكتور زكى منتصر . الأستاذ بدوى حموده (بك المستشار بمجلس الدولة الآن) . الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، الأستاذ عبد الخالق الطنطاوى المفتش بالأوقاف. الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة . الخ

وبدأت المعركة الانتخابية تقريباً منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، أى من يوم صدور الدستوروقانون الانتخابات ، واستمرت إلى١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخابات ، فكانت معركة طويلةالمدى، حامية الوطيس ، عانيت فيها متاعب جسيمة ، إذ كان مطلوبا منى أن أمر على المندوبين فى بلادهم

وإقناعهم شخصياً باستحقاقي لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفوئيد في يونيه سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بي خطر المرض في خلالهما ، حتى أذن الله لي بالشفاء . كتب أخي المرحوم أمين بك في جريدة (الاخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان (شفاه الله) : « لزم الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعي المحامي بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة في التحسن فنحمد الله على لطفه في قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام »

وقامت اللجنة أثناء مرضي بالطواف بدلا عني في الدائرة

وفي الحق أن ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذي حدث سنة ١٩٢١ ، فعلى الرغم من أني لم أعتمد في حملتي الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصي أو قوة حزبية ، فان ما عرفه الناس عني من ماض وصفوه بالوطنية ، قد أوجد شيئاً من التوازن بيني وبين منافسي مرشح الوفد

نجحت بصوت واحد

فزت على منافسي بصوت واحد ، إذ نلت ١٧١ صوتا ونال هو ١٧٠ صوتا ، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا

كان هذا الصوت الواحد حديث الناس في مجالسهم ، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات أن أحد المندوبين ، وكان متقدما في السن ، دخل ليعطي صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومي بك مكرم القاضي بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه ، فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعي ، ثم سكت هنيهة ، وتلعثم قائلا : بل أريد علي عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه واعتمد صوته لي ، وأخبرني الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلي بك عبد الرازق ، ولكن اسمي جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب علي عبد الرازق لا عبد الرحمن الرافعي ، فرفض منه هذا العدول ، وقال إن هذا تلاعب لا يجوز وأنه استنفد حقه في الانتخاب باعطائه صوته أول مرة

وتحدث الناس كثيراً عن نجاحي بصوت واحد ، وقال لي بعض الصوفية إنه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم إنني فعلا كنت وما زلت (ولا أزال) معتمداً على الله

وقد طعن في انتخابي أمام مجلس النواب ، واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة في نصاب الأغلبية ، ومدلولها ، وفي قيمة هذا الصوت الذي رجح كفتي في الميزان ، وكان سبباً لنجاحي ، وكان محور الطعن أن الأغلبية هي نصف الأصوات زائداً واحداً ، وبما أن عدد الأصوات التي أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠½ زائدا واحداً ، وتكون الأغلبية ١٧١½ لا ١٧١ ، وأنني على هذا الحساب ينقصني نصف صوت ! ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب

بهذا الشكل غير معقولة ، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب ، وفشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزارة يحيى ابراهيم باشا فى دائرته الانتخابية «منيا القمح» ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنيبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقاً ، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجاً للانتخابات الحرة

فى المعارضة البرلمانية

إن المثالية هى التى جعلتنى أختار المعارضة فى البرلمان الأول سنة ١٩٢٤ ، فقد شعرت أن من واجبى كنائب أن أتخذ من الحياة النيابية أداة للكفاح الوطنى ، وأن تكون استمراراً لكفاحى الماضى ، وهذا يقتضى منى أن أكون على شىء من الاستقلال عن الوزارة القائمة ـ وزارة سعد ـ فأؤيدها فيما تحسن، وأنتقدها فيما تخطىء فيه ، وأعبر عن مبادىء وأفكار قد لا تدين بها الأغلبية ، وهـذا ما يسمى « المعارضة » ، فاتجاهى إلى المعارضة كان إذن اتجاهاً سليما قويماً ـ فيما أظن ـ ولكنها مع ذلك جلبت علىّ متاعب وعداوات كثيرة ، ظهر أثرها على تعاقب السنين ، بالرغم من اعتراف الجميع أن المعارضة ضرورية للحياة الدستورية . إن هذا كلام يقولونه بأفواههم، ولكنهم فى خاصة نفوسهم لا يطيقون المعارضة ، ويتربصون بها الدوائر ، وينتهزون الفرص للتخلص من المعارضين وإسقاطهم ، وهذا ما حصل لى سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٦ و ١٩٥١

ساهمت مع لفيف من إخوانى وزملائى فى وضع التقاليد الصالحة للمعارضة البرلمانية القويمة

تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٤ من نواب الحزب الوطنى ، وكنا فى مجلس النواب لا نزيد على أربعة وهم : عبد اللطيف الصوفانى بك . وأنا . والدكتور عبد الحميد سعيد . والأستاذ عبد العزيز الصوفانى . حملنا معاً لواء المعارضة ، وكانت غايتنا أن نجعل من الحياة النيابية أداة جهاد فى الذود عن حقوق البلاد ، ومجال توجيه للحكومة للأخذ بوسائل الاصلاح فى شتى نواحيه ، وإقامة حكم صالح نزيه ، وقد حرصت مع اخوانى على أن نسير على مبادىء الحزب الوطنى داخل مجلس النواب ، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل، وننشد أن يشاركنا الجميع فى ذلك ، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة فى الاصلاح ، ولم نكن ننظر الى وزارة سعد كخصم نحاربه ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك الوكالة التى نالتها فى ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منهـا موقف التوجيه الخالص لخير البلاد ، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه ، ولم يدر بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك فى المساعى لاسقاطها ، ولكن الوفد لم يقابل هذه الروح بالتقدير والاعتدال ، بل حنق من موقفنا، إذ كانت سياسته (ولم تزل) اضطهاد المعارضة والمعارضين ، وخلق ديكتاتورية برلمانية يتمثل فيها الحكم المطلق بشكل يتفق مع ظواهر الدستور دون حقيقته ومعناه



الزعيم مصطفى كامل

من كان لي أبا روحيا .. وسابقني له تلميذا وفيا

وأذكر أن أول موقف لى فى المعارضة كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) الذى ألقاه سعد زغلول يوم افتتاح البرلمان (١٥ مارس من تلك السنة) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ، ورأس الجلسة أحمد مظلوم باشا ،وكان يقدرنى تقديراً خاصاً وينظر إلىّ بود واحترام ، ويعطينى حقى فى الكلام بارتياح وسهولة ، مما كان ييسر لى مهمة الكلام فى المجلس . كان دورى فى الكلام فى تلك الجلسة يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع فى بعض العبارات غير مرة ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الافضاء به ، وفى أثناء خطابه همس فى أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان صديقاً لى ، ويجلس خلفى ، ناصحاً لى أن أتنازل عن كلمتى ، لأنه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة ، فلم ألق بالى الى نصيحته ، وتكلمت معارضاً فى دورى ، فألفيت من المجلس إصغاء تاماً وحسن استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك ، ورأيت مثل ذلك فى كل مرة طلبت فيها الكلام

وكنا من ناحيتنا نحن المعارضين نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش ، وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها صارت أسساً صالحة للمعارضة النزيهة ، وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا، فبلغت عدتنا عشرين نائباً ،طوى الردى معظمهم ، وبقى منهم ثلاثة أو أربعة ، وجميعهم هم : عبد اللطيف الصوفانى . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعى . عبد الحليم العلايلى. عبد العزيز الصوفانى . محمد شوقى الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل أبو سمره . على على بسيونى . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلى . على الطحاوى الغازى . أحمد الليحى . محمد الشريعى . خليل أبو رحاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبه القاضى . محمد توفيق اسماعيل

ومع أن مجلس النواب سنة ١٩٢٤ كان فى الجملة واسع الصدر بازاء المعارضة، فالوزارة نفسها ــ وزارة الوفد ــ لم تكن على هذا الغرار ، فقد كانت تنظر الى المعارضين بعين الحقد، وبدا ذلك مما أضمره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات اللاحقة

وقد قيل عنى أننى بمواقفى فى المعارضة كنت أريد إحراج سعد ، ولعمرى إن هذا كان أبعد ما يكون عن خاطرى ، فانى ما قصدت إحراج سعد أو وزارته ، بل كنت أرى فى الحياة البرلمانية ميداناً لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطانى فى مختلف المناسبات ، وهى الخطة التى اتبعتها الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان فى يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان

لم أكن أقصد احراج سعد ، ولكن سعداً كان لا يطيق المعارضة ، ويحنق عليها . لأنه لم يكن يريد من النواب إلا مؤيدين له . وقد زاد حنقه علىّ حين بدرت منه كلمة بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت عليه خطأ سياسياً كبيراً . ذلك أنى وجهت سؤالا الى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الانجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان) ، ولقد أجاب مرقس باشا على سؤالى فى هذه الجلسة اجابة غير مطمئنة . وحصل

نقاش بيني وبينه . وكان غرضى التنبيه الى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هـذه المشروعات . ومع أن السؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية يجب أن يظل مقصوراً بين السائل والمسئول،فان سعداً تدخل فى النقاش وقال موجها الكلام الى : « هل عندكم تجريدة ؟ » وأراد بهذه الكلمة أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات

وكانت سقطة كبيرة اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، أما أنا فلم يزد تعليق عليها على قولى : « كنا ننتظر أن نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس فى النفوس » ، ولكن الوفديين حمّلونى مسئولية تلك الكلمة وكانوا يقولون إننى أحرجت سعداً وجعلته يقولها! وهذا من أغرب ما يسمع فى معرض التجنى . فسؤالى لم يكن موجهاً اليه ، وهو الذى أقحم نفسه فى موضوع موجه الى أحد الوزراء ، وكان تدخله مفاجأة لى ، فاذا كان قد أخطأ فى تدخله وفى قولته هذه ، فكيف أتحمل هذا الخطأ ؟

حوادث السودان سنة ١٩٢٤

وصداها فى البرلمان

وقعت أزمة سياسية فى يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التى يدبرها الانجليز هناك،فقد منعت سفر هذا الوفد الى مصر ، ولم تكتف بذلك بل اعتقلت بعض أعضائه ، وفى الوقت نفسه أخذت تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطانى

كان لهذه الأزمة صداها فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من أهم جلسات البرلمان ، تكلمت فيها ، وتكلم فيها أيضاً عبد اللطيف الصوفانى بك ، ومما قلت فى كلمى :

« إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان ، اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية

« أما الحركة الطبيعية فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الرأى فيه ينادون بأنهم ألفوا وفداً بقصد الحضور لمصر لاظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية

« أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانجليزية ، فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزي ، فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن انما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان وعلى حقوق السيادة المصرية ، واذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وانما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء

« فازاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها

الانكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت فى التلغراف الوارد علينا

« سادتى : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ، وإن التاريخ شاهد على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران فى السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان وضحوا فى سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، الى أن قلت : « فأضم صوتى الى الصوفانى بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانجليز ساعون للقيام بهذه الحركة تظاهر مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التى يقوم بها الانجليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حداً لهذه المسائل ، أن معالى مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيباً للمحامين تطوع للدفاع عن على افندى عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السودانى ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعاً إذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علناً بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها فى ذلك بكل إخلاص »

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :

« تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشاركـكم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر

« والاجراءات التى تتم الآن فى السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبدالرحمن الرافعى بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لاظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثانى : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور الى مصر . فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية فانا نصرح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا

« إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خالياً من كل حكومة أجنبية

« أنا فى تصريحى هذا منضم اليكم فيما أعلنتم من أن هـذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقاً ، وهذا كاف (أصوات : بدون شك)

« وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانيين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كاخوان لهم ، معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول إن هذه الاجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحاً منها واحتجاجنا عليها ، وإنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان »

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، أحدهما منى ، وهذا نصه :

« على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر للاعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها ، وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعاً لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر »

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الاجراءات غير الشرعية القائمة الآن فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال »

فوافق المجلس بالاجماع على الاقتراحين معاً

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجاً بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

فى مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلا :

« إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى ، وأستطيع أن أقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان »

فظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان . وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« إنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك

بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد . تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن . تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وإن كنا فى حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا فاننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ،وأبناء أبنائهم ، ولا بد أن يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا . إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب إنى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حياً ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق)

الى أن قال : « أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات : « إنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . وقد صرحت غير مرة بأنى أستنكر هذا التصريح . استنكرته خارج الحكومة . استنكرته فى البيان الوزارى . استنكرته فى كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن ، وأقول إنهم وان قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح ، ولقد سبق أن قلت لكم إنى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فانى لا أدخل فى المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى ، وقلت لكم أيضاً إنى اذا لم أصل الى هذا فانى أتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلى (أصوات ــ أبداً . حاشا) هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل)

وقد عقبت على خطبة سعد بخطبة قلت فيها :

« أرى واجباً علىّ أن أبدأ كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء الى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيراً صحيحاً عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادتى : نحن فى صراع مع السياسة الانجليزية ، ولسنا منخدعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة أن هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم ، وهذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لا بد أن ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التى تلقى فى مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل فى ساحة القتال ، فهذه التصريحات التى فاه بها الساسة الانجليز أخيراً فى مجلس اللوردات انما هى سهام يقصد منها أن تثبط من عزائمنا ، ولا غرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا الى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون أنه عندما قامت حركتنا فى سنة ١٩١٩ سمعنا فى مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا الى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكترث لها ولم نعبأ بها » ، الى أن قلت : « والآن أقول لكم إنه اذا كان الانجليز يعتقدون أننا ضعفاء أمامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر ، وأننا اذا كنا ضعفاء مادياً فنحن أقوياء معنوياً ، ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولنذكر جميعاً أن

المصرى هو مادة العمران فى السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك اذا انقبضت الأيدى المصرية عن العمل ، فقد قال لى خبير فى شؤون السودان عاد منه أخيراً : إن الانجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الرى فى السودان اذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية ، وقد جربوا مراراً أن يستخدموا عمالا صوماليين أو هنوداً أو يمانيين أو جنوداً فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا فى العمل ، والتجأوا أخيراً الى عمال مصر وجنود مصر ، ففى يدنا قوة معنوية . فى يدنا أن نعمل عملا سلبياً وهو ألا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين فى تلك البلاد ، وفى هذه الحالة لا أظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية .
أنا لا أقول إننا نلجأ الى طرق العنف والثورة ، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سلاحاً من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية التى أجمع عليها المؤرخون وهى « ان وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وان هذه القوة هى مصداق الحديث الشريف « مصر كنانة الله فى أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله » (تصفيق)

تلاحق الحوادث

على أثر إخفاق محادثات سعد ـ مكدونالد (سبتمبر ـ اكتوبر سنة ١٩٢٤) ثم استقالة سعد فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فاسترداد استقالته ، ثم مقتل السردار السير لى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر ، فالانذارات البريطانية ، فاستقالة سعد نهائيا ، اجتمع مجلسا النواب والشيوخ في مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فى جو مضطرب مكفهر ، وأعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة الوزارة واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، وقرر مجلس النواب فى تلك الجلسة الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج الى لجنة ألفها المجلس من أربعة أعضاء وهم : الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك (باشا) والأستاذ مكرم عبيد (باشا)، وأنا ، فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وأقره المجلس بالاجماع ، وهذا نصه :

« إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

(أولا) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً لا يقبل التجزئة

(ثانياً) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فانه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الارهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات

الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدان الى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، الى آخر ما جاء فى التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليه احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها . ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة على تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجاته برلمانات العالم ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا »

وأقر المجلس هذا النص بالاجماع

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجاً بهذا المعنى

انتخابات سنة ١٩٢٥

تألفت وزارة زيور باشا يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفى ٢٤ ديسمبر استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، وهكذا عدت الى مأساة الانتخابات ولم يمض عام على متاعبى فى المعركة الأولى ، وكنت أتوقع محاربة الوفد لى فى الانتخابات الجديدة بسبب مواقفى فى المعارضة ، فبذلت فى هذه المعركة مجهوداً مضنياً لا يقل كثيراً عن مجهودى فى الانتخابات الأولى . وان كان أقصر منها مدى ، وكان مما لجأت اليه هذه المرة أن طبعت كتاباً عن (أعمالى فى مجلس النواب) أوردت فيه مجموعة أعمالى نقلا عن المضابط الرسمية وأقوال الصحف ، ووزعته مجانا فى جميع بلاد الدائرة ليكون شفيعاً لى فى اعادة انتخابى ، وألمعت فى مقدمته الى ما سألقاه من المحاربة فى الانتخاب . ويطيب لى أن أنشر هنا هذه المقدمة لأنها تمثل صورة من أفكارى وتأثراتى ومتاعبى فى الحياة السياسية . قلت :

« هذه مجموعة أعمالى فى مجلس النواب ، أنشرها لمناسبة تقدمى للانتخاب للمرة الثانية فى الدائرة التى شرفتنى بالنيابة عنها فى المرة الأولى ــ دائرة مركز المنصورة

« ان من حق كل دائرة انتخابية أن تطلب من نائبها أن يقدم لها حساباً عن أعماله فهأنذا أؤدى واجب الأمانة وأقدم حساباً عن أعمالى فى دار النيابة

« أتقدم للانتخاب بمشيئة الله تعالى هذه المرة لكى أواصل أعمالى فى مجلس النواب وأتم المشروعات التى قدمتها ودافعت عنها وحالت الظروف بكل أسف دون انفاذها فى دور الانتخاب الأول . أتقدم للانتخاب لنفس الغرض الذى تقدمت من أجله فى المرة الأولى ، وهو أن أضع مجهوداتى وقواى ومعلوماتى تحت تصرف الغاية التى تقصر دونها كل غاية وهى الاستقلال التام

لمصر والسودان ، مجدداً العهد أن أخدم الوطن بكل اخلاص ونزاهة واستقامة بعيداً عن كل مصلحة شخصية أو غاية حزبية

« من أراد أن يحكم لى أو علىّ فليقرأ هذه المجموعة ، وليمعن النظر فى كل سطر من سطورها المنقولة عن المحاضر الرسمية لجلسات مجلس النواب ، وليقرأ ما كتبته الصحف الوفدية تعليقاً على أقوالى ، ثم ليحكم بعد ذلك ضميره وليكن حكم الضمير نافذاً لا مرد له . انى ما تقدمت للانتخابات لمصلحة شخصية ، ولو كنت أوثر مصلحتى الشخصية لابتعدت عن الحياة النيابية ، لأنى ما جررت منها مغنما ، فضلا عن أنها عادت علىّ بأضرار يعرفها الكثيرون، ولكنى احتملت هذه الأضرار وانى مستعد لأن أحتمل مثلها وأضعافها بالصبر والرضا والارتياح لأن فى أعناقنا جميعاً أمانة الوطن وليس من صدق الوطنية أن يتردد الانسان فى احتمال هذه الأمانة. أتقدم للانتخابات وأنا عالم بأن قوماً قد اعتزموا أن يحاربونى ويلقوا فى طريقى ما شاءوا من العقبات، فالى هؤلاء السادة الأماجد أقول لهم : إنى لست حريصاً على الانتخابات بمقدار حرصى على الدفاع عن المصلحة الوطنية وعن الحقيقة والتاريخ

« فها أنذا أنشر على الملأ صحيفة أعمالى فى مجلس النواب ، فهى حجتى أمام ناخبى الذين شرفونى بثقتهم ، وهى حجتى أمام الناس ، أمام خصومى وأصدقائى على السواء ، وهى حجتى أمام التاريخ . أنا لا أذكر فى هذه المقدمة أعمالى فى المجلس ، وحسبى أن يقرأها المنصفون مدونة فى هذه المجموعة ، ولا أزكى نفسى ، ولكن أقول فقط كلمة صغيرة للذين عزموا على أن يحاربونى في الانتخابات : أيها السادة . ألم تشتركوا فى آخر جلسة من جلسات البرلمان فى القرار الاجماعى الذى أصدره المجلس باختيارى مع الاستاذ مكرم عبيد بك لوضع احتجاج المجلس على اعتداءات السياسة الانجليزية بعد حادثة السردار وكان القرار مبنياً على « اختيار اثنين موثوق بهما ثقة تامة بالاجماع » فاذا كنت أنا الضعيف موضع هذه الثقة فى أشد الأوقات حرجاً فكيف أكون الآن ، ولم يمض شهر على هذه الشهادة الاجماعية ، موضع الطعن والتشهير ؟ ألم تكن هذه الشهادة نتيجة أعمالى فى المجلس ؟ انى أترك لضمائركم تقدير هذا الموقف وانى واثق بأنكم ستجيبون غداً أو بعد غد صوت الحق والضمير

« إنى واثق من حكم الضمائر اذا حكمت ، وانى مطمئن لأنى أديت واجبى وسيحكم التاريخ ، وسيحكم الله وهو خير الحاكمين

« إن أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه أنيب »

المنصورة فى ٥ يناير سنة ١٩٢٥ عبد الرحمن الرافعى

وقد رشح الوفد ضدى هذه المرة الأستاذ السعيد محمد سبع (بك ــ وكيل مدير مصلحة الأملاك الآن ١٩٥١) وفزت عليه بأصوات قليلة ، ولم يكد المجلس الجديد يجتمع يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ حتى حل فى اليوم نفسه ، فضاعت مجهوداتى فى الانتخاب سدى

وقد عطلت الحياة النيابية بعد هذا الحل نحو ثمانية أشهر ، الى أن عادت على أثر اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأعقب هذا الاجتماع ائتلاف الأحزاب ثم انعقاد المؤتمر الوطنى ثم انتخابات سنة ١٩٢٦

صدمة سنة ١٩٢٦

شهداء الانتخابات

أصبت فى حياتى بصدمات كثيرة لا أريد أن أشغل القارىء بها . على أن أشد صدمة أصابتنى وقعت لى سنة ١٩٢٦

كانت هذه السنة فى مجموعها فوزاً للأمة ، وقد تحدثت عن تفاصيل هذا الفوز فى الفصل الحادى عشر من كتابى « فى أعقاب الثورة » (ج ١) تحت عنوان (اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية)

أما بالنسبة لى شخصياً ، فكانت هذه السنة صدمة بل محنة كادت تودى بى لولا أن أعانني الله عليها بالصبر والثبات

كانت عودة الحياة الدستورية نتيجة لدعوة المرحوم أمين بك الرافعى الى اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقد ساهمتُ فى نجاح هذه الدعوة بصفتى عضواً فى مجلس النواب المنحل وشقيقاً لصاحب الدعوة ، واجتمع البرلمان فعلا فى فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ برياسة سعد ، وكان هذا الاجتماع أول خطوة نحو استئناف الحياة الدستورية وعودة الوحدة الى الصفوف وائتلاف الأحزاب القائمة وقتئذ وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، وتم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة على الدخول فى المعركة الانتخابية التى أسفر عنها انعقاد المؤتمر الوطنى متفاهمة غير متحاربة ، متعاونة غير متنازعة ، وكان ظنى أن لا أجد العناء الذى وجدته فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ، أو انتخابات سنة ١٩٢٥ ، فانها فى الحق قد أضنتنى وأرهقتنى ، وكان من حقى أن أستريح فى معركة سنة ١٩٢٦ ، فان الائتلاف قد أراح معظم الأعضاء البارزين من الأحزاب ، حتى فاز أكثرهم بالتزكية . وقبل أن يتم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه قابلت سعداً فى منزله مع حافظ رمضان بك (باشا) والدكتور عبد الحميد سعيد ، وعرضنا عليه أن يؤيد الفكرة ويصدر تعليماته الى نواب الوفد وشيوخه بحضور الاجتماع ، فتلقى الفكرة بالارتياح والتحبيذ ، وأحسن مقابلتنا وتبسط فى الحديث والتفكه معنا ، وانصرفنا مغتبطين مبتهجين ، ولكن بعد اجتماع البرلمان وتصافى الأحزاب وتبادل الاجتماعات

بينها ، جاء دور توزيع المقاعد ، ففوجئت بأن الوفد يعارض فى ترك دائرة (مركز المنصورة) لى ، وأصر على أن تكون من دوائر الوفد ، أى على انتزاعها منى

الوفد يصر على إقصائى

فحدثت أزمة بين الوفد والحزب الوطنى بسبب هذا الموقف نحوى ، ورأى الحزب أن فى قبول هذا الوضع إذلالا له وخذلانا لعضو بارز من أعضائه انتخب مرتين عن هذه الدائرة وأدى واجبه ورفع صوت مبادىء الحزب فى البرلمان ، وفاتحنى اخوانى فى أن ننقض الائتلاف ما دامت النيات قد بدت غير سليمة الى هذا الحد ، فلم أوافقهم على اقتراحهم ، وأبيت أن تكون مسألتى سبباً لنقض الائتلاف ولما يجف المداد الذى كتبت به وثيقته فى اجتماع الكونتننتال ، ورأيت من الأحرار الدستوريين مسايرة للوفد فى اقصائى عن البرلمان ، ونصحوا أقطاب الحزب الوطنى بالتساهل فى مسألتى . . . ولم يكونوا فى حاجة الى هذه النصيحة ، لأننى أنا نفسى قد نصحتهم بذلك من قبل . على أنه قد آلمنى من الأحرار الدستوريين تهوينهم لشأنى الى هذا الحد ، وقد كنت أحمل عنهم عبء المعارضة فى مجلس النواب الأول ، وكانوا يتخذون من مواقفى مادة لحملاتهم على الوفد ، ثم بعد أن وفقنا بينهم وبين الوفد ، خذلونى إرضاء للوفد !

وقد سويت الأزمة تسوية شكلية بأن جعلت دائرة مركز المنصورة من الدوائر التى خصصت للوفد [1] ، مع « استثناء » ثلاث دوائر منها فقد اتفق على أنه « يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها » ، ومن هذه الدوائر الثلاث دائرة مركز المنصورة ، وكلمة (يجوز) وعبارة (استثناء) توحيان الى الذهن أن كلا من هذه الدوائر الثلاث هى أصلا من الدوائر التى خصصت للوفد ولكن (يجوز) للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها ، وقد رأيت أن هذه الصيغة تضعف مركزى فى الانتخاب ، لأن أقل ما أواجه به أن هذه الدائرة قد خصصت للوفد باتفاق الأحزاب وقد أجيز للحزب الوطنى منافسته فيها ، فهى بذلك من حق الوفد ومن حق مرشح الوفد ولكن من باب المجاملة أجيز لمرشح الحزب الوطنى مزاحمة مرشح الوفد فيها

وفهمت من ملابسات هذه الأزمة أن الوفد رغم الائتلاف لم ينس لى مواقفى فى المعارضة فى البرلمان الأول ، فأصر على إقصائى عن دار النيابة ، وتم له ما أراد ، وقد درست موقفى فى الدائرة مع لفيف من أنصارى فيها ، وبحثنا فيما يكون لهذا القرار من أثر فى احتمال نجاحى أو سقوطى فى الانتخاب ، فرجح معظمهم سقوطى ، وبخاصة لأن انتخابات هذه السنة (١٩٢٦) كانت أول انتخابات تجرى على درجة واحدة أى على نظام الانتخاب المباشر ، ومن الصعب إقناع نحو عشرة آلاف ناخب بأنى أكفأ وأفضل من مرشح الوفد ! اذ كان لترشيح الوفد فى ذاته أثر كبير فى نفوس الجماهير فى ذلك الحين ، هذا الى أن قرار الأحزاب المؤتلفة جعل هذه الدائرة من حق مرشح الوفد بصفة أصلية ، وقد ظللت زهاء شهر تقريباً حائراً متردداً بين خوض المعركة أو

---

(١) خصص للوفد ١٦٠ دائرة وللاحرار الدستوريين ٤٥ وللحزب الوطنى ٩ دوائر

الانسحاب منها ، الى أن جاء موعد إقفال باب الترشيح للانتخاب ، وكنت على ترددى الى آخر لحظة

وأخيراً رجحت عندى كفة الانسحاب ، عاملا بالمثل المشهور (بيدى لا بيد عمرو) ، وكان هذا القرار من أشق الأمور على نفسى ، لأن معناه إقصائى عن دار النيابة ، وعن الحياة البرلمانية ، وكم كان ألمى شديداً حين تصورت أن هذا الاقصاء هو المكافأة التى جوزيت بها على حسن قيامى بواجبى فى البرلمان ، بل المكافأة على اخلاصى وخدماتى للبلاد طيلة السنوات التى قضيتها فى الجهاد الخالص لله والوطن ! وفهمت أن المعارضة مكروهة فى بلادنا ، وأن تظاهر السياسيين والحكام بأنهم يعتبرونها ضرورية لاستقامة الحياة الدستورية هو كلام فى كلام ، وأنهم يبغون من البرلمان أن يكون أداة تحبيذ وتأييد لجميع تصرفاتهم سواء أ كانت على حق أو على باطل ، ومن يعارضهم ولو كان على الحق،فالويل له مما يصنعون !

تألمت من هذا الوضع ، وزاد فى ألمى أنى لم أجد من يواسينى فى هذه المحنة ، ولا من يعطف علىّ ، إلا قلة من الناس حفظت لهم جميل مواساتهم لى فى تلك الأوقات العصيبة ، ورأيت ـ وهذا ما لم أ كن أتوقعه ـ شماتة من بعض الناس ، وخاصة من الطبقة الممتازة ، وعلى الأخص ممن لم أسىء الى أحد منهم قط ، ولست أدرى على وجه التحقيق ما هو سبب هذه الشماتة ، وما سرها ؟ ولقد عددتها عيباً من عيوب المجتمع ، ومن أهم العوائق فى سبيل تقدم الأمة ونهوضها ، ومن الحق أن أقول إنى رأيت من الطبقات غير المتعلمة وغير الممتازة عكس هذا الشعور ، رأيت منهم شعور التقدير لى والعطف علىّ ، كنت أسمع هذا فى أحاديثهم ، وأقرأه فى نظراتهم . فعجبت كيف يغلب الوفاء وتتجلى الفضائل فى الطبقة غير المتعلمة،دون الطبقة المثقفة المهذبة ، ومن يومئذ ازددت إيماناً بالطبقات الجاهلة من الشعب ، إذ رأيت فيها من الخير ما يعوز الطبقات الممتازة وشبه الممتازة

ورأيت بعض أصدقائى الوفديين لا يقرون ما فعله الوفد معى ، وكانوا يظهرون لى شعورهم ، إذ يذكرون أنى وقفت الى جانبهم فى أوقات الشدة أناضل عنهم وأختصم الأقوياء من أجلهم ، ثم اذا عادت لهم الدولة جازونى على حسن صنيعى معهم جزاء سنمار ، ولكن هكذا الحياة السياسية فى بلادنا ، وربما فى غير بلادنا أيضاً ، فيها الخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والحقد والحسد ، والغدر والجحود ، والدس والالتواء ، والكذب والخداع ، وما الى ذلك ...

وقد أعرب لى صديق من الوفديين عن شعوره نحوى ، وأخذ يذكرنى بما كان ينصحنى به منذ سطع نجمى (كذا تعبيره) فى البرلمان ، إذ أشار علىّ بانتهاز أى فرصة لأنسحب من المعارضة وأنضم الى صفوف الوفد قائلا لى إن مستقبلا باهراً ينتظرنى اذا أنا أقدمت على هذه الخطوة . وعندما كنت أجيبه بأننى فى المعارضة لا أهاجم وزارة الوفد ولا أعمل على إحراجها بل انى أسلك فى معارضتى سبيل الاعتدال والهوادة كما ترى منى ، كان يقول لى إن المعارضة فى ذاتها مكروهة فى البلاد التى لم تألف بعد الحرية والنظم الديمقراطية . وكانت تنتهى أحاديثنا دائماً على

غير اتفاق . وعندما ذكرنى بهذه الأحاديث فى سنة ١٩٢٦ لم أزد فى جوابى له عن الشكر ، إذ رأيتنى أوثر السكوت والصمت فى تلك المحنة . وما فائدة الكلام ؟ ومع من كنت أتكلم ؟ وهكذا انسحبت من الحياة البرلمانية ، أو بعبارة أوضح أقصيت عنها مرغماً سنة ١٩٢٦ . وظللت مبعداً عنها ثلاث عشرة سنة الى أن عدت اليها عضواً منتخباً لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ . ثم أقصيت عنها مرة أخرى سنة ١٩٥١

أثرت تلك المحنة فى صحتى ، ولم يكن هذا ضعفاً منى ولا يأساً ، ولكنه رد فعل للتأثرات النفسية التى لا قبل للانسان على دفعها ، فالمرء يستطيع أن يصبر ، ويستطيع أن يتجلد ، ولكن هذا لا يمنعه من أن يتألم ، وما أحق المجاهد بالألم اذا هو رأى من مواطنيه تنكراً له حيث ينتظر منهم التقدير ، وحرباً عليه حيث ينتظر التعضيد والتشجيع ! وظللت أشهراً عدة أعالج هذه الحالة النفسية وألتمس مخرجاً من هذا الضيق ، وخاصة عندما تذكرت مصير اخوان لى فى الجهاد برّح بهم الألم في مثل هذه الظروف ، فأودى بحياتهم ، فانى على يقين من أن سقوط عبد اللطيف بك المكباتى فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ، وعبد اللطيف بك الصوفانى فى انتخابات سنة ١٩٢٥ ، وأحمد بك لطفى فى انتخابات سنة ١٩٢٦ ، كان من الأسباب التى عجلت بوفاتهم فى السنوات التى سقطوا فيها . حقا ان لكل أجل كتاباً ، ولكن الأسباب مرتبطة بمسبباتها ، والنتائج مرهونة بمقدماتها

وقد أوجد الله لى مخرجاً من هـذه المحنة ، فألهمنى أن أشغل نفسى بعمل استغرق معظم تفكيرى وجهودى ، وصرفنى وقتاً طويلا عن الحياة البرلمانية ، وهو تأريخ الحركة القومية

كيف أرخت الحركة القومية؟

أحببت التاريخ منذ صباى ، وكنت ولا أزال أراه مدرسة لتقويم أخلاق الشعب والنهوض بتربيته السياسية والقومية ، وزاد تعلق به أنى رأيت فيه على ضوء التجارب وسيلة ناجعة لتثقيف العقول ورفع مستوى الوطنية والوعى القومى فى النفوس ، فلقد تكشفت لى مع الزمن نقائص كثيرة فى مجتمعنا ، وفى أخلاقنا ، وثقافتنا . لمحت على تعاقب الحوادث ضعفاً فى مستوانا الوطنى ، ونقصاً فى وعينا القومى ، فكرت فى الوسائل لعلاج هذا الضعف وتدارك هذا النقص ، فوجدت أن التاريخ وسيلة تلجأ اليها أرقى الأمم لتربية الأخلاق وتثقيف العقول وغرس روح الوطنية فى النفوس ، ومن هنا جاء تعلق بالتاريخ ، أردت أن أجعل منه مدرسة للنهوض بالمجتمع ، وجدت أن عقول الشباب والشيوخ لا تتلقى الدعوة الصالحة بحسن القبول ولا تتعرف الحقائق الا اذا تقدم الوعى القومى وعرف المواطنون أحوال بلادهم على حقيقتها وكيف تطورت فى مختلف مراحلها ، فعلى ضوء التاريخ يكونون أكثر صلاحية لقبول الأفكار السليمة ، وفهم الحقائق فى الشؤون العامة ، واذا كان القصص وسيلة من وسائل نشر المبادىء الصالحة والأفكار السامية والعواطف النبيلة ، فأجدر بالتاريخ وهو قصة واقعية أن يكون وسيلة للنهوض بالعقول والأفكار ، ونضج القرائح ، والسمو بأخلاق الجيل ، وتوجيه المواطنين الى المثل العليا فى الحياة القومية

عنيت من التاريخ أكثر ما عنيت بتاريخنا القومي ، وأقصد به تاريخ مصر كوطن ، وتاريخها كأمة لها أهداف عليا تنشدها ، فهو يتناول تاريخها السياسى ، وتاريخها الحربى ، وتاريخها الاقتصادى ، وتاريخها الاجتماعى والثقافى ، وأيقنت أن من واجبنا أن نعلم الشعب بمختلف طبقاته تاريخ بلاده فى هذه النواحى ، وأن نبدأ بتعليم أنفسنا ، أى بتعليم الطبقة المثقفة والممتازة تاريخنا القومى ، لأنى أرى مع الأسف أن هذه الطبقة حتى التى بيدها مصاير البلاد لا يعرف كثير من أفرادها من هذا التاريخ الا قشوراً سطحية لا تصل الى اللباب ، وهذا النقص هو من أسباب تبلبل الأفكار وارتجال الآراء ، وتأخر الوعى القومى عندنا ، فعلينا أن نعلم الشعب تاريخ بلاده ، وبذلك يقدرها حق قدرها ويزداد تعلقاً بها ويفهمها حق الفهم فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ولعمرى ليس الحاضر فى الغالب الا استمراراً للماضى ، ونتيجة مرتبطة بمقدماتها ، وكذلك شأن المستقبل ، فهو وثيق الصلة بالحاضر والماضى . حقاً قد يكون الحاضر خروجاً على الماضى ، واصلاحاً

له ، وأحياناً يكون انقلاباً عليه ، ولـكن لا بد من فهم هذا الماضى لـكى نتعرف نقائصه فنخرج عليها ، ونفتتح عهداً جديداً من النهضة والاصلاح ، وهذا وذاك لا يكون الا اذا عرفنا تاريخ بلادنا ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها ، ولا غرو فالشعب كائن حى ، يتطور وينمو ويتسلسل فى حياة أجياله ، والأجيال فى حياة الأمم كمراحل العمر فى حياة الانسان ، مع هذا الفارق بينهما ، وهو أن الانسان مصيره الى زوال ، أما الأمم الجديرة بهذا الاسم فباقية خالدة لا تزول ، تتجدد على الدوام فى حياة أجيالها المتعاقبة

فعلينا نحن الذين أوتينا شيئاً من العلم والمعرفة أن نعلم الشعب تاريخه ، لننشىء فيه وعياً قومياً ، ونغرس فيه روح الوطنية ، لأن الشعب كلما ازداد معرفة بتاريخ بلاده ، ازداد حباً لها ، واذا أحبها أخلص لها ، واذا أخلص المواطنون لبلادهم بذلوا كل ما فى مقدورهم لإسعادها ورفعة شأنها ، وهذا هو معنى الوطنية ، ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية

كل هذه الخواطر والمعانى كانت تتردد فى نفسى ، وتحفزنى الى أن أؤرخ لهذا الشعب فى عصره الحديث ، ولم يكن لدى بادىء الأمر برنامج واسع شامل لهذا التاريخ ، بل أردت أن أتخير بعض مراحله فأؤرخها دون أن أتقيد بسلسلة متماسكة الحلقات تضم هذه المراحل

فكرت منذ عدة سنين سبقت سنة ١٩٢٦ فى أن أضع تاريخاً للزعيم مصطفى كامل ، باعتبار أنه باعث الحركة الوطنية الحديثة ، ولـكنى رأيت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع الكلام فى مبدأ ظهور الحركة القومية ، والتطورات التى تعاقبت عليها ، فأخذت أدرس الأدوار التى تقدمت عصر مصطفى كامل لأقف عند حد يصح اعتباره مبدأ الحركة القومية . رجعت الى الثورة العرابية ، فاذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها الى الحركة الفكرية والسياسية التى ظهرت فى عهد اسماعيل ، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر فجأة ولم تكن الأولى فى تاريخ مصر القومى الحديث ، بل هى تطور جديد للروح القومية التى بدأت تظهر فى البلاد منذ أواخر القرن الثامن عشر ، فالى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وانتهيت الى أن أول دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، ومن ثم تطورت الفكرة عندى ، من تأريخ مصطفى كامل ، الى تأريخ أدوار الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، فترامت شقة البحث ، وتشعبت مسالك الدرس ، واستشعرت ضخامة العمل اذا أردت أن أتمه على الوجه الذى أبتغيه ، فأرجأته سنة بعد أخرى

وفى سنة ١٩١٤ بدأت أدون مذكرات عن حوادث مصر المعاصرة تكون مادة لى عندما أؤرخ الحركة القومية ، وقد ضبطت هذه المذكرات قبيل اعتقالى فى أغسطس سنة ١٩١٥ ، ثم أعيدت الى بعد الافراج عنى سنة ١٩١٦ ، وشغلتنى الحوادث بعد ذلك عن تنفيذ فكرتى ، على أنى لم أدع التهيؤ لها واستكمال عناصرها ومراجعها وأصولها

وفى سنة ١٩٢٢ أخرجت كتاب (الجمعيات الوطنية) كمقدمة لدراسة الحركة القومية ، ومرت الأيام والسنون والمشروع لا يزال فى حيز التحضير والتفكير ، أتهيب تنفيذه ، خشية عدم

إمكانى إخراج حلقاته كلها حلقة بعد أخرى ، وأخذت أؤجل وأسوف،الى أن أبعدت عن الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٦ ، وانقطعت صلتى بها ، وأصبحت « عاطلا » من العمل الذى أعددت نفسى له منذ صباى

فماذا تراني أفعل ؟ أأسترسل للهموم وخيبة الأمل ؟ أم أغير مسلكى فى الحياة وأفهمها على حقيقتها كما يقولون ؟ أم أنصرف عن خدمة الشعب ما دام قد خذلنى وصارحنى بأنه لا يريدنى معبراً عن آماله مدافعاً عن حقوقه وأهدافه ؟

كل هذه التخيلات لم تقبلها نفسى ، إذ ما ذنب الشعب ؟ أليس هو مسوقاً بقادته وزعمائه وكبرائه وذوي النفوذ فيه ، متأثراً ببعض الحوادث التى تتتابع دون أن تكون له إرادة فى وقوعها ؟ وكثير منها قد تضل فى غمراتها العقول والأفهام ؟

كان لا بد لى من عمل يشغلنى ويستأثر بذهنى ، فلا يدع لى مجالا للتفكير فى سواه ، وبذلك تتضاءل فى نفسى صور الحوادث التى همتنى وآلمتنى ، ولايبقى في ذهنى مجال للبحث فى تغيير مسلكي فى الحياة ونظراتى اليها ، فاعتزمت أن أنقطع ـ الى جانب عملى فى المحاماة ـ لتنفيذ الفكرة التى كانت تعاودنى من سنة الى أخرى ، وهى تأريخ الحركة القومية لمصر الحديثة ، وقد اقتضى منى هذا العمل أن أتفرغ له تفرغاً شاملا لأن تأريخ هذه الحركة ـ منذ أواخر القرن الثامن عشر الى اليوم ـ أمر يكتنفه كثير من الصعوبات ، وخاصة لمن يريد أن يتفهم الحوادث ويتحرى الحقائق فيما يكتب ويدون

وإذ رجعت بالدور الأول من أدوار الحركة القومية الى المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، فقد اقتضانى هذا الوضع أن أتعمق فى دراسة حالة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل هذه الحملة وفى أثنائها ، وأن أجعل الكتاب شاملا لتاريخ مصر القومى الحديث ، منذ أواخر القرن الثامن عشر الى اليوم ، مبحوثاً ومعروضاً على ضوء الحركة القومية ، لأن عقيدتى أن التاريخ الحقيقى للأمم هو تاريخ نهضاتها القومية ، فهى أساس وجودها ، ومبعث تطورها ، وازددت اعتقاداً مع الايام والاعوام بالتلازم التام بين تاريخ الأمة وتاريخ نهضتها ، ومن هذا التلازم يتألف التاريخ القومى ، والنهضة القومية هى معالم لهذا التاريخ ، وينبوعه الفياض ، وما التاريخ القومى الا كالمرآة ، تنطبع عليها صور النهضة وأطوارها ، وحوادثها وأبطالها ، وتقدمها وتراجعها ، وأفراحها وأحزانها ، وآمالها وآلامها

وقد تشعبت أمامى المراجع التى تبلغ مئات الكتب والمؤلفات والتقارير والمذكرات ، وما الى ذلك ، فى كل مرحلة ، بل فى كل موضع من مواضع البحث ، وكان لا بد لى أن أدرسها كلها ، وهذا يقتضى فوق الجهد والعناء صبراً وجلداً ، على أنى أحمد الله على أن وفقنى الى كليهما

ظهور الجزء الاول ـ ١٩٢٩

ظهر الجزء الاول من هذا التاريخ فى أول يناير سنة ١٩٢٩ ، أى انى سلخت نحو ثلاث سنوات فى إخراجه ، منذ شرعت فى تنفيذ الفكرة ، وعدة سنوات سابقة منذ خالجتنى كأمل أبتغى تحقيقه

بدأت فى طبع هذا الجزء يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ فى مطبعة النهضة لصاحبها المرحوم محمود افندى حماده بشارع عبد العزيز ، وكان رجلا أميناً مستقيما ، وكنت أعرفه منذ كان رئيساً لمطبعة جريدة (الاخبار) فى عهد أخى المرحوم أمين بك ، وأنجز طبعه وتغليفه (تجليده) فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٨

يشتمل هذا الجزء على دراسة نظام الحكم فى عهد المماليك ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد قبل مجىء الحملة الفرنسية ، ثم أسباب هذه الحملة ومقدماتها ووقائعها وأحداثها الأولى ، ووقائع المقاومة الاهلية التى اعترضتها فى مختلف أنحاء البلاد ، من الاسكندرية الى أسوان ، ونظم الحكم التى أسسها نابليون ، وأثرها فى تطور الحوادث ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى

وفى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ أخرجت الجزء الثانى ، مشتملا على تاريخ مصر القومى من إعادة الديوان فى عهد نابليون الى جلاء الفرنسيين عن البلاد ، ومن جلاء الفرنسيين الى ارتقاء محمد على الكبير أريكة مصر يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ ، وجعلت ولايته الحكم ثمرة من ثمرات الحركة القومية ، وأوضحت على ضوء الوقائع أن العامل القومى الذى بدأ يظهر على مسرح الحوادث السياسية خلال الحملة الفرنسية ظل محتفظاً بقوته بعد جلاء الفرنسيين ، فلم يستطع الترك ، ولا المماليك ، ولا الانجليز ، أن يهزموه ، أو يقهروه ، أو يبعدوه عن الميدان ، وكان من نتائجه بعد انتهاء الحملة الفرنسية ثورة الشعب على حكم المماليك ، ثم على الوالى التركى ، ثم المناداة بمحمد على والياً مختاراً على مصر ، فمصر هى التى خلقت محمد على ، وفى ذلك قلت عن يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ : « هذا هو اليوم المشهود الذى تولى فيه محمد على باشا حكم مصر بارادة الشعب ، وهو من الأيام التاريخية المعدودة فى تاريخ الحركة القومية ، ففيه تم انقلاب عظيم فى نظام الحكم ، فيه وضعت مصر لنفسها أساس حريتها واستقلالها ، فيه أعلنت عن حقها فى تقرير مصيرها ، فيه تجلت سلطة الأمة ممثلة فى أشخاص زعمائها وذوى الرأي فيها ، تجلت سلطة الأمة فى خلع الوالى الذى لم ترتض حكمه ، وإسناد ولاية الأمر الى من انتخبه زعماء الشعب ووكلاؤه ، وتلك أول مرة فى تاريخ مصر الحديث يعزل الوالى ويختار بدله بقوة الشعب وإرادته ، فقد كان الولاة يعزلون بقوة الجند وإرادة رؤسائهم من المماليك ، لكن هذه المرة كان الانقلاب شعبياً ، فوقع بارادة الشعب وبقوة الشعب ، تم انتخاب محمد على للولاية على الرغم من صدور الفرمان السلطاني باسناد ولاية «جدة» اليه ، وكان معروفاً أن الحكومة التركية تؤيد خورشد باشا وتناصره فى موقفه ، فخلع خورشد وانتخاب محمد على والياً على مصر فيه معنى الاستقلال عن الحكومة التركية ، ومقاومة تدخلها فى حكم مصر . ويمتاز هذا الانقلاب بأنه لم يكن مقصوراً على مجرد انتخاب وكلاء الشعب لولي الأمر ، بل كان مقروناً باشتراطهم أن يرجع اليهم فى شؤون الدولة ، فوضعوا بذلك قاعدة الحكم الدستورى فى البلاد . وثمة ميزة أخرى أكسبت ذلك الانقلاب بهاء وجلالا ، ذلك أنه تم فى دار المحكمة ، فى ساحة القضاء ، فاتخذ معنى الاحتكام الى العدالة والتمسك بالحق ، وهى



الزعيم محمد فريد

يتوسط ثلاثة من تلاميذه سنة ١٩١١ ، وهم من اليمين الى اليسار :
عبد الرحمن الرافعي ، الدكتور منصور رفعت ، الاستاذ أحمد وفيق

فكرة جليلة امتازت بها الثورة المصرية ، ولانظن ثورة أخرى غربية أو شرقية تسامت الى هذا المعنى البديع ، فالثورة اذا كان قوامها المطالبة بالحق والاحتكام الى العدل ، كان أساسها الحق ، ومن ورائه قوة الشعب تسنده وتؤيده ، وما أحوج الثورات والحركات القومية الى أن تحافظ فى كل أدوارها على معانى الحق والعدل والنزاهة ، فانها بذلك تسلم من الانحدار فى مهاوى الرذيلة والفساد ، والفوضى والطغيان »

عصر محمد على

أصدرت هذا الكتاب فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، وهو الحلقة الثالثة من هذه المجموعة ، وقد اقتضى منى جهداً أكبر من الجهد الذى بذلته فى إخراج الجزئين الأول والثانى من تاريخ الحركة القومية ، لأهمية العصر الذى تولى فيه محمد على الكبير حكم مصر ، وطول مدته ، وعظم وقائعه ومنشآته ، ونتائجه وآثاره الضخمة فى حياة مصر السياسية والقومية ، وكانت المراجع فيه أوسع مدى وأكثر عدداً من مراجع الحملة الفرنسية ، يضاف اليها الدوريات والوثائق التى لا بد من الرجوع اليها ، وقد جعلت عصر محمد على دوراً من أدوار الحركة القومية ، إذ أن الحركة القومية كما عنيتها وجعلتها أساس البحث والتدوين هى « الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من النير الأجنبي وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية ، هى التضحيات التى قدمتها والآلام التى احتملتها فى سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة » ، وقلت تعقيباً على هذه الحقيقة فى مقدمة الكتاب : « على هذا الاعتبار يجب أن نعد عصر محمد على صحيفة مجيدة من صحائف الحركة القومية ، ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة ، وفيه تحقق الاستقلال القومي ، وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به ، فيه تأسس الجيش المصرى ، والأسطول المصرى ، والثقافة المصرية ، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية فى البلاد ، فهو عصر استقلال وحضارة وعمران »

وقد أبرزت فضل الشعب وفضل محمد على معاً فى تحقيق استقلال مصر ونهوضها فى مختلف النواحى ، وعنيت بتمجيد روح البذل والتضحية فى الجيل الذى عاش فى عصره ، وقلت فى هذا الصدد : « إن استقلال مصر كان ثمرة الحروب التى خاضت غمارها فى عصر محمد على ، تلك الحروب التى بذلت فيها الأمة أرواح عشرات الآلاف من زهرة أبنائها ، من أولئك الأبطال المجهولين الذين جاهدوا واستشهدوا فى ميادين القتال ، وسقوا أديم الأرض بدمائهم فى ربوع مصر والسودان ، وفى صحارى جزيرة العرب ، وجبال كريت والمورة ، وبطاح سورية والاناضول ، وفى قاع اليم بمياه اليونان ، أو على سواحل مصر والشام ، فلا جرم أن كان الجيل الذى عاش فى عصر محمد علي هو أكثر الاجيال عملا وتضحية فى سبيل تكوين مصر المستقلة ، فعلى أكتافه وبجهوده وضحاياه قام صرح الاستقلال على الذرى ، وهو الذى نهض بالاعمال الاولى لحضارة مصر وعمرانها ، فشق الترع ، وأقام القناطر والجسور ، وشاد المدارس والمعاهد ، وبنى العمائر والدواوين والقصور ، وأنشأ الموانىء ودور الصناعة (الترسانات) ، واستحدث المعامل ، وشيد القلاع والاستحكامات ، وبذل فى سبيل تلك المنشآت راحته وحياته ، ويكفيه فضلا فى ميدان

التضحية أنه أنشأها وبناها عاملا على السخرة ، دون أن ينال على جهوده أجراً ولا جزاء ولا شكوراً ، وأن عشرات الآلاف من بنيه قد ماتوا تحت أعباء المجهودات المضنية التى احتملوها فى سبيل إتمام تلك الاعمال المجيدة ، فاذا قارنت بين جهود ذلك الجيل وتضحياته ، وما بذلته الاجيال المتعاقبة من بعده الى اليوم ، حكمت من غير تردد أنه أكثر الاجيال بذلا ومساهمة في أعباء الجهاد القومى ، وأكثرها تضحية بالنفس والروح والمال فى سبيل استقلال مصر وعمرانها ، فهو جدير بأن تنحنى الأجيال المصرية احتراماً لذكراه ، وتقديراً لفضله ، لأنه عمل لها جميعاً ، وبذل راحته ودمه وحياته ، واحتمل ما احتمل من جهد وحرمان ليعبّد لها الطريق كى تجنى ثمار جهوده وتضحياته وآلامه . والحقيقة البارزة التى تخلص لك من إنعام النظر فى تاريخه أن عبقرية محمد علي يرجع اليها الفضل الكبير فى تنظيم ذلك الجهاد واستثماره وتوجيهه الى خير مصر وعظمتها ، كما أن مواهب الامة المصرية ، وحسن استعدادها للتقدم ، وماضيها فى الحياة القومية ، كل أولئك كان مادة الاستجابة لدعوة محمد على ، ومن جميعها تكوّن الفلك النورانى لتلك النهضة التى سطعت شمسها فى عصره ، فلو أنه تولى الحكم فى بلد آخر من بلدان السلطنة العثمانية وقتئذ ، لدفنت فيه عبقريته ، ولما استطاع أن يشيد ذلك الملك الضخم ، ولا أن ينهض بتلك المشروعات والاعمال الجليلة ، ولكانت نهايته لا تختلف كثيراً عن خاتمة الباشوات الذين شقوا عصا الطاعة على السلطنة العثمانية فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال التاسع عشر ، ولكن تأييد الشعب له ، ومناصرته إياه عند اشتداد الأزمات ، كان لها الفضل الاكبر فى ثبات ملكه وتغلبه على الدسائس والعقبات التى اعترضته فى طريقه ، وحسبك تبياناً لهذه الحقيقة أن تلقى نظرة على مباحث هذا الجزء (الكتاب) وأن ترجع الى الفصول التى أفردناها للكلام عن الجيش والاسطول وأعمال العمران ، تجد أن على سواعد المصريين قد قام ذلك الملك العريض ، وتمت تلك المنشآت العظيمة ، وأن محمد على لم يستطع إنشاء الجيش النظامى من العناصر غير المصرية التى كانت تتألف منها القوة الحربية فى أوائل حكمه ، لما فطرت عليه من التمرد والفوضى ، ولم يوفق الى تأسيس ذلك الجيش الذى تفخر به مصر فى تاريخها الحديث ، إلا بعد أن ألفه من صميم المصريين »

عصر اسماعيل

فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ أخرجت كتاب « عصر اسماعيل » ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على ، وهو فى جزئين ، يحتوى الاول على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل ، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد اسماعيل ، وقد أسميت الكتاب (عصر اسماعيل) تغليباً للجزء الأهم فى هذه الفترة من تاريخ مصر الحديث

بدأت بهذا الكتاب أدخل فى العصر الذى يشعر فيه من كان فى موقفى بشىء من الحرج فى الكتابة عنه ، فقد وضعته وأخرجته فى الوقت الذى كان المغفور له الملك فؤاد نجل اسماعيل فى أوج مجده وسلطانه ، وكنت أعلم مبلغ اهتمامه بتمجيد تاريخ والده ، والتعظيم من شأنه ،

وبتوجيهه ومساعداته السخية صدرت عدة مؤلفات ترمى كلها الى ابراز الجوانب الحسنة من شخصية الخديو اسماعيل ، وأنا أعرف هذه الجوانب الحسنة ، وقد ذكرتها باسهاب فى كتابى عنه ، ولكنى أيضاً أعرف أن لاسماعيل جوانب سيئة ، كان لها أثرها الضار فى حياة مصر السياسية والاقتصادية ، ولابد من تدوينها ، وبعد أن فكرت فى ذلك ملياً وجدتنى مدفوعاً من تلقاء نفسى الى أن واجبى كمؤرخ للحركة القومية يقتضى منى أن أدون الحقائق كلها عن الخديو اسماعيل ، وأذكر ما له وما عليه ، وهذا فى الواقع هو منهجى فى التراجم والشخصيات ، وأنا بطبعى ميال الى الاعتدال ، ولا أحب التشنيع فى ذكر السيئات ، ولكن لا يصح أن أغفلها أو أتجاوز عنها ، لأنى أنشد الحق والانصاف فيما أقول وأكتب ، وأود أن لا أظلم أحداً ، ولا أرضى لنفسى أيضاً أن أحابى أحداً بغير الحق ، وقد وضعت لنفسى هذه القاعدة فى سلسلة هذه المجموعة ، واتبعتها قدر ما استطعت فى كل حلقة من حلقاتها ، وعلى هذا الاساس وضعت كتاب عصر اسماعيل

الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى

أخرجت كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) فى فبراير سنة ١٩٣٧ ، وقد أخذ منى جهداً كبيراً فى تأليفه ، إذ لم يكن قد صدر من قبل كتاب مجتمع عن هذه الثورة ، والحديث عنها مبعثر فى شتى المراجع والمجاميع والمذكرات ، والآراء عنها متباينة متضاربة ، وأشرت الى هذا التضارب فى مقدمة الكتاب ، وقد قضيت نحو أربع سنوات فى تأليفه ، واقتضانى التحرى عن حقائقه أن أرجع الى المذكرات المخطوطة لعرابى باشا وكانت محفوظة فى دار الكتب ، والى كل ما كتبه أو قاله زملاؤه ومعاصروه ممن اشتركوا فى الثورة أو ساهموا فيها أو أدركوا عصرها ، كمحمود باشا فهمى فى كتابه (البحر الزاخر) ، ومذكرات الشيخ محمد عبده ، وما كتبه المستر بلنت ، ورجعت أيضاً الى مضابط مجلس النواب فى الوقائع الرسمية وفى أصولها المحفوظة فى مكتبة البرلمان ، والى جميع الصحف والمجلات التى كانت تصدر فى ذلك الحين ، ومحاضر التحقيق ، ومحاضر محاكمة العرابيين وفيها كثير من أقوالهم التى تلق ضوءاً على حوادث ذلك العصر ، هذا عدا المراجع الفرنسية والانجليزية من مؤلفات وصحف ومجلات مصورة وغير مصورة ، مما كان يصدر فى عهد الثورة ، وجملة القول أنى عانيت من الجهد فى إخراج هذا الكتاب أكثر مما عانيت فى الجزئين الأول والثانى من تاريخ الحركة القومية ، وعصر محمد على ، إذ كان الموضوع فى كل منها متشعباً ، والطريق فيها غير سهل ولا معبد

مصر والسودان

فى يونيه سنة ١٩٤٢ — فى إبان الحرب العالمية الاخيرة — نشرت كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ، أرخت فيه العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهى الفترة التى رسخت فيها أقدام الانجليز فى البلاد ، وخيّم اليأس على نفوس الأمة بعد هزيمة الثورة العرابية ، وقد أسميتها

فترة الانحلال الوطنى الذى أعقب الاحتلال ، وكان لا بد أن أؤرخ هذه الفترة قبل فترة البعث التى جاءت على يد مصطفى كامل

وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب (مصطفى كامل) وكتاب (محمد فريد) لكنى أخرجته بعد هذين الكتابين ، إذ رأيتنى قد أبطأت فى إخراجهما لاشتغالى بالحلقات الأولى من تاريخ الحركة القومية ، فآثرت أن أؤجل إصدار كتاب مصر والسودان حتى أنتهى من إخراجهما

مصطفى كامل

ظهر هذا الكتاب فى يناير سنة ١٩٣٩ ، وهو الى جانب تاريخ الزعيم يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨ ، وقد حرصت على أن يكون حلقة من سلسلة التاريخ القومى ، فلم أكتبه كما يكتب التلميذ عن أستاذه فحسب ، بل سلكت فى وضعه المنهج العلمى فى كتابة التاريخ ، وهو المنهج الذى اتبعته فى حلقات هذه المجموعة ، وخصصت فيه عدة فصول عن حوادث مصر السياسية فى تلك الحقبة من الزمن ، بحيث يرجع اليه كل من يريد أن يقف على تاريخها بصرف النظر عن ميوله السياسية ، وأحسبنى قد أصبت فى اتباع هذا المنهج فى كتبى ، فانى لم أجعل منها دعاية سياسية أو حزبية ، بل قصدت أن تكون مرجعاً لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر المعاصر ، على أن الروح الوطنية ـ لا الروح الحزبية ـ تتمشى فى فصول الكتاب ، وفى غيره من الحلقات ، وهذه الروح قد استلهمتها من دراسة التاريخ ، وأعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ فى كل أمة ، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة ، ولو هو اقتصر على ذلك لكان علماً جامداً لا أثر له فى توسيع الأفق الذهنى وارتقاء المدارك واستنارة البصائر ، بل التاريخ هو إبراز وتصوير لتطور ذلك الكائن الحى ألا وهو الشعب ، واطراد نموه ، وتقدمه على تعاقب السنين والأجيال ، فالشعب الذى يريد الحياة يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكى يفهم حاضره على ضوء هذا الماضى ، ويستنير بعظاته ودروسه ، ويعرف أمجاده فيحافظ عليها ويرعاها ، ويعرف أيضاً أخطاءه وعيوبه وعثراته فيتجنبها ويتلافاها ، وقد اغتبطت كثيراً لاظهار كتاب (مصطفى كامل) ، إذ أتيح لى أن أطالع الجيل بتاريخ حقبة هامة من البعث القومى الذى ظهر كرد فعل للاحتلال الأجنبى

محمد فريد

وفى يوليه سنة ١٩٤١ ظهر كتابى عن (محمد فريد) ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد ، ثم تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ ، وقد أبرزت النواحى الوطنية والاقتصادية والاجتماعية فى حياة الزعيم ، وتضحياته فى سبيل بلاده ، مع تاريخ الحوادث والأحداث التى تعاقبت على مصر فى عهده ، فجاء الكتاب نموذجاً للمجاهدين المخلصين الذين تنهض بهم البلاد حقاً ، وسجلا شاملا لتاريخ مصر فى تلك السنين

إن فريداً لم يعرف فضله حق المعرفة فى تاريخ الجهاد القومى ، فهو كما قلت فى عنوان الكتاب (رمز الاخلاص والتضحية) ، ولكن فضله قد غمر فى زحمة التقلبات التى طرأت على الحركة القومية ، ولعلى باخراج هذا الكتاب قد أبرزت بعض هذا الفضل حتى لا تضيع الصورة الرائعة الخالدة لجهاد فريد وإخلاصه وتضحياته

ثورة سنة ١٩١٩

وفى ابريل سنة ١٩٤٦ ظهر كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) فى جزئين ، وهو من أهم حلقات هذه المجموعة ، وقد قضيت نحو خمس سنوات في تأليفه وإخراجه ، وبذلت فى ذلك جهداً كبيراً ، وكان ظنى أنني ، وقد عاصرت الثورة وساهمت فيها ، لا أجد من العناء ما بذلته عن العهود التى لم أدركها ، ولكنى على العكس وجدت نفس الصعوبات التى واجهتها فى الحلقات الأخرى

لقد درست الثورة أولا من ناحية أسبابها ومقدماتها ، فرجعت بها الى عدة سنين سبقت نشوبها ، وأرجعتها الى أسباب وعوامل عدة،سياسية واقتصادية واجتماعية ، بعضها قريب وبعضها بعيد ، فاقتضانى ذلك أن أدرس من جديد حالة البلاد من هذه النواحى ، ودونت نتائج دراستى فى الفصلين الأول والثانى من الجزء الأول من تاريخ الثورة

وبحثت أيضاً فى توقيت الثورة ، متى ابتدأت ومتى انتهت ؟ أما بدايتها فمعروفة ، فقد شبت فى مارس سنة ١٩١٩ على أثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، ولكن متى وفى أى سنة كانت نهايتها ؟ هنا بحثت طويلا لكى أضع حداً بين تاريخ الثورة وتاريخ فى أعقاب الثورة ، فانتهى بى البحث الى أنها بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها الى شهر أغسطس،وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة الى شهر أبريل سنة ١٩٢١ ، أى أنها مكثت مشبوبة الأوار نيفاً وسنتين ، هذا فى وجهة نظرى هو عمر الثورة ، ثم أعقبها انقسام داخلى يختلف وإياها فى الحوادث والروح والاتجاهات ، وقد ضننت بتاريخ الثورة المجيد أن أدمج فيه هذا الانقسام ، إذ رأيت من الانصاف لها أن لا يشمله تاريخها ، وجعلته فصلا من كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية)

درست وقائع الثورة وحوادثها من مارس سنة ١٩١٩ الى ابريل سنة ١٩٢١ ، وبالرغم من أن صورها عالقة فى ذهنى ، فان بعض هذه الحوادث استلزم البحث والتمحيص لمعرفة تاريخ وقوعه على وجه التحقيق ، وكانت المراجع قليلة نادرة ، لأن الصحف التى كانت تظهر فى أيام الثورة كانت لا تنشر إلا ما تأذن الرقابة بنشره ، وكانت الرقابة تحذف أهم حوادث الثورة ، والمذكرات التى كنت أدونها فى حينها كانت مقتضبة ، إذ كان الظن أن تكون عرضة فى كل وقت لضبطها ومصادرتها ، فعلام الجهد فى التدوين والاسهاب ؟

وكان مما عنيت به واقتضى منى عناء كبيراً تسجيل تضحيات الشعب وجهاده ، وقد استنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الكتاب ، وهى الناحية التى هدانى البحث منذ اللحظة الأولى الى أنها عماد الحركة القومية ، وهذا ما حدا بى الى البحث والتنقيب عن أشخاص شهداء الثورة ، لكى

أسجل أسماءهم ، وهم فى الغالب شهداء مجهولون ، معظمهم من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التى تنازعت فيما بعد مجد الثورة وثمرتها ، ومن ثم قضيت زمناً طويلا فى البحث عنهم ، ولم يكن من الميسور أن أتعرف أسماءهم وتواريخ استشهادهم ، لأن الصحف لم تكن تنشر أسماءهم ، فرجعت الى ذويهم وأقاربهم ، والى دفاتر الوفيات فى مختلف الجهات، ومن حسن الحظ أن نسخاً منها كانت محفوظة فى دار المحفوظات بالقلعة، فرجعت اليها ، ومع ذلك فقد وجدت صعوبة كبيرة فى إحصائهم ، إذ لا يذكر فى دفاتر الوفيات أن فلاناً استشهد فى الثورة ، ولكن ملابسات الوفاة مضافاً اليها معلوماتى الخاصة كانت تعيننى على معرفة أسماء أولئك الشهداء

وثمت صعوبة أخرى ، وهى معرفة أسماء المحكوم عليهم فى محاكمات الثورة . لقد رأيت ضرورة التحدث عن هذه المحاكمات ، وكانت تجرى أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، ولم تكن الصحف تنشر عنها إلا النزر اليسير ، وكنت أعرف معظمها ، ولكن لم أكن أعرف أسماء المتهمين والمحكوم عليهم فيها ، فأخذت أتقصى أسماءهم من بعض زملائهم أو ذوى قرباهم ، وراسلت الكثيرين منهم ، فأمدنى البعض بما لديهم من المعلومات ، واعتذر البعض الآخر لقدم عهدها ونسيان أسماء المتهمين فيها ، وما أكثر ما تنسى الحوادث وتنسى الأشخاص فى بلادنا ! وأردت أن ألجأ الى دفاتر مصلحة السجون ، فانها ولا شك تحوى أسماء المحكوم عليهم فى كل عام ، ونوع الأحكام ، والمدة التى قضاها كل محكوم عليه فى السجن ، وأسماء من نفذت فيهم أحكام الاعدام ، وبعد أن رخصت لى المصلحة بالاطلاع على هذه الدفاتر ــ لأنها موجودة فعلا فى محفوظاتها ــ عادت وتمحلت الأعذار فى رفض إطلاعى عليها ، وكان مما اعتذرت به أن هذه مسألة قانونية يجب استفتاء أقسام القضايا بما يتبع فى شأنها . ولم تصدر أقسام القضايا وقتئذ فتوى بالترخيص لى بالاطلاع على هذه الدفاتر بعد أن علمت غرضى من الاطلاع بحجة أنى لا أعد من أصحاب الشأن أو ذوى المصلحة فى الاطلاع عليها ، فكأن وضع تاريخ قومى للبلاد مهمة غير مرغوب فيها . . . وقد فهمت أن نكول المصلحة عن اطلاعى على هذه الدفاتر يرجع الى أنها أرادت مجاملة الانجليز فى عدم تيسير مهمتى فى التعرف على أسماء من حكمت عليهم المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام معظمها لا يقره عدل ولا إنصاف ، وقد عانيت جهداً كبيراً فى تقصى هذه الأحكام ، وعاوننى فى ذلك بعض كرام المحامين الذين ترافعوا فيها ، وأطلعونى على معلوماتهم عنها وأسماء المحكوم عليهم فى معظمها ، ودونت المحاكمات والأحكام وأسماء المحكوم عليهم فى كافة القضايا العسكرية الهامة

فى أعقاب الثورة المصرية

ثم جاء دور « فى أعقاب الثورة المصرية » ، وقد أخرجت الجزء الأول من هذا الكتاب فى يوليه سنة ١٩٤٧ ، والثانى فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والثالث فى أكتوبر سنة ١٩٥١ . والأول يشتمل على تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ أى من نهاية الثورة الى أغسطس سنة ١٩٢٧ تاريخ وفاة الزعيم سعد زغلول ، ويشتمل الثانى على تسلسل الحوادث من وفاة سعد الى

وفاة الملك فؤاد فى ابريل سنة ١٩٣٦ ، والثالث من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر الى سنة ١٩٥١

لم أجد من العناء فى استقراء حوادث هذه الحقبة من الزمن ما عانيته فى الحلقات السابقة ، لأن صورها ووقائعها ماثلة أمام عينى ، عالقة بذهنى ، ولم أكن فى حاجة الى مراجع فيها ، فان أهم مرجع هو ما وعته ذاكرتى عنها ، وكانت وثائقهاحاضرة بين يدى ، إذ كنت أجمعها فى حينها ، ولكن العناء الذى صادفته فى هذا الكتاب كان عناء معنوياً ، فان الكتابة فيه تمس أشخاصاً تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو أكن لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية ، فكيف يمكننى أن أكتب عنهم غير ما يودون ؟ لقد عبرت عن هذا الحرج في مقدمة الجزء الأول ثم الجزء الثانى من هذا الكتاب ، وتساءلت : هل علىَّ أن أضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمس أولئك الأشخاص ؟ وقلت إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن فى الدنيا شىء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف . لقد تدبرت فى هذا الحرج كثيراً ، وانتهى بى البحث والتفكير الى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع « الفترة المحرجة » ويرجىء تأريخها الى حين ، ثم تساءلت : الى أى أجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، فقيم إذن يتنحى عن تأريخها ؟ لقد فكرت فى هذا الأمر ملياً ، ولم أكتم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت الى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حمّلت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلىَّ أن أؤدى الرسالة كاملة قدر ما وسعنى الجهد ، ووصفتُ المؤرخ بأنه يشبه فى طبيعة رسالته أن يكون قاضياً ، يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل فى الحق أحداً ، ولو كان أقرب الناس اليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم الى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والانصاف ، ويتجنب المجاملة والمحاباة فى ما هو بسبيله ، هذا ما اتجه اليه قصدى ، وانعقدت عليه نيتى ، « وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى »

كيف قوبلت كتبي ؟

إنى أعترف بأن كتبى لم تقابل فى السنين الأولى مقابلة حسنة ، ولولا ما وهبنى الله من الصبر والاحتمال ، لوقفت عند الجزء الأول أو الثانى ، أو على الأكثر عند كتاب (عصر محمد على) الذى كان فى طبعته الأولى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية

فبالرغم من الجهود المضنية التى بذلتها فى تأريخ الحركة القومية ، وما شهد به أهل الذكر من أن هذه الكتب جمعت بين المنهج العلمى البحت والروح الوطنية ، وبالرغم من حرصى الشديد على استقراء الحقائق التاريخية الثابتة ، مهما كلفنى ذلك من عناء ، حتى صارت هذه المجموعة

والحمد لله مرجعاً معتمداً ، بالرغم من كل ذلك فان هذه الكتب لم تلق الاقبال ، ولا أقول الرواج ، الذى كنت أنتظره

إن إقبال المثقفين فى بلادنا على القراءة ضعيف جداً . هذه حقيقة يلزمنا أن نعترف بها ، وهو أقل من إقبال المثقفين فى البلاد الأخرى ، التى فى مستواها الثقافى ، بل إنى أستطيع القول بأن سكان الجنوب من هذا الوادى ـ وأقصد إخواننا السودانيين ـ أكثر منا إقبالا على القراءة والمطالعة إذا تعلموا وأخذوا بنصيب ولو قليل من الثقافة ، وقد حدثنى غير واحد من الأصدقاء وغير الأصدقاء أن إقبال المثقفين وأنصاف المثقفين فى السودان على قراءة كتبى أكثر منه فى مصر ، واهتمامهم باستيعاب محتوياتها أكثر من استيعاب إخوانهم فى مصر ، وهم ـ جزاهم الله خيراً ـ يتحدثون عن كتبى بأكثر مما يتحدث عنها سكان الشمال ، وألمح من أحاديثهم أنهم قرأوها واستوعبوا ما تحتويه ، بخلاف ما رأيت من المثقفين المصريين

وأذكر على سبيل المثال أنى سمعت من بعض مثقفينا أسئلة تثير الدهشة حقاً ، سألنى بعضهم : هل أرخت شيئاً بعد عصر محمد على ؟ مع أنى كنت قد وصلت الى ثورة سنة ١٩١٩ ، وسألنى البعض الآخر : سمعت أنك قد وضعت كتاباً فى تاريخ مصر ، فهل هو جزء واحد أم جزآن ؟ مع أنى كنت قد أخرجت اثنى عشر جزءاً منه ، وفهمت من سؤاله أنه لم يقرأ جزءاً واحداً منها ، وكثيراً ما يسألوننى من قبيل المجاملة : هل تباع كتبك ؟ وأين ؟ وما ثمنها ؟ وهذا بالطبع سؤال من لم يقرأ شيئاً منها ، أو من يريد أن يقرأها مجاناً ...

وسألنى بعضهم : هل أرخت عصر اسماعيل ؟ وما اسم الكتاب الذى أرخته فيه وأين أجده ؟ فأجبته على سؤاله ، وبعد عام سألنى نفس السؤال ، فأجبته بنفس الجواب ، ثم دفعنى حب الاستطلاع أن أسأله بدورى عن سبب اهتمامه بهذا الكتاب بالذات حتى يسألنى عنه مرة فى كل عام... فأجابنى أنه يبحث عن تاريخ والده ـ أو جده لست أدرى ـ فى هذا الكتاب ، فدهشت لهذا الجواب ، إذ كنت أتوقع منه أنه يريد أن يطلع على تاريخ مصر فى عصر اسماعيل ، لا أن يكون قصارى اهتمامه أن يعرف تاريخ والده ، وجملة القول أنى وجدت عدم اكتراث بالقراءة وتوسيع الأفق الذهنى بين أغلبية المثقفين عندنا

لست أدرى ما هو السبب فى ذلك كله ، ولكن هذه مشاهدات وحقائق لابد لى من الافضاء بها ، لأنها حالة نفسية يحسن بنا أن نجد لها علاجاً

وقد كنت أسائل نفسى أمام الكساد الذى قوبلت به الحلقات الأولى من المجموعة ، واستمراره سنوات طويلة ، كنت أتساءل : ألا تساوى هذه الكتب بعض القصص والروايات التى يقبل عليها الجمهور فى بلادنا ؟ أوليس التاريخ رواية واقعية مشوقة لمن يريد أن يعرف قصة بلاده ووطنه ؟ ألا يستوجب حب هذا الوطن أن يعرف المواطنون قصته ومراحل حياته البعيدة والقريبة ؟ إن من يحب إنساناً ، سواء كان هذا الحب عائلياً أو غرامياً ، يود أن يتعرف أخباره وأحواله وماضيه وحاضره ، فهلا يستحق الوطن مثل هذا الشعور ؟

أدع هذا جانباً ، وأتحدث عما قوبلت به كتبي فى السنوات الأولى من إخراجها

ظهر الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية فى يناير سنة ١٩٢٩ ، فاستقبلته الصحف استقبالا طيباً ، وكتب عنه بعضها مقالات قيمة ، واكتفى بعضها بكتابات عابرة بمثابة (تسديد للخانات) ، وكان طبعه قد كلفنى مبلغاً لا يستهان به ، أنفقته من إيرادى من المحاماة ، وكانت طريقتى فى توزيع كتبى الأولى أن أختزن عندى ما أطبع من كل كتاب ، وتطلب منى المكاتب الكميات التى تريدها لتبيعها للجمهور ، وتدفع لى ثمن هذه الكميات مقدماً بعد خصم ٢٥ ٪ من ثمنها ، وبعض المكاتب كان لا يدفع الثمن مقدماً بل يؤجله حتى يتم توزيع الكتب ، وقد لاحظت أن طلبات المكاتب قليلة ، والكميات التى تطلبها ضئيلة ، والوارد منها من الثمن هزيل ، وكان يدفع على مرات متقطعة بحيث لا يحس الانسان بقيمتها — على تفاهتها

وقد قالوا لى إن وزارة المعارف تقتنى لمكتباتها فى المدارس نسخاً من كل كتاب مفيد لتثقيف الطلبة ، وأن علىّ أن أعرض عليها ما يظهر من كتبى ، فعرضت عليها فعلا كل ما كان يصدر منها ، فكانت بعد الفحص عن كل كتاب تطلب النزر اليسير منه ، وكان العدد الذى طلبته من الأجزاء الأولى لم يتجاوز ٢٤٠ نسخة من كل كتاب زادتها فى الأجزاء اللاحقة الى ٣٧٥ نسخة ، وكانت تدفع ثمنها مخصوماً منه كذا فى المائة مما يتم الاتفاق عليه بينها وبين المؤلف ، وهذه كلها مظاهر لتثبيط العزائم

ومثل هذا التثبيط لا يمكن أن يشجع على التأليف ، بل فيه ما فيه من خذلان للنهضة العلمية ، ولكنى كما أسلفت كنت أؤدى رسالة حملت نفسى إياها ، فعلى الرغم من الكساد الذى صادفه الجزء الأول ثم الذى تلاه ، تابعت إخراج الحلقات التالية ، وكان لى من ايرادى من المحاماة ما عاوننى على سد العجز فى النفقات ، ومعنى ذلك أنه لولا هذا المورد لانصرفت عن متابعة إخراج هذه المجموعة ، مع ضرورتها الثقافية والتاريخية والوطنية

استقبلت الصحافة كل ما أخرجته من الكتب استقبالا حسناً ، وإنى معترف بفضلها علىّ فى هذه الناحية ، وقد نوهت الى هذا الفضل فى مقدمة الجزء الثانى ، ومن الحق أن ألاحظ أن الصحف فيما مضى كانت أكثر عناية منها الآن بالمؤلفات عامة . فكثيراً ما كانت تنشر الفصول الضافية عن كتبى ، وفى أغلب الأحيان كانت تنقل مقدماتها ، والمقدمة كما تعلم هى خير إعلان عن الكتاب ، أما الآن فالصحف تقتصر على كلمة عابرة تنشرها من قبيل « جبر الخاطر » للمؤلف الذى قد يقضى السنين فى وضع كتابه ، وما بهذه الطريقة يشجع التأليف وتشجع الحركة الفكرية والعلمية فى البلاد

وبالرغم من أنى تابعت إصدار الأجزاء الأولى من هذه المجموعة ، بحيث لم يكن ينقضى عام حتى يصدر جزء منها ، ومع أن كل جزء كان يجرّ القطار الواقف خلفه من الأجزاء السابقة ، ومع حسن استقبال الصحف لكل جزء منها ، فان الركود كان حليفها . لقد قيل لى إنى لم أعلن عنها الاعلان الكافى ، وأظن أنى لو أنفقت ما أنفقت فى سبيل الاعلان فان النتيجة ما كانت تتغير

كثيراً ، وأعتقد أن أهم سبب لهذا الركود هو ضعف الميل الى القراءة الجدية بين الطبقة المثقفة فى بلادنا ، وقلة اكتراثها بتعرف تاريخ بلادها ، فربما يعرف بعضهم عن تاريخ الأمم الأخرى أكثر مما يعرفون عن تاريخ أمتهم . . .

انقضت السنوات والأجزاء الأولى بطيئة الحركة ، وإيرادها لا يغطى مصاريفها ، على أنى لم ألق بالى كثيراً الى هذه الناحية ، لأنى عددتها « تضحية » يجب أن أتحملها . ألسنا نخرج صحفاً قد لاتلق الرواج والانتشار،ومع ذلك نثابر على إخراجها مع ما يكتنفها من الخسائر حتى نعجز عن إصدارها ؟ وأنا والحمد لله لم أعجز عن متابعة إصدار هذه المجموعة ، فمضيت فى سبيل إخراجها حلقة بعد أخرى

ولما أخذت فى تأليف كتابى عن (عصر إسماعيل) نصحنى ذلك الصديق المخلص أن أسلك فيه سبيلا جديداً قد يكون أدعى لرواج كتبى ، وقال لى يوماً : ها أنت قد أخرجت ثلاثة مجلدات فى تاريخ مصر الحديث ، فأرخت عهد الحملة الفرنسية ، وما بعد الحملة ، وعصر محمد على ، والآن يجىء دور خلفاء محمد على ، وستصل طبعاً الى عصر إسماعيل ، فبأى روح ستكتب عن الخديو إسماعيل بالذات ؟ فقلت له : إني سأكتب عنه بنفس الروح التي استلهمتها فى كتبي السابقة واللاحقة ، وسأذكر ما له وما عليه . وكان يعلم آرائى عنه ، فقال لى : لا تكن غبياً ، ويلزمك أن تراعى الظروف ، ولاحظ أنك ستخرج كتابك عن إسماعيل فى وقت يجلس على عرش مصر ابن إسماعيل (المغفور له الملك فؤاد) ، أفلا تفهم ذلك ؟ إنك تعلم أن الملك يهتم كثيراً باحياء تاريخ والده ، ويوحى باخراج كتب عنه فى تمجيده ، وينفق فى سبيل ذلك أموالا كثيرة ، لأن جمع الوثائق ونقلها من مصادرها الأصلية واخراج الكتب ، كل ذلك يحتاج الى نفقات طائلة ، ولقد أخبرتنى (وحقاًقد أخبرته بذلك) أنه أبدى نحوك شعوراً طيباً وثناء على مواقفك فى مجلس النواب الأول ، ولا شك أن وثائق السراى الملكية من أهم المراجع عن عصر اسماعيل بالذات ، لأن جلالة الملك عنى بجمع هذه الوثائق وأمر بتنسيقها وترتيبها ، فأرى أن تتصل بصديقك محمد زكى الابراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية، وكان بينى وبينه ود قديم متصل) لكى تراجع وثائق السراى الخاصة بعصر اسماعيل ، ولكى يمدوك بالمعلومات التى تطلبها عن حكمه . ولا شك أنك ستجد من كل ذلك مادة غزيرة لكتابك الذى أراك تضعه الآن (١٩٣١) عن هذا العصر

ومع أن النصيحة صادرة عن صديق أثق فى اخلاصه ، فانى لم أعمل بها ، لأنى وجدت أننى اذا أحكمت الصلة بينى وبين هذه الجهات العليا ، وأكثرت من التردد على مكتبة القصر الملكى ، فقد لا يكون من الذوق بعد ذلك أن أكتب عن أخطاء اسماعيل ـ وكان المراد تغطيتها ـ وقلت لصديقي إنى مع تقديرى لنصحه فان دراستى الخاصة والمراجع التى طالعتها عن عصر اسماعيل كافية لأؤرخه تأريخاً واضحاً صحيحاً ، أما الوثائق الجديدة فمع أهميتها لا يمكن أن تغير من الخطوط الرئيسية للتاريخ ، انها ولا شك قد تفيد فى معرفة بعض التفاصيل والملابسات ، ولكن الحوادث فى ذاتها والحقائق الجوهرية التى هى عماد التاريخ تبرز من خلال المراجع العديدة التى درستها عن هذا العصر

وقد وجد صديق أنه لا فائدة ترجى من اقناعى بنصيحته ، فتركنى أمضى فى سبيلى

الوزارة وكتاب عصر إسماعيل

ولما ظهر الكتاب تبين لى عدم الرضا عنه من امتناع وزارة المعارف عام ١٩٣٣ عن أن تقتنى منه النزر اليسير الذى كانت تشتريه لمكتباتها من الأجزاء السابقة ، وأرسلت لى خطاباً بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٣٣ تنبئنى فيه بأن بالكتاب مآخذ تحول دون إيداعه مكتبات مدارس الوزارة ، وأرسلت طى خطابها صورة من تقرير ما أسمته (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) وفيه تعداد لهذه المآخذ المزعومة ، وقوامها أنى تحاملت على الخديو اسماعيل . وهاك نص الخطاب والتقرير :

خطاب الوزارة

« اشارة الى خطاب عزتكم المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الذى قدمتم معه للوزارة كتابكم « عصر اسماعيل » فى جزأين للنظر فى تقريره أسوة بالأجزاء السابق تقريرها من كتابكم (تاريخ الحركة القومية) نفيد عزتكم أن الوزارة قد فحصت عن كتاب (عصر اسماعيل) فوجدت به من المآخذ ما يحول دون إيداعه مكتبات مدارس الوزارة »

وأرفقت الوزارة بخطابها صورة التقرير الذى قدمتــه اليها (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) عن الكتاب وهذا نصه :

التقرير

« عملا بخطاب الوزارة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٣ اطلعنا على هذا الكتاب بجزأيه ، وقد وجدنا به كثيراً من المعلومات والأبحاث النافعة فى فترة حكم الخديوى اسماعيل ، ولكنا نأخذ على المؤلف أنه شوه الأغراض التى من أجلها عقد اسماعيل قروضه بأجمعها تشويهاً شاملا ، ونظر الى جميع أعماله فى هذا الصدد بمنظار أسود ، والأدلة على ذلك كثيرة نورد منها ما يأتى :

١ ــ أنه أقر مؤلف (تاريخ مصر المالى) على أن « اسماعيل سار سيرة بذخ وإسراف » راجع ص ٣١ جزء ثان

٢ ــ ذكر أن القروض التى اقترضها الخديوى اسماعيل حتى سنة ١٨٦٦ « ضاعت فيما لا ينفع البلاد لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لاسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكأن اسماعيل اقترض هذه الديون لكى تتسع أملاكه وتحقيقاً لأطماع شخصية وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها » راجع ص ٣٥ جزء ثان

٣ ــ ذكر المؤلف فى عرض الكلام عن اسماعيل المفتش أنه « قلد مولاه فى عيشة البذخ والاسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجوارى والحظايا » ص ٣٧ جزء ثان

٤ ــ فى الكلام عن بعض حفلات الخديوى اسماعيل ذكر المؤلف ما يأتى : « فكان الخديو

فى هذا الموقف شبيهاً ببعض الذوات والأعيان فى الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم والظهور بمظهر الفخفخة والبذخ » ص ٣٩ جزء ثان

٥ ـ قال المؤلف إن إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض . . . إن الجانب السيء من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر فى العواقب ، وهو بلا مراء مضرب الأمثال فى هذا الصدد ، فقد كان متلافاً للمال ، وظهر هذا العيب فى حياته العامة ، وحياته الخاصة . ظهر فى بناء قصوره ، وتأثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر فى حياته الخاصة ، فى حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته » راجع ص ٥٣ جزء ثان

لهذه الأسباب لا نوافق على إيداع هذا الكتاب بمكتبات مدارس الوزارة »

وقد انتقد معظم الصحف مسلك الوزارة حيال الكتاب ، وكان أكثرها اعتدالا فى النقد صحيفة (البلاغ) فقد كتبت بعددها الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ ما يأتى :

« والذى نقوله نحن هو أن وزارة المعارف تدل بذلك على رغبتها فى أن تتحكم فى بحوث المؤرخين بحيث اذا لم يكتبوا التاريخ على هواها أقصتهم من حظيرتها ، وكتاب « عصر اسماعيل » لم يشتمل فقط على هذه المآخذ التى أخذها على اسماعيل بل هو يشتمل على مآثر له يكفى أن يكون منها ما كتبه فى فتحه السودان وفى اهتمامه بارسال البعثات العلمية اليه ليشهد كل منصف أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى كتب كتابه وهو منساق فيه بما يهديه البحث الى أنه الحقيقة ، والغريب فى عمل وزارة المعارف هذا أنها تعلم أن فى مكتبات مدارسها كتباً تحتوى على أحكام قاسية على عهد اسماعيل ـ منها كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر ـ ومع ذلك لم تفكر فى إقصائها من مكتباتها »

وبعد انقضاء ثلاث سنوات على هذا التقرير أعادت الوزارة النظر فى كتابى ، وألفت لجنة أخرى لفحصه فنقضت تقرير اللجنة السابقة وطلبت الوزارة منى أن أوافيها بالنزر اليسير منه على غرار الأجزاء السابقة

بدء الاقبال على كتبي

سنة ١٩٤٣

فى أوائل سنة ١٩٤٣ طلبت منى مكتبة « النهضة المصرية » بيانا بعدد ما كنت اختزنته من كتبي وقتئذ ، فلما أطلعتها على هذا البيان أعربت لى عن رغبتها فى شراء هذا المخزون كله دفعة واحدة ، وأن تدفع لى الثمن فوراً مخصوماً منه نسبة أكثر من النسبة التى كنت أحاسب عليها المكاتب ، فرأيت العرض مغريا حقاً ، لأن حصيلة الثمن بلغت ١٤٢٨ جنيهاً صارت بعد خصم أربعين فى المائة (٨٨٣ جنيهاً) ، فقبلت الصفقة مغتبطا ، وأدركت فى هذا اليوم أن كتبي قد لاقت شيئاً من الاقبال الذى كنت أنتظره منذ أكثر من خمس عشرة سنة

كان ذلك فى خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد عزوت هذا الاقبال المفاجىء إلى المكانة التى نالتها كتبي التى أصدرتها إلى ذلك الحين عند ذوى العلم والخبرة ، فقد كانوا يتحدثون عنها حديثاً طيباً ، وكان كل كتاب يصدر منها يبعث الحياة فى الكتب السابقة ، أضف إلى ذلك ثناء أساتذة التاريخ على هـذه المجموعة فى خلال دروسهم للطلبة ، فأوجد هذا الثناء دعاية طيبة لها ، وهناك عامل هام له أثره فى هذا الصدد ، وهو تقدم الوعى القومى والثقافى فى الجمهور ، وكان نشوب الحرب العالمية الثانية قد زاد فى تفتح الأذهان لمركز مصر وأهميتها ومصيرها فى هـذه الحرب الطاحنة ، وبعث الروح الوطنية فى النفوس ، تلك الروح الملهمة لكل تقدم سياسى أو علمى أو أخلاقى ، فازداد اهتمام الناس بمعرفة تاريخ بلادهم

وأخذت من ذلك الحين أعيد طبع كتبي ، فظهرت الطبعة الثانية من الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية سنة ١٩٤٤ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٤٨ ، وظهرت الطبعة الثانية من الجزء الثانى سنة ١٩٤٨ أيضا ، والطبعة الثالثة من (عصر محمد على) سنة ١٩٤٧ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٥١ ، وأعدت طبع كتاب (عصر اسماعيل) ، و (الثورة العرابية) سنة ١٩٤٩ ، و (مصر والسودان) سنة ١٩٤٨ ، و (مصطفى كامل) سنة ١٩٤٥ ، ثم سنة ١٩٥٠ (الطبعة الثالثة) وكتاب (محمد فريد) سنة ١٩٤٨

على أنه يلزمنى أن أعترف بأن التزامى الجانب القومى فى كتبي قد أضر بها فيما يتعلق برواجها ، وبخاصة كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) و (فى أعقاب الثورة) ، فان الهيئات الحكومية ، ومنها وزارة المعارف ، وزارة الثقافة والتعليم ، قد أعرضت عن تشجيع هذه الكتب ، وليس يخفى أن اقبال الهيئات الحكومية ، وبخاصة وزارة الثقافة والتعليم ، له دخل كبير فى رواج الكتب ، بحيث أستطيع القول أن كتبي قد لقيت الاقبال ، ولكن لم تنل حظها من الرواج

حقاً ان الجانب القومى كان يجب أن يفتح أمامها آفاقا من الرواج ، ولكن ماذا ترانى أقول؟ ان الشعب الذى وضعت من أجله هـذه الكتب قد ضن عليها بالرواج ، وان لم يضن عليها بالثناء والاعجاب ، وانى شاكر له على كل حال، إن الناس يتحدثون عن كتبي، ويمتدحون الروح الوطنية التى أملت علىّ هذه المجموعة ، ويكتفون فى الغالب بهذا التعضيد الأدبى ، وما بمثل هـذه المعاونة تروج الكتب وتنتشر الأفكار وتعم الثقافة

ولكن علينا أن نبذر الغرس الصالح فى حقل النهضة القومية، دون أن نتأثر من بطء النتائج ، ويجب أن نظل عاملين على رفع معنويات هذا الشعب ، وأن نجعل هذا الهدف منهجنا فى كفاحنا وتفكيرنا ، وأقوالنا وأفعالنا ، وإذا لم يصادف نداؤنا لدى الشعب الصدى الذى نرجوه ، ولم يَيْنَعْ بعدُ الزرع الذى نتعهده، فلنصبر ولا نجزع ، ولنثابر ولا نتراجع ، ولا نسأم من تعداد الأيام والسنين ، فما قيمة الأيام والسنين فى أعمار الأمم والشعوب ؟

الأمير عمر طوسون

من أبرز أمراء الأسرة العلوية وأنبههم شأناً وأعرقهم وطنية ، المغفور له الأمير عمر طوسون، كان رحمه الله كبير النفس عظيم الخلق ، عالماً واسع الاطلاع محباً للعلم والأدب ، مؤرخاً محققاً ، حجة فى تاريخ مصر الحديث والقديم ، وكان إلى جانب علمه وفضله شديد الوطنية، وتبدو وطنيته من خصومته المستمرة للاحتلال وسياسته ، لايبالى الجهر بها فى كل مناسبة،وقدسجلها فى مؤلفاته وبحوثه وأحاديثه ومقالاته ، وكان الاحتلال وعماله وصنائعه يعرفون عنه هذه الميول ، وهو من ناحيته يصارحهم بها ، ولا يكتم عنهم شيئاً منها ، وقد استهدف من أجل ذلك لغضبهم غير مرة ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى ، إذ كان بأوربا صيف سنة ١٩١٤ ، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية فى عودته ، وظل وقتاً طويلا تحت الملاحظة فى مرسيليا الى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة إلى مصر

اتصلت به منذ عودته أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكنت ألقى منه تقديراً كبيراً ، وحينما كان يزور تفتيشه فى « دميرة » القريب من المنصورة كنت أنتهز هذه الفرصة فأذهب بصحبة لفيف من إخوانى لزيارته فى قصره الريفى هناك ، فكان يسر كثيراً لهذه الزيارات ، ويفيض فى أحاديثه الوطنية التى زادتنى تقديراً له ، وكانت زياراتى له فى دميرة مما ضاعف صلتى به ، وأعرب لى عن رغبته فى أن أزوره بالاسكندرية كلما ذهبت إليها ، وقد بررت بوعدى، فكنت كلما ذهبت إليها أقابله فى دائرته،وألقى منه احتراماً وحسن مقابلة يزيداننى تعلقاً به،وقد لاحظ مرة أنى ذهبت الى الاسكندرية دون أن أقابله، فأرسل لى من يعرب لى عن ملاحظته فى ذلك ، فشكرت له هذه الملاحظة واعتبرتها تقديراً وتكريماً لى ، واعتذرت بأن الوقت الذى قضيته بالاسكندرية فى هذا اليوم لم يسمح لى بهذه المقابلة ، ومن يومئذ حرصت على أن أزوره كلما ذهبت إليها

وكنت أحظى باهدائه إياى كتبه القيمة كلها،وأقابل كل هدية بما تستحقه من الشكر والتكريم

وكان رحمه الله دقيقاً فى تقدير المؤلفات التى كانت تهدى إليه ، ولما بدأت فى إخراج « تاريخ الحركة القومية » أهديته كل كتاب يصدر منها ، وكان يرسل لى خطابات شكر ، ولاحظت أن عبارات الخطابات بدأت وجيزة، ثم أخذت تتطور وتطول مما يدل على ازدياد تقديره لى مع الزمن

أهديته الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ، فجاءنى منه جواب وجيز مؤرخ فى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ قال فيه :

« حضرة صاحب العزة عبد الرحمن الرافعى بك

نشكر حضرتكم على حضوركم شخصياً لاهدائنا الجزء الأول من كتابكم « تاريخ الحركة القومية » . وقد قبلناه بمزيد الامتنان وسنقرؤه بامعان النظر ونضعه فى مكتبتنا تذكاراً لكم، وتقبلوا مزيد سلامنا

عمر طوسون »

ثم أهديته الجزء الثانى فأرسل لى خطاباً بحثت عنه كثيراً فى محفوظاتى فلم أعثر عليه لكى أنشره هنا ، ويظهر لى أنه لم يكن خطاباً ذا بال ، لأنه لو كان كذلك لنشرته فى الصحف كما نشرت خطابات الأمير عن الكتب التالية

وأخذ تقديره يزداد كلما ظهر جزء من المجموعة، فاذا قارنت بين خطابه لى عن الجزء الأول ، وخطابه عن (عصر محمد على) رأيت التدرج واضحاً فى هذا الصدد ، قال فى خطابه الأخير :

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى بك

« بعد أن أهديتم إلينا الجزء الأول والثانى من كتابكم البارع (تاريخ الحركة القومية) أصبحنا شغوفين ننتظر بفروغ صبر تتمة هذا البحث الجليل ، ونرقب بلهف بزوغ ثالث هذين الكوكبين ، فاذا بيدكم البيضاء تخرجه لنا من غير سوء آية أخرى

« وإن الباعث الشريف الذى حدا بكم الى تجشم هذه المشقة البعيدة الغاية التى صوبتم إليها سهمكم هو إدراك الغرض الذى وضعتموه نصب أعينكم ، ولعلكم لا تجدون ثواباً على هذا العمل الصالح أكبر من هذا الذى تجدونه فى نفسكم من الارتياح لاتمام هذا الصنيع الخالد الذى خدمتم به تاريخ الحركة القومية لبلد شغفتم به حباً وعرفتم بصدق الاخلاص له والتفانى فى خدمته

« واذا لم يكن للذين أسعدهم الحظ باقتناء مؤلفكم الثمين والانكباب على قراءته والاستفادة منه من وسيلة الى جزائكم عليه الا الشكر ، فأنا أول الشاكرين . والسلام عليكم ورحمة الله

١١ / ١ / ١٩٣١ عمر طوسون »

وأهديته كتاب (عصر اسماعيل) فجاءنى منه الجواب الآتى :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك

« تفضلتم فأهديتم إلينا الجزأين الأول والثانى من كتاب « عصر اسماعيل » وهو الحلقة الثالثة من المؤلف الكبير الذى تعالجونه (سلسلة تاريخ الحركة القومية)

« ولقد تصفحنا كثيراً من مباحث هذين السفرين الجديدين واستوعبنا بعض فصولهما وأبوابهما استيعاباً جعلنا نلم بهما إلماماً ونحيط بهما إجمالا فألفيناهما كثلاثة الأجزاء السابقة التى تفضلتم فأهديتموها إلينا من قبل مفرغين فى نفس القالب البديع الذى أفرغتموها فيه متصلة حلقاتهما بتلك السلسلة الذهبية التى تصوغونها صياغة تأخذ بالأبصار

«وقد احتوى هذان السفران على خلاصة ماحدث فى عصر اسماعيل بعبارة سهلة جزلة مع العزو إلى المصادر والمراجع وذكر الوثائق والأسانيد فجاء بهذا الصنيع مرآة صافية صادقة جلوتموها للناظرين فتجلت فيها صورة هذا العصر الحافل بالحوادث على حقيقتها ، ومن يعرف ما كان يغشى حقائق التاريخ فى هذه الحقبة من الأطلية والبهرج تارة ، والتشويه والمسخ تارة أخرى ، يعرف قيمة صنيعكم ولا يسعه إلا أن يقدر عملكم حق قدره ويثنى عليكم الثناء المستطاب ، فامضوا قدما فى عملكم حتى تتموه على هذا النسق الجميل

والسلام عليكم ورحمة الله

٥ / ٢ / ١٩٣٣ عمر طوسون »

ويبدو أن تقديره لكتاب (الثورة العرابية) بلغ حداً كبيراً، إذ عده « أهم الموضوعات فى سلسلة تاريخ الحركة القومية » ، وبعث لى بصدده بخطابين متعاقبين :

الخطاب الاول

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن بك الرافعى

كان سرورنا عظيما بكتابكم الجديد « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » الذى تفضلتم باهدائه الينا ، وإننا نعد موضوع هذا الكتاب أهم موضوعات سلسلة تاريخ الحركة القومية ، ولذلك كان سرورنا بظهوره معادلا لاهتمامنا بموضوعه الخطير،وسيحدونا هذا الاهتمام بالطبع إلى قراءته بشغف عظيم

« ولا شك عندنا أنكم قد تجشمتم فى تأليفه ماتجشمتم من التعب والنصب خدمة خالصة منكم للتاريخ والوطن ، فجزاكم الله خيراً ووفقكم إلى إتمام سلسلة تاريخ الحركة القومية على ماتبتغون من تحقيق واستقصاء وبحث مستفيض

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٧ / ٤ / ١٩٣٧ عمر طوسون »

الخطاب الثانى

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى بك

« تفضلتم فأهديتم الينا الجزء الأخير من كتابكم القيم « الحركة القومية » وقد كتبنا اليكم شاكرين لكم هذه الهدية النفيسة ووعدناكم فى كتابنا اليكم أننا سنقرأ هذا الجزء بشغف عظيم ، والآن بعد أن قرأناه وأنعمنا فيه النظر فاحصين مدققين لايسعنا إلا توجيه الثناء المستطاب إلى هذه الهمة الكبيرة التى أخرجت هذا الكتاب ، فكان من خير الكتب التى أخرجت للناس فى موضوعه ، فان الثورة العرابية رغم ما كتب فيها منذ حدوثها إلى الآن لم تزل جوانب منها غامضة ومحتاجة أشد الاحتياج الى الجلاء ، فجئتم وسددتم هذا النقص ، وقد رأينا من حسناتكم فى هذا الكتاب

شهداء الانتخابات

[انظر صفحة ٦٠]



عبد اللطيف الصوفانى بك
سقط فى انتخابات سنة ١٩٢٥
وتوفى فى نفس السنة



عبد اللطيف المكباتى بك
سقط فى انتخابات سنة ١٩٢٤
وتوفى فى نفس السنة



أحمد لطفى بك
سقط فى انتخابات سنة ١٩٢٦
وتوفى فى نفس السنة

أنكم أوردتم فيه كثيراً مما يذكره المعاصرون الذين شهدوا هذه الثورة ولم يدونوا مشاهداتهم ، وهذا فضل آخر لكم نذكره مغتبطين مبتهجين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٥ / ٥ / ١٩٣٧ عمر طوسون »

وجاءنى منه الخطاب الآتى عن كتاب (مصر والسودان) :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى بك

« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد شرفتمونا بزيارتكم وتسلمنا من يدكم الكريمة هديتكم النفيسة القيمة «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢» وهى تقع فى جزء لطيف متصل كل الاتصال بتاريخ مصر القومى الذى ألفتموه وأخرجتموه فى أجزاء عدة وتفضلتم فأهديتموها الينا وشفعتموها بعد باهداء هذا الجزء الذى يبحث تاريخ هذه الحقبة القصيرة الهامة من تاريخ مصر فى أوائل عهد الاحتلال مدة حكم المغفور له الخديو محمد توفيق باشا

« ولاشك عندنا ـ قياساً على الأجزاء السابقة من هذا الكتاب ـ أنه سيكون محيطا بجزئيات الحوادث التى وقعت فى هذه الفترة ملماً بها كل الالمام مشفوعا بما يؤيدها من الأسانيد والوثائق، على غرار مادونتموه فى أسفار الحركة القومية من التحقيق والتمحيص والبحث فى الأسباب والنتائج، شأنكم فيما تخرجونه من قلمكم الفياض البارع

« فنشكركم على هذه الهدية أجزل الشكر ونثنى على همتكم أطيب الثناء ، والأمل أن يفسح الله فى عمركم المبارك وأن يتسع لكم الوقت لاتمام سلسلة هذه الحركة القومية حتى هـذا العهد الأخير فتكونوا بذلك قد أديتم الى الوطن العزيز ماينتظره منكم ويأمله فيكم من صادق الجهود وخالد الأعمال ، واقبلوا مزيد سلامنا مع أطيب تمنياتنا

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٢ عمر طوسون »

وأهديته كتاب (مصطفى كامل) فجاءنى منه الخطاب الآتى :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ القدير عبد الرحمن الرافعى بك

« تفضلتم فوصلتم هداياكم العلمية الينا بهدية جديدة قيمة ألا وهى « مصطفى كامل » ذلك السفر الذى يضم بين دفتيه تاريخ هـذا الزعيم الوطنى الذى دوّى صوته فى الوادى حقبة طويلة فأيقظ مصر من سبات طويل كانت تغط فيه غطيطا ولايدرى إلا الله متى تهب من رقدتها الطويلة لولا أن قيض الله لها هذا الزعيم الفتى الجرىء

« وبعد فاننا نشكركم على هذه الهدية الجليلة ونثنى أطيب الثناء على هذا الجهد المتواصل الذى خدمتم به التاريخ والبلاد خدمة يقدرها لكم حق قدرها العارفون بما ينال كل من نصب نفسه للتأليف من عنت ونصب ، فجزاكم الله عن مصر خيراً ونفع بمؤلفاتكم هذه الأمة ،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٤ / ١ / ١٩٣٩ عمر طوسون »

ثم أهديته كتاب (محمد فريد) فجاءني منه الخطاب الآتي :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير والمؤرخ المحقق عبد الرحمن الرافعي بك

« السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فقد أهديتم الينا بشخصكم الكريم كتابكم الجديد الذي أخرجتموه آية للناس عن الزعيم الثاني المغفور له « محمد بك فريد » فجاء بعد أن أخرجتم كتاب الزعيم الأول « مصطفى كامل باشا » متمماً للعقد الفريد ، وكان حرياً بفريد بك ، فهو المثل الأعلى في الثبات على المبدأ والتضحية بالنفس والمال ، وخير من أخلص لمصر وجاهد في سبيلها حق الجهاد حتى النفس الأخير ، رحمه الله وأكرم منزله في عليين

« ولما لم يتسع لنا الوقت لقراءة هذا الكتاب الضخم فقد تصفحنا بعض صفحاته ونحن أعرف بفريد وأعمال فريد وتضحية فريد ولكننا لم نكن نتوقع أن تخرجوا كتابه هذا الاخراج البديع وأن تضمنوه هذا البيان الفذ الرائع وأن يكون تاريخه وهو ملء القلوب والأسماع ملء هذ السفر الكبير الذي جمعتم فيه أطراف حياته من كل نواحيها وأفرغتموه في هذه السلسلة لتصلوا به سلسلتكم الذهبية في تاريخ الحركة القومية ، فما برح الناس منتظرين من قلمكم البارع أن تكملوا هذا العمل النافع وأن يوفقكم الله لخير هذا الوطن ونفع أبنائه ، إذ ليس شيء أجدى على مصر من تاريخ حياة بنيها وما قدموه من عمل صالح كريم تحسن الأسوة به والقدوة فيه ، وآخر شائن ذميم يعافونه وينفرون منه ، ليعرفوا أن الحياة ذكرى ، وأن أعمالهم محصية عليهم

« من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد »

فنشكركم أجزل الشكر ونثني عليكم ثناء مستطابا أنتم خير أهل له

واقبلوا مزيد سلامنا واحترامنا

٢١ / ٨ / ١٩٤١ — عمر طوسون »

ولم يتح لي أن أهدي الأمير الجليل كتابي عن (ثورة سنة ١٩١٩)، و (في أعقاب الثورة) فلقد وافته المنية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ ، وحزنت عليه حزنا شديداً ، وكانت فجيعة البلاد بوفاته جسيمة ، وخسارتها فيه لاتعوض ، أسكنه الله فسيح جناته وأثابه بما أحسن إلى البلاد وأخلص لها إخلاص المجاهدين الصادقين

سكرتيريتي للحزب الوطني

١٩٣٢ — ١٩٤٦

بعد أن عين محمد زكي على بك (باشا) مستشاراً بمحكمة الاستئناف فى أواخر سنة ١٩٣٢ ، انتقلت الى القاهرة وحللت محله فى مكتبه الذى أخلاه منذ تولى القضاء ، وقد شغر مركز سكرتير الحزب الوطنى الذى كان يشغله زكي بك ،فانتخبتنى اللجنة الادارية بجلستها المنعقدة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ سكرتيراً للحزب ولم أكن قد عدت بعد إلى الحيـاة البرلمانية ، إذ لم أنتخب عضواً بمجلس الشيوخ الا فى أكتوبر سنة ١٩٣٩

توليت حمل أعبـاء السكرتيرية بقدر ما وسعنى الجهد ، فتجدد النشاط فى الحزب وبرزت توجيهاته فى الشؤون العامة ، بحيث كنا نتتبع ما يقع من التطورات فنبادر الى الجهر برأى الحزب فيها وبالسياسة التى تقتضيها مصلحة البلاد

وكان أول بيان نشرته الصحف بتوقيعى بصفتى سكرتيراً للحزب الوطنى فى ٥ يناير سنة ١٩٣٣ متضمناً قراراً من اللجنة الادارية بتوضيح خطة الحزب حيال الموقف السياسى وقتئذ ، ولا سيما ما كان خاصاً بالمساعى التى كانت تبذلها الوزارة القائمة (وزارة اسماعيل صدقى باشا) لعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية ، وتضمن قرار اللجنة ما يأتى :

أولا — المثابرة على العمل لاحباط المفاوضات أو المحادثات التى ترمى الى عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية قبل الجلاء عن مصر داخل حدودها الطبيعية والتاريخية (أى حدود الوادى) ودعوة الأمة الى الاستمساك بالاستقلال التام لمصر والسودان

ثانياً — دعوة حضرات نواب الحزب الوطنى فى البرلمان الى تقديم مشروعات قوانين بالغاء جميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية التى وضعتها الوزارة القائمة أو أية وزارة سابقة

ثالثاً — اعادة النظر فى تكوين اللجان الفرعية فى القطر المصرى التى يتسنى لها بث الدعوة لتحقيق مبادىء الحزب الخاصة بتقرير مصير مصر

رابعاً — لفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطنى الى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب فى خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب معارضة للحكم القائم ما دام لا يقوم على تحقيق مبادىء الحزب الوطنى بل يعمل على نقيضها

وابتكرت فكرة زيارة قبر مصطفى كامل وقبر محمد فريد جماعة فى أيام الأعياد ، بعد أن انقطعت سنين طويلة ، فكنا نذهب الى الضريحين ونلقى الكلمات الوطنية المناسبة

وأذكر أن أول مرة ذهبنا فيها جماعة الى قبرى الزعيمين كانت فى يناير سنة ١٩٣٣ ، وقد ألقيت الكلمة الآتية أمام قبر مصطفى كامل :

« أى مصطفى !

« أبناؤك الذين تلقوا عنك مبادىء الوطنية الاولى وحافظوا على عهدك السنين الطوال يحيّون اليوم وفى كل فرصة يؤدون واجب الوفاء لك ، ويحيون روحك الكبيرة تحية الأبناء لأبيهم ، والتلاميذ لأستاذهم وإمامهم . لقد فارقتنا منذ خمس وعشرين سنة ، وذكراك تتجدد فى نفوسنا كل يوم ، منك تعلمنا الوطنية ، وفيك عرفنا الاخلاص والثبات والتضحية والجهاد المنزه عن الأهواء

« ضحيت يا مصطفى فى سبيل مصر بأعز ما تملك ، ضحيت بصحتك وشبابك ، فكم كان الأطباء ينصحون لك أن تبقى على صحتك ولا تحملها ما لا طاقة لها به من الجهاد المضنى ، ولكنك آثرت مصر على صحتك وراحتك ، فذوت زهرة حياتك فى الرابعة والثلاثين من عمرك ! علمتنا يا مصطفى كيف يجب أن نجعل مجد الوطن وعظمته فوق مجد الأفراد وأطماعهم فى الحياة

« اليوم نناجيك بأننا على عهدك باقون ، وبمبادئك وتعاليمك مستمسكون ، إننا خصوم الاحتلال وسياسته ، خصوم أعوانه وأنصاره ، مستمسكون بمبدأ الجلاء لا نبغى عنه بديلا ، فالجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال التام

« نحييك يا مصطفى ونحيي صحبك وأنصارك الذين شاركوك فى الجهاد واتبعوا مبادئك وترسموا خطاك ، نحيي فريداً وعلياً وأميناً وعبد العزيز وفؤاداً ولطفى ووجدى ، وغيرهم وغيرهم ، ممن يرقدون حولك أو على مقربة منك ، نحيى أمك الحنون التى تسكن الى جانبها ، إن لها على الأمة فضل تربيتك التربية الأولى وتنشئتك النشأة الصالحة التى انبعثت منها شعلة الوطنية ، نحيى الأقربين من آل بيتك الذين لحقوا بك فى دار البقاء ، نحيي المجاهدين من كل حزب وفى كل عهد ، ونرسل تحياتنا الى أرواح سائر الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فى سبيل مصر ، أولئك الذين غُيّبوا تحت أطباق الثرى ، هنا وهناك ، واجبٌ علينا أن نذكرهم على الدوام ، وأن نعرف فضلهم ونقدس ذكراهم ، فالى أرواحهم جميعاً الفاتحة ! »

ثم توجهنا الى قبر المرحوم محمد بك فريد بالسيدة نفيسة ، وهناك اجتمعنا حول الضريح وألقيت الكلمة الآتية :

« هنا رمز الاخلاص ، هنا التضحية فى سبيل الوطن ، هنا مثوى فريد ، هنا الأخلاق والمبادىء ، هنا الجهاد المحفوف بالحرمان والمتاعب ، هنا مغالبة الدهر والصبر على المكاره ، هنا رمز الآلام يحتملها القلب العامر بالايمان ، هنا النبل وكرم المحتد ، يمتزجان بالوطنية والتضحية ، هنا احتمال النفى والحاجة والتشريد بعد العز والثروة والنعيم ، هنا الوطنية الحقة مجسمة فيك يا فريد !

« سلام عليك من قلوب تذكر فضلك عليها وعلى الوطن ، بالأمس ودعنا شريكتك فى الحياة ، ودعنا زوجتك النبيلة التى قاسمتك السراء والضراء ، الآن تلتقى بك فى دار الخلد ، بعد أن باعد الدهر بينكما السنين الطوال ، فى حياتك وبعد مماتك ، فلتؤنسك فى وحشتك ، بعد أن حرمت لقاءها فى منفاك وغربتك ، اليوم تلتقيان بعد طول النوى ، فعليكما وعلى الشهداء السلام ! »

وفى كلمتى أمام قبر محمد فريد إشارة الى وفاة زوجته البارة الوفية ، وقد توفيت الى رحمة الله يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٣ ، وشيعنا جنازتها يوم ٢١ منه ، وشاركنا فى تشييعها أقطاب الوفد لمصاهرة الدكتور حيدر الشيشينى للمرحوم فريد بك

وأخذت بوصفى سكرتيراً للحزب الوطنى أكتب سنوياً المقالات عن ذكرى مصطفى كامل وذكرى محمد فريد وذكريات الحوادث التاريخية الهامة كضرب الاسكندرية واحتلال العاصمة واتفاقية السودان الخ

وأنشأنا نادياً فخماً للحزب بشارع قصر العينى فى ملتقاه بشارع دار النيابة

الجبهة الوطنية

١٩٣٥ — ١٩٣٦

جاهدت فى ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما جاهدت من قبل فى ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، وقد خرجت من كلا المسعيين بصفقة المغبون ...

كانت البلاد سنة ١٩٣٥ فى حاجة ماسة إلى توحيد الصفوف ، فالدستور معطل ، والانجليز يتدخلون فى شؤون البلاد ، ويحولون دون تحقيق أهدافها ، والوزارة (وزارة محمد توفيق نسيم باشا) تقر التدخل البريطانى فى أهم الشؤون العامة ، والأحزاب السياسية متنابذة متخاذلة

ألغى دستور صدقى باشا فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ولكن لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، وبقيت البلاد من غير دستور زهاء عام ، وصرحت الحكومة البريطانية على لسان المستر هور وزير خارجيتها فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بأنها عندما استشيرت من الحكومة المصرية نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣٠

كان لهذا التصريح أثر أليم فى النفوس ، وقامت المظاهرات الدامية احتجاجا عليه ، واتجهت الأفكار إلى ضرورة توحيد الصفوف لمواجهة التدخل البريطانى

كان الحزب الوطنى من أول الساعين فى توحيد الصفوف وتأليف « الجبهة الوطنية »

وقد فكرت مع حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب فى أن نخطو خطوة إيجابية لائتلاف الأحزاب ، بأن نقابل زعماءها شخصيا وندعوهم إلى أن يجتمعوا معاً

فذهبنا نحن الاثنين معاً لمقابلة مصطفى النحاس باشا بداره بمصر الجديدة لنناشده أن يقبل الائتلاف كما قبله سعد سنة ١٩٢٥

النحاس يرفض الائتلاف

ذهبنا اليه وقابلناه فى داره فى الساعة السادسة من مساء الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وعرضنا عليه فكرة توحيد الجهود وضم الصفوف وائتلاف الأحزاب لدرء الأخطار التى تهدد البلاد ، فأجابنا جوابا لايبعث على الاطمئنان ، إذ قال إنه من أحرص الناس على الوحدة الوطنية

ولكن لا بطريق الائتلاف بين الأحزاب ، فان الوفد قد جرب هذا الائتلاف مرتين فنقض ، ولا يريد أن يعود إلى هذه التجربة ، بل يقبل أن يحصل تعاون بين الأحزاب بأن يعلن كل حزب مبدأه صريحا وهو التمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ثم رد اعتداء الانجليز عن الدستور وعن الاستقلال، فقلت له ان اجتماع الزعماء قد يسهل اعلان الأحزاب جميعا ميثاقا يتفق عليه ، فأجاب بأن لا لزوم للاجتماع ، ويكفي أن يعلن كل حزب هذا المبدأ ليفهم الانجليز أن لاخلاف بيننا . وتكلم طويلا عن نقض الأحرار الدستوريين للائتلاف الذى عقد سنة ١٩٢٥ ثم سنة ١٩٣١ ، وقال اننا لانريد أن نعود الى سياسة الائتلاف ، وكان كلامه قاطعاً . وعرض عليه حافظ رمضان باشا ارسال وفد الى عصبة الأمم لعرض القضية المصرية على العصبة والتشهير بالسياسة الانجليزية وقال ان هذه وسيلة عملية للضغط على الانجليز وحملهم على كف عدوانهم ، فأجاب بأنه لايعارض فى أن ترسل كل هيئة وفداً عنها ، أما ارسال وفد يمثل الأحزاب فلا يوافق عليه ، وأضاف أنه لايثق من نتيجة عرض القضية المصرية على عصبة الأمم لان انجلترا لهـا السيطرة فيها فلا يضمن أن تحكم لصالحنا ، وانتهت المقابلة فى نحو السابعة والنصف وكانت نتيجتها بالنسبة للائتلاف سلبية .(١)

وسألنى حافظ باشا بعد المقابلة عن رأيى فيما يحسن أن نعمله بعد مابدا لنا فى مقابلتنا للنحاس باشا من تعذر الائتلاف ، فقلت له يلزمنا أن لا نيأس من النجاح ، وعرضت عليه أن ننشر نداء للأمة بتوقيعه بصفته رئيساً للحزب الوطنى وتوقيعى بصفتى سكرتير الحزب نناشد فيه الهيئات والطوائف فى أن تساهم معنا فى السعى لائتلاف الاحزاب ، فلعل هذه الحركة تكون بمثابة ضغط على الزعماء ليقبلوا الائتلاف ، فاستحسن حافظ باشا الفكرة ووضعت صيغة النداء فوافق عليها . ونشر فى الصحف (الاهرام ٢٨ نوفبر سنة ١٩٣٥) وهذا نصه :

نداء الى الأمة

« سعينا ولا نزال نسعى الى توحيد الكلمة وضم الصفوف وائتلاف الأحزاب ما استطعنا الى ذلك سبيلا ، وغايتنا أن تتحد الجبهة القومية وتتغلب الأمة على العدوان المستمر على حقوق مصر .

ولئن اعترضتنا فى الطريق عقبات فان ذلك لا يثنينا عن متابعة السعى فيما نحن بسبيله ، فان المهمة التى نسعى لها مهمة دقيقة تحتاج الى مواصلة الجهود فى غير ملل ولا هوادة

---

(١) جاء فى المقطم الصادر يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (مقابلات . عند النحاس باشا) ما يلى « فى منتصف الساعة الثامنة من مساء أمس قابل دولة مصطفى النحاس باشا فى داره بمصر الجديدة حضرتى صاحبى العزة الاستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى والاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك سكرتير الحزب والمفهوم أن المقابلة خاصة بالدعوة الى توحيد الصفوف وعلاج العقبات القائمة فى سبيل تلك الامنية الوطنية »

وكتبت الاهرام بعددها الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (نجاح المساعى لتأليف جبهة وطنية ــ بشرى) فصلا طويلا عن نجاح هذه المساعى جاء فيه : « لقد بسطنا للقراء من قبل تفاصيل المساعى التى قام بها رسل الخير فى سبيل تفاهم جميع الهيئات والاحزاب وذكرنا ما قام به حضرات أصحاب السعادة والعزة أمين يحيى باشا وعبد الرحمن فهمى بك ــ وهما مستقلان عن الاحزاب ــ ومحمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى وعبد الرحمن الرافعى بك سكرتير الحزب العام ، وهؤلاء ومن أيدوا مساعيهم فى الائتلاف بعد ذلك جديرون بالشكر والتقدير ، ولا يفوتنا قبل ان نسرد تفاصيل ما جرى من المباحثات والاجتماعات أن ننوه أيضا بفضل الشبيبة فى تحقيق فكرة الائتلاف ، فقد نادى بها الطلبة من الساعة الاولى ، ودعوا وسعوا اليها ، وجهدهم فى هذا جدير بالذكر ، الى جانب التضحيات الخطيرة التى قاموا بها فى سبيل قضية الوطن والتى ستبقى على مر الدهور مخلدة فى سجل حركة استقلال مصر »

« ويقيننا أن كل ما يبذل لها من سعى وما تحتاج اليه من وقت ليس عبثاً ضائعاً فان اتحاد الجبهة هو الاداة الاولى للكفاح الوطنى وبخاصة فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد الآن ، وليس السبيل الى نجاح هذه المهمة التراشق بالسهام واستثارة الضغائن والاحقاد بل نحن أحوج ما نكون الى ضبط النفس لكى نستخلص الوحدة القومية من بين الاشواك والعقبات التى تكتنفها . من أجل ذلك جئنا نناشد الاحزاب أن تتجاوز عما يستثير غضبها من قوارص الكلم وأن تقابل ذلك بالحلم وسعة الصدر، لاسيما وأن الفوارق بين الاحزاب لا يقام لها وزن بجانب الغاية التى نسعى اليها . ونهيب بالامة أن تعاوننا فى تحقيق هذه المهمة ، وأن تشترك عملياً فى نجاحها بأن تتضافر طوائفها وجماعاتها ونقاباتها وأفرادها على اختلاف مراكزهم ومشاربهم للاعراب عن إرادتهم فى توحيد جبهة الجهاد

« ولا ريب عندنا أنه إذا أجمعت الامة كلها وأظهرت إرادتها واضحة جلية فى ضرورة توحيد الصفوف فان الاحزاب على الرغم من مظاهر الخلاف بينها تقدر روعة هذه الارادة وتنزل على رغبة الامة التى تنطق باسمها وتستمد منها سلطانها

« هذا هو واجب كل وطنى صادق ، وتلك سبيلنا دعونا وندعو اليها

« فليؤد كل منا واجبه ، وليوجه جهوده الى تلك الغاية ، والله ولى التوفيق

حافظ رمضان عبد الرحمن الرافعى »

النحاس يعود فيقبل الائتلاف

استمرت مساعى الطوائف والشخصيات البارزة لتوحيد الصفوف ، إلى أن كان يوم ٩ ديسمبر فكلمنى بالتليفون الأستاذ مكرم عبيد (باشا) سكرتير الوفد المصرى وصاحب الكلمة النافذة فيه وقتئذ ، كما كلم حافظ رمضان باشا وقال لى أبشركم بأن فكرة ائتلاف الأحزاب قد لقيت أخيراً النجاح وأنتما مدعوان باكر لحضور اجتماع زعماء الأحزاب بدار دولة مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتأليف الجبهة الوطنية الممثلة للاحزاب ، فاغتبطت لهذه البشرى ، وأملت من وراء هذا الاجتماع خيراً كبيراً

تألفت الجبهة الوطنية فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى ، والحزب الوطنى ، وحزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الشعب ، وحزب الاتحاد ، أى جميع الأحزاب القائمة فى ذلك الحين، ومن المستقلين . وقد قوبل تأليفها بابتهاج عظيم من الأمة

وأخذت توالى اجتماعاتها فى شهر ديسمبر ويناير بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم : مصطفى النحاس ، أحمد ماهر ، مكرم عبيد عن الوفد المصرى ، حافظ رمضان وأنا عن الحزب الوطنى . محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين . اسماعيل صدقى عن حزب الشعب . حلمى عيسى عن حزب الاتحاد . ثم حمد الباسل ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، عبد الفتاح يحيى عن المستقلين

ويلاحظ أن الحزب الوطنى ميز عن الأحزاب الأخرى (عدا الوفد) فقد كان له ممثلان فى الجبهة ، فى حين أن لـكل حزب آخر ممثلا واحداً ، وكان هذا التمييز تقديراً لحسن بلائه فى سبيل الائتلاف وجهاده الماضى الطويل

تألفت الجبهة الوطنية على أساس اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى مع بقائه فى الجبهة ركناً من أركان الائتلاف وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقاً لنصوص المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات النحاس ـ هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الجبهة على رفعه الى الملك فؤاد باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الاربعاء ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى : مكرم عبيد عن الوفد . وأنا عن الحزب الوطنى . ومحمد حسين هيكل عن حزب الاحرار الدستوريين . وأحمد كامل عن حزب الشعب . وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب عقدت اجتماعا آخر لوضع صيغة الكتاب المزمع رفعه الى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المندوب السامى البريطانى للمفاوضة فى عقد المعاهدة ، وقد انفصلت عنها فى هذا الاجتماع ولم أشترك فيه تنفيذاً لما اتفقنا عليه فى الحزب الوطنى من عدم الاشتراك فى خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة

وفى يوم ١٢ ديسمبر وقع رؤساء الاحزاب والمستقلون على كتاب الجبهة الى الملك ورفع اليه وتسلمه على ماهر باشا رئيس الديوان الملـكى وقتئذ ، وفى ذات اليوم صدر المرسوم الملـكى بعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، وجرت الانتخابات العامة لمجلسى النواب والشيوخ فى مايو سنة ١٩٣٦

اقصائى عن الحياة البرلمانية

مرة أخرى

أشرت فى مقدمة هذه النبذة الى أنى خرجت من مسعاى فى ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما خرجت من ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، بصفقة المغبون ، وهاك تفصيل ما حدث لى سنة ١٩٣٥

لما جاء توزيع المقاعد البرلمانية ، وكانت كثيرة لانها شملت مجلس النواب ومجلس الشيوخ كله من منتخبين ومعينين ، كنت العضو الوحيد فى الجبهة الوطنية الذى لم ينل مقعداً لا فى مجلس النواب ولا فى مجلس الشيوخ !! ولم يتركوا لى دائرة أو مقعداً فى كليهما، فى حين أن الوفد جامل الاحزاب الاخرى المؤيدة للمفاوضة والمعاهدة فى التعيينات لمجلس الشيوخ فخص كل حزب منها بأربعة مقاعد من مقاعد الشيوخ المعينين (وكانت كلها شاغرة) ، أما الحزب الوطنى فانه لم يتفضل عليه إلا بمقعد واحد ناله طبعاً رئيس الحزب ، وبذلك أقصيت من الميدان حين جاء توزيع المقاعد . . تماماً مثل ما حدث لى سنة ١٩٢٦ ، والتاريخ يعيد نفسه !..

وكان غرض الوفد من السخاء على الاحزاب الاخرى (على خلاف عادته) بهذه الاربعة المقاعد لكل منها أن يضمن موافقتها له على ابرام المعاهدة التي كانت المفاوضات جارية بشأنها وعدم معارضتها فى البرلمان ، لان الحكومة البريطانية كانت تشترط لعقد المعاهدة أن تتفق عليها الاحزاب كلها (ما عدا الحزب الوطنى طبعاً) ، ولعل هذا هو ما جعل الوفد يقصيني عن البرلمان سنة ١٩٣٦ كما أقصاني عنه سنة ١٩٢٦

هذا ، ولمناسبة خروجي بصفقة المغبون من مسعاى فى ائتلاف سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥ ، يحق لى أن أقول إني مغبون فى قومى ، هذا على الاقل شعورى سنة ١٩٣٦

حُرمت طيلة حياتى من معاونة الغير لى ، لم أجد معاونة لى فى أعمالى ومشروعاتى ومنهجى فى الحياة ، لا من المجتمع ، ولا من الحكومات ، ولا من الهيئات ، ولا من الافراد (إلا قليلا منهم) . كل كفاحى أو معظمه كان يسير بلا سند الا من معونة الله ، لم أنل من المجتمع ولا من الحكومات أى علامة تقدير لأعمالى ، لا أقول هذا طعناً فى المجتمع ، بل تقريراً للواقع ، وتحدثاً بنعمة الله ، نعمة الصبر ، ويلزمنى أن أعترف بأنى ، إلى جانب حرمانى من التقدير ، واجهت عقبات وتنكراً وجحوداً من هنا ومن هناك ، وعلام كل هذا ؟ لا أدرى اذا كنت على حق يتنكر له الناس ، أم على باطل يتولى الناس تقويمه ، على كل حال إن اعتقادى أنى على حق وأنى كنت مغبوناً فى قومى . قد أكون مخطئاً فى اعتقادى ، ولكنهم يقولون : لكل مجتهد نصيب ، إن أخطأ فله أجر وإذا أصاب فله أجران

أستطيع أن أقول إنى دائن للناس لا مدين لهم ، أنا لا أحاسب المجتمع على ذلك ، بل إنى لمغتبط أن ينتهى بى المطاف أن أكون دائناً لا مديناً . أليس من قواعد المثالية أن يضحى الانسان للمجتمع ؟ فهأنذا أؤدى ضريبة التضحية على أوسع نطاق ، فلماذا أغضب ولماذا أحنق ؟ وفى الواقع إن الأمم لا تنهض الا بمن يضحون من أجلها ، ولكن لا ريب أيضاً أن الأمة التى تبخس المواطنين والمجاهدين أقدارهم تخذل في نفوس الناس روح الاخلاص فى خدمتها ، لأن الناس ليسوا فى الغالب ملائكة يحتملون هذه المعاملة ، ولعل هذا الخذلان من أهم أسباب تأخر الأمم الشرقية

معارضتى لمعاهدة

سنة ١٩٣٦

أحاط الوفد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بدعاية واسعة النطاق ، صاخبة الأساليب ، فأكثر من وسائل التأييد والتحبيذ لها ، وأقام الحفلات والمظاهرات ابتهاجاً بها ، وعدها فتحاً مبيناً ، وقال عنها النحاس قولته المشهورة التى اتخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ وهى أنها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، واستقبل عند عودته من لندن استقبال الغزاة الفاتحين ! فكان هذا الاستقبال وسيلة من وسائل التضليل والدعاية للمعاهدة التى أقرت الاحتلال الأجنبي فى البلاد وأقرت فصل السودان عملياً عن مصر

كانت مهمة المعارضة بالنسبة لهذه المعاهدة مهمة شاقة شائكة ، إذ كيف يسمع للمعارضين صوت فى هذا الجو الصاخب المملوء بدعايات المغالطة والتمويه ، وبمظاهر الطبل والزمر ؟

على أننى بعد أن قرأت نصوص المعاهدة ودرستها وفهمتها على وجهها الصحيح ، وجدت أنه لا يجوز السكوت على تضليل الأمة الى هذا الحد ، وأن علينا أن نجهر برأينا فى حقيقة المعاهدة سواء أسمع أم لم يسمع ، ولئن لم يسمع فى حينه فلابد أن يأتى يوم تظهر فيه حقيقته ووجاهته

فبادرت بوضع بحث مفصل فى مساوىء المعاهدة وإظهارها على حقيقتها ، وجعلت عنوان البحث (استقلال أم حماية) وعرضته على المرحوم أنطون بك الجميل (باشا) رئيس تحرير الأهرام لينشره فى الاهرام ، وكتبت له جواباً خاصاً بأن من حقنا على الاهرام أن تنشر رأينا كمعارضين الى جانب رأى المروجين والمحبذين ، فلم يتردد رحمه الله فى الاستجابة الى طلبى، ونشر رسالتى كاملة فى عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، وقد استغرقت أكثر من صحيفتين كاملتين من الاهرام ، فكانت أول صوت للمعارضة ارتفع بالطعن فى المعاهدة بعد توقيعها ، وقد بدأتها بقولى : « الآن وقد نشرت نصوص المعاهدة وانقضت فترة كافية لمن أرادوا الابتهاج بها ، يجب على الأمة أن تبحثها وتفهمها على حقيقتها ، لأنها لا ترتبط بحقوق الأفراد وحدهم ، بل تتعلق بحقوق الوطن ، فى حاضره ومستقبله ، ولا تقتصر نتائجها على الجيل الحاضر فحسب بل تتعدى الى الأجيال المقبلة ، واذا كانت عقود التصرفات بين الأفراد كالبيع والايجار والرهن وما الى ذلك لا يبرمها أصحاب الشأن فيها الا بعد بحثها وتمحيصها وإنعام النظر فى شروطها ومحتوياتها ، فأجدر بالعقود التى يرتبط بها مصير أمة أن تكون موضع الدرس والعناية من طبقات الأمة كافة حتى يتبين أى مصير هى قادمة عليه إذا هى قبلت المعاهدة »

وقد كان لنشر رسالتى فى الاهرام صدى بعيد فى الرأى العام ، وانبرى مروجو المعاهدة ومؤيدوها للرد عليها فى الاهرام وغير الاهرام ، ولكن لا أظن أنهم استطاعوا أن يزيلوا تأثير ما احتوت عليه من الحجج والأدلة المنطقية القوية، وقد لاقت الرسالة اهتماماً كبيراً حتى اضطررت الى طبعها على حدة بعد نشرها بالأهرام ، وأعدت طبعهـا مرتين أى أنى طبعتها ثلاث مرات عدا نشرها فى الاهرام ، وكنت أوزعها مجاناً لمن يطلبها ، وقد وقعتها بصفتى سكرتيراً للحزب الوطنى ، فكانت معبرة عن رأى الحزب فى رفض المعاهدة ، وأعلن رئيس الحزب وأعضاؤه البارزون بحوثهم وآراءهم وكلها متفقة على رفض المعاهدة

عودتى الى الحياة البرلمانية

١٩٣٩ — ١٩٥١

إن القدر وحده هو الذى أعادنى الى الحياة البرلمانية سنة ١٩٣٩ بعد أن أقصتنى عنها الحزبية الوفدية نيفاً وثلاث عشرة سنة

فى سبتمبر من تلك السنة توفى المرحوم محمد محمد الشناوى بك عضو مجلس الشيوخ عن دائرة

كفر بدواي بمديرية الدقهلية [1] ، وهى تضم بلاداً من مركز المنصورة ومركز فارسكور وتمتد الى شطوط دمياط ، وأهل هذه البلاد يعرفوننى حق المعرفة ، ويذكرون مواقفى فى مجلس النواب الأول والذى يليه ، وكثيرون منهم كانوا يتوقون إلى أن أعود الى الحياة البرلمانية سواء فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ ، وكان الوفد قد قرر عدم الترشيح للمراكز التى تخلو وقتئذ فى البرلمان بحجة تدخل الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ ، وهذا القرار لم يكن له مدى زمنى معلوم ، على أننى قد أعربت لاخوة الشناوى بك عن رغبتى فى ترشيح نفسى لهذه الدائرة وسألتهم هل أحد منهم يرغب فى الترشيح لها ، فأجابونى بالسلب ، فاستخرت الله واعتزمت ترشيح نفسى لهذه الدائرة ، وقدمت أوراق ترشيحى بمديرية الدقهلية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، ولكن سرعان ماظهر لى منافس من حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصحاب الغالبية فى انتخابات سنة ١٩٣٨ ، وأعرب عن رغبته فى ترشيح نفسه ، وأيده حزبه فى ذلك ، ومن حسن الحظ أن حزبه كان قد ترك الحكم قبيل ذلك إذ استقال محمد محمود باشا أو طلب إليه أن يستقيل فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وتولى الوزارة علي ماهر باشا ولم يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين ، على أنهم بوصف كونهم أصحاب الغالبية فى مجلس النواب كان لهم صوت مسموع فى الحكومة ، وقد أرادوا أن يرشحوا واحداً منهم لهذه الدائرة التى خلت ، ليزيدوا من عدد ممثليهم فى مجلس الشيوخ

ولكن أعيان المنطقة وقفوا بجانبى موقفاً مشرفاً كان له أثره فى نجاحى بالتزكية ، ذلك أنهم صارحوا عبد الجليل أبو سمره باشا بأنهم مع صداقتهم له ولعائلة أبو سعده (عائلة المرشح الدستورى) وعائلة أبو سمره فانهم لا يمكن أن يؤثروا مرشح الأحرار الدستوريين عليّ ولابد أنهم سيكونون فى صفى إذا حصلت المزاحمة بيننا ، فاستجاب عبد الجليل باشا الى ندائهم ، وارتضى أن يقنع قريبه بتنازله عن التقدم للترشيح ، ولم يرض هذا الموقف زعماء الحزب فى مصر ، ولاموا عبد الجليل باشا على تسببه فى خسارة الدائرة وتضييعها على حزبهم ! فاعتذر بأن أقرباءه وأصدقاءه فى المنطقة أصروا على خذلان مرشحهم إذا هو تقدم ضدى ، فسكتوا على مضض ، ومن ثم لم يتقدم ضدى أى مرشح آخر وانتهت العشرة الأيام المحددة للترشيح بسلام ، وبذلك صرت عضواً فى مجلس الشيوخ منذ الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩

ومن الحق فى هذا المقام أن أنوه بفضل على ماهر باشا فى نجاحى ، فانه رحب بترشيحى ترحيباً حاراً ، وكان وقتئذ رئيساً للوزارة ، فكان لترحيبه صداه فى رجال الادارة ، كما كان له أثره فى تسهيل انسحاب مزاحمى الدستورى ، إذ قطع الأمل من مساعدة الادارة له

عدت إذن إلى الحياة البرلمانية وانتظمت فى صفوف المعارضين ، وكان الوفد يومئذ فى المعارضة يشغل مقاعدها فى مجلس الشيوخ ، وكان له عدد وافر فيها ، بخلاف مجلس النواب ، وقد تضامنت معهم (عن عقيدة) فى المعارضة ، وفى خطبتى الأولى التى ألقيتها فى المجلس بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ لمناسبة الرد على خطاب العرش نوهت إلى أنهم فيما مضى (سنة ١٩٢٤) كانوا

(١) كان اسمها من قبل دائرة فارسكور وعدل الى كفر بدواى سنة ١٩٣٨ ، ثم عاد اسمها القديم (دائرة فارسكور) سنة ١٩٤٩

لا ينظرون بعين الارتياح إلى مواقفنا كمعارضين ، وها قد دارت الأيام فجمعتنا صفوف المعارضة ، وكانت خطبتى تحمل فى طياتها معنى عتابهم على محاربتهم لى فى الماضى ، قلت فى هذا الصدد ما يأتى :

« زملائى الأعزاء ! أرجو أن تسمحوا لى وأنا أقف بينكم لأول مرة أن أرجع قليلا إلى ذكريات الماضى . لقد كنت عضواً فى مجلس النواب الأول سنة ١٩٢٤ ، ووقفت مثل هذا الموقف مبديا آرائى وملاحظاتى على خطاب العرش ، وقد ألقاه وقتئذ المغفور له سعد زغلول باشا ، وكانت الحياة البرلمانية فى مستهل عهدها ، وتقاليدها جديدة علينا ، ففكرت ملياً مع طائفة عزيزة من النواب فى أى خطة نسلكها فى البرلمان ، فاتفقنا على أن تكون خطتنا هى الدفاع عن المبادىء التى نؤمن بها والتى صارت جزءا من حياتنا السياسية ، وأن نؤيد الوزارة فى كل مايتفق وهذه المبادىء وفى كل ما تعمل لصالح البلاد ، وأن ننقدها بالرفق واللين فيما نعتقد أنها أخطأت فيه . وقد اصطلح الناس على تسمية هذه الخطة بالمعارضة، فرضينا بهذه التسمية ، إذ جعلناها خالصة لوجه الله والوطن ، ودار الجدل الطويل وقتئذ على المعارضة فى ذاتها ، هل هى لازمة أم غير لازمة ، نافعة أم ضارة ، ثم جاءت انتخابات سنة ١٩٢٥ لمجلس النواب الثانى ، فانتخبت فيه ولكن لم يطل عهده كما تعلمون ثم انقطعت صلتى بالحياة البرلمانية من الناحية الرسمية ، مع استمرارها من الناحية الروحية والفكرية ، إلى أن انتخبت فى أكتوبر الماضى عضواً بمجلسكم الموقر ، فلما زرت معاهد البرلمان لأرى مدى التغييرات التى طرأت عليها فى خلال هذه السنين رأيت الأوضاع هى هى ، غير أنى لاحظت أن قاعة فخمة قد أعدت للمعارضة فى مجلس النواب ، وقاعة فخمة أخرى قد أعدت للمعارضة فى مجلس الشيوخ ، وهذا هو الشىء الجديد ، وهكذا بعد أن كانت فكرة المعارضة موضع القيل والقال ، والجدل والحوار ، صارت نظاما مستقراً معترفا به من الجميع ، وقد زادنى هذا التطور اعتقاداً بأننا كنا على حق سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ ، وأن المعارضة مادامت تنشد الحق والمصلحة الوطنية هى ركن من أركان الحياة النيابية ، وهى خير معوان للحكومة فيما تضطلع به من الأعباء الجسام »

ثم حملت على معاهدة سنة ١٩٣٦ وذكرت إهدارها للجلاء ، وإقرارها الوضع الباطل فى السودان وقلت فيما قلت : « أنا لست فيما أقول نظريا ، بل إنى أستلهم آرائى من الشاهدات الدولية التى نراها كل يوم ، فالذى نشاهده أن معاهدات التحالف أو الصداقة أو مواثيق الضمان بين انجلترا وغيرنا من الدول التى تربطها بها المصالح المشتركة قائمة على أساس عدم وجود قوات حربية بريطانية مستديمة فى تلك البلاد ، فتطبيق هذه القاعدة يقتضى أن يكون الجلاء هو أساس التحالف والتعاون بيننا وبين بريطانيا ، لقد تعاهدت بريطانيا مع تركيا كما تعهدت لليونان ورومانيا وغيرها بمساعدتها فى رد أى اعتداء عليها ، ومع ذلك لم يكن فى أى عهـد لها مع هـذه الدول وجود قوات حربية بريطانية مستديمة فى أراضيها ، وغير خاف أن اليونان ليست أكثر منا قوة ولا أعز نفراً ، ولا هى أقل استهدافا لخطر الغزو الخارجى ، ومع ذلك لم يقل أحد أن درء هـذا الخطر يكون بوجود قوات مستديمة لبريطانيا فيها ، ولا يمكننا ونحن من المؤمنين بمبدأ الجلاء أن نقر الوضع الحالى للتحالف وكذلك لا نقر الوضع الحالى للسودان كما هو وارد فى المعاهدة ، إن الأساس الصحيح للتعاون بين الدول التى تحترم استقلالها هو ماصرح به المستر تشمبرلين فى مجلس العموم البريطانى يوم ١٢ ابريل

الماضى (١٩٣٩) إذ قال إن كل عمل يهدد استقلال اليونان ورومانيا وترى اليونان أو رومانيا أن مصلحتها الحيوية تقضى عليها بمقاومته بقواها الوطنية هو عمل يلزم الحكومة البريطانية بأن تقدم فى الحال المساعدة للحكومة اليونانية أو الحكومة الرومانية ، هذا الأساس هو الذى نريده ونبغيه »

ثم تكلمت من الناحية الداخلية على « وجوب تقوية الجيش وربط النهضة الحربية بالنهضة الاقتصادية وأن من أولى مظاهر هذا الارتباط أن يستوفى الجيش جميع حاجاته من ملبس ومأ كل وأسلحة ومدافع ومهمات وذخائر من موارد البلاد ، وبذلك يتم للجيش الطابع القومى طابع الاستقلال والكرامة وتنشأ فى البلاد صناعات حربية وغير حربية تتسع بها آفاق النهضة الاقتصادية وتجد الأيدى العاملة والرؤوس المدبرة مجالا جديداً للعمل والانتاج ، وبهذه الوسيلة تكون ملايين الجنيهات التى يقتضيها الدفاع الوطنى بمثابة رؤوس أموال تستثمر فى البلاد وتزيد من رخائها وثروتها ولا تكون نفقات الدفاع وتكاليفه عبئا على الميزانية وعلى البلاد كما يتوهم البعض ، بل تكون سبباً لتقدمها الصناعى والعمرانى ، أو بعبارة أخرى يجب أن يتم الانسجام بين الدفاع الوطنى والاقتصاد القومى ، وإنى لأرجو أن تعنى الوزارة بهذه الناحية كل العناية ، وإذا كانت مصر فى عهد محمد على قد كفلت بمواردها ومصانعها حاجات الجيش بأ كملها فأولى بها وقد خطت فى ميادين العلم والتقدم هذه الخطوات الواسعة أن تكفل حاجات جيشها الحديث بنفس هذه الطريقة »

ثم تحدثت عن التعاون حديثاً طويلا ودعوت الوزارة الى العناية به

وإذ كان كلامى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ طعناً فى مشروعيتها وصحتها فقد انبرى لى أحد الشيوخ الوفديين فى الجلسة مدافعاً عنها وقال : « إنه لا يصح أن نتجاهل الحقائق ، ويكفى (فى نظره) أن يعترف الأجنبى فى المعاهدة بأن احتلاله انتهى وأنه بعد عشرين سنة نقوى فيها جيشنا ونستطيع بعدها أن نحافظ على قناة السويس التى هى مهمة لنا ومهمة له (كذا) يكفى أن يخرج حينئذ من البلاد بلا رجعة . وإذا قال هذا الأجنبى ساعتئذ (أى سنة ١٩٥٦) لا ، أمكننا أن نحتكم فى هذا الأمر إلى عصبة الأمم ، وكلام حضرة الزميل المحترم (مشيراً إلىّ) رجوع إلى الماضى واعتراض على معاهدة نظرتها الأحزاب كلها فى جبهة متحدة ومن أجل هذا سميت وثيقة الشرف والاستقلال ، ولم يكن فى الامكان الحصول على أفضل مما حصلنا ، ومع هـذا فيمكن أن نحصل على خير من هذا بفضل جهود المصريين وما يعملونه فى تأييد الحليفة وفى العمل الجدى المشترك معها وهو الانتصار للديمقراطية »

وكان كلام حضرة الزميل الوفدى انتصاراً لانجلترا وإبرازاً للتمسك بالمعاهدة دون أى مقتض

معاهدة سنة ١٩٣٦

ومناداتى ببطلانها فى البرلمان

كان حديثى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مجلس الشيوخ أول حملة برلمانية على مشروعية المعاهدة بعد إبرامها ، حقاً إنها كانت موضع الطعن والحملات عليها من المعارضين أثناء عرضها على البرلمان ،

ولكن بعد أن قرر البرلمان قبولها هدأت الحملة عليها مؤقتاً بوصف أنها صارت قانوناً من قوانين الدولة

وقد تابعت الحملة على المعاهدة فى مختلف المناسبات

ففى جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ فى عهد وزارة على باشا ماهر تناقش المجلس فى موقف مصر بعد دخول ايطاليا الحرب ، واستمع فى جلسة سرية الى بيان رئيس الوزراء ومناقشات الأعضاء، وأصدر بجلسة علنية القرار الآتى :

« بعد سماع البيان الذى ألقاه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء يقرر المجلس تأييده لهذا البيان كما يؤيد استمرار الحكومة فى تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية فى حدود معاهدة الصداقة والتحالف »

فاعترضت على الشطر الأخير من القرار ، وأثبت اعتراضى عليه بالجلسة ، وأعلنت عدم موافقتى عليه

ولما استقالت وزارة على باشا ماهر فى يونيه سنة ١٩٤٠ على أثر التدخل البريطانى وتألفت وزارة حسن صبرى باشا نوقش بيانها الوزارى بجلسة ٤ يوليه سنة ١٩٤٠ ووقفت منها موقف المعارضة ، وبنيت معارضتى على أنها جاءت فى أعقاب تدخل أجنبى اضطر الوزارة السابقة (وزارة على ماهر) الى الاستقالة وأنها أعلنت فى بيانها أن علاقة مصر ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروحها ونصها ، وقلت فى هذه الجلسة : « إن تأييد الوزارات أو عدم تأييدها يرجع الى أمرين : أولهما الملابسات والظروف التى تألفت فيها الوزارة ، وثانيهما مناهجها ومبادئها »

وبعد أن شرحت كيف أن استقالة الوزارة السابقة كانت نتيجة تدخل أجنبى ، عرجت على الأمر الثانى وقلت : « ومن ناحية أخرى فأنا لا أؤيد الوزارة لأنها تقوم على أساس يخالف مبدئى بصفتى عضواً فى الحزب الوطنى ، ولا شك أن حضراتكم تعلمون رأينا فى معاهدة التحالف التى أبرمت سنة ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا فى العلاقات التى يجب أن تكون بين مصر وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التى يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء الذى طالما دعونا وما زلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن دعاة هذا المبدأ القويم أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

وهنا أراد رئيس الجلسة (سليمان باشا السيد سليمان وكيل المجلس) أن لا أسترسل فى هذا الحديث قائلا : « أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يخرج عن الموضوع وأن يقصر كلامه على بيان الوزارة »

فقلت : « إنى أتكلم فى بيان الوزارة الذى جاء فيه أن علاقتنا وبريطانيا العظمى سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها ، وهذا الأساس لا نقره بحال »

وعندئذ تدخل حسن صبرى باشا رئيس الوزارة قائلا : « لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على

احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه »

فأجبته : « أنا لا أزال متمسكا برأيي . ولقد كنت دائماً ممن عارضوا معاهدة الصداقة والتحالف ، والأحزاب والجماعات تطالب الآن (١٩٤٠) بالجلاء وهو الرأى الذى طالما نادى به الحزب الوطنى من قديم وحققت الأيام صحته ، فلا يليق بنا فى الوقت الذى اتفقت فيه الأحزاب والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلاء ، أن نتخلى عنه ، ولايتفق مع مبادىء الحزب الوطنى أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

ثم عاد رئيس الوزارة يجابهنى باليمين التى أقسمتها قائلا : وماذا يقول حضرة الشيخ المحترم فى اليمين التى أقسمها على احترام قوانين البلاد ؟

وهنا تدخل المرحوم الأستاذ يوسف الجندى (وكان بينى وبينه ود متبادل) ورد على اعتراض رئيس الوزارة قائلا : « إن القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون ما أوطلب تعديله » وقلت معقباً : « نعم ، ولى أن أعترض على أى قانون وأطلب تعديله أو إلغاءه » ثم قلت مخاطباً الأعضاء : « إخوانى الأعزاء ! إن المبادىء التى يدين بها الحزب الوطنى والتى أثبتت الأيام صحتها هى ذلك التراث الوطنى المقدس الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلايجوز لنا أن نتنازل عنها أو نتراخى فى التمسك بها » ، وانتهت المناقشة عند هذا الحد

ولما تناقش المجلس بجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ فى خطاب العرش على عهد وزارة حسين سرى باشا لم أقر مشروع لجنة الرد على الخطاب ، وقد حصلت المناقشة فى جلسة سرية وأبديت وجهة نظرى فى بطلان المعاهدة ، وعندما عرض مشروع اللجنة لأخذ الرأى عنه بالجلسة العلنية لم أوافق عليه ، وقلت ما نصه : «للأسباب التى أبديتها فى الجلسة السرية لا أوافق على مشروع الرد المقدم من اللجنة »

وخلاصة هـذه الأسباب (وهى مدونة تفصيلا فى محضر الجلسة السرية) أن خطاب العرش ومشروع الرد عليه كما وضعته اللجنة يحتويان على إقرار الأساس (أساس المعاهدة) الذى يتنافى مع الاستقلال ومن ثم لا أوافق على الخطاب ولا مشروع الرد عليه ، وقلت فى تأييد وجهة نظرى:

« لقد اعترضنا كثيراً على أساس التحالف بين مصر وبريطانيا كما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فكانوا يقولون عنا أننا متطرفون أو متطيرون ، وها هى الحوادث تنطق بأننا كنا معتدلين فيما قلناه وتوقعناه ، ولا أدرى ما هى مصلحة البلاد فى كتمان الحقائق عنها أو تصوير الأمور على غير حقيقتها ، إن الوضع الصحيح للتحالف أو التعاون هو ما نراه بين بريطانيا واليونان ، نريد أن يعاملونا كما عاملوا اليونان قديماً وحديثاً ، لقد ساعدوها على استرداد استقلالها منذ نيف ومائة عام، وتركوها طول هـذه المدة مستقلة استقلالا صحيحاً ، تركوها تعتمد على نفسها وتؤلف جيشها وأسطولها ، تركوها تقوى وتنمو وتنهض ، وساعدوها على توسيع أملاكها ، وكانوا كلما تعرض استقلالها للخطر هبوا لنجدتها ، وحاربوا من أجلها ، ومع ذلك لم يكن من شروط التحالف أو التعاون بينهما قديماً أو حديثاً أن يكون لانجلترا فى أي جزء من أراضى اليونان قوات حربية مستديمة فى

حالتى الحرب والسلم كما هو الحال عندنا ، ولا أن تقتسم وإياها السيادة وتستأثر بالحكم فى أى جزء من بلادها كما هو الحال فى السودان ، فهذا النوع من التحالف أو التعاون ، هذا النوع السليم الصحيح ، هو الذى أنتج دولة قوية هبت للدفاع عن الدمار ضد الغزو الايطالى ، لأنها تعتقد حقاً أنها تدافع عن الاستقلال لا عن الاحتلال

«أنا لا أتصور استقلالا بغير الجلاء ، ولا أتصور احتلالا مهما كان شكله بغير تبعية ، ولا أتصور تحالفاً بين دولتين مستقلتين يقوم على غير أساس الجلاء ، إلا إذا تنازلت إحداهما عن الجلاء ، أوعن جوهر الاستقلال ، هذه هى الحقائق ، هذه هى المسميات ، أما الأسماء فما أكثرها (إن هى إلا أسماء سميتموها) »

وعندما نظر المجلس بجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ (فى عهد وزارة حسين سرى باشا أيضاً) استجواب حافظ رمضان باشا فى الاعتراض على تصريح المستر تشرشل الذى ألقاه فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ وأخذ فيه على ايطاليا أنها هاجمت مصر وهى (تحت الحماية البريطانية) قلت فى هذا الاستجواب :

« يهمنى أن أبين لحضراتكم وجهة نظر الحزب الوطنى في هذا الموضوع ، ولا أريد أن أكرر ما قلت فى الجلسة السرية التى عقدت فى الشهر الماضى ، بل أقرر أنى اعترضت بكل قواى على تصريح المستر تشرشل ، والذى أريد أن أقرره الآن أن اعتراضى على هذا التصريح ينطوى أيضاً على اعتراضى على المعاهدة ، واسمحوا لى أن أبين أن وجهة نظر الحزب الوطنى لا تقر المعاهدة لأنها تتنافى مع الجلاء وهو من المبادىء الاساسية للحزب الوطنى كما تتنافى مع ارتباط السودان بمصر ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، لهذا نحن نعترض على التصريح وعلى التفسير الذى لابسه وقد رفضنا المعاهدة وتنفيذها ، وقد كان موقف الحزب الوطنى موقف المعارضة من كل الوزارات التي قامت على تنفيذ المعاهدة »

وبجلسة ٣ يونيه سنة ١٩٤٢ التى نوقش فيها خطاب العرش على عهد وزارة النحاس حدثت مناقشة طويلة بينى وبين رئيس المجلس (على زكي العرابى باشا) ووزير العدل (صبرى أبو علم باشا) فى شأن المعاهدة ومشروعيتها

فقد قلت رداً على خطاب العرش : «إن خطاب العرش قد أغفل ـ وبعبارة أصح أهدر ـ نقطتين جوهريتين فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة ، الأولى خاصة بالجلاء ، والثانية خاصة بالسودان . وإنى ألاحظ دائما على خطب العرش ظاهرة تستوقف النظر ، هى أن كل خطاب عرش لا يخلو من التنويه بأن الوضع الحالى للبلاد والذى يجب أن تقوم عليه كل حكومة هو معاهدة التحالف والصداقة المبرمة سنة ١٩٣٦ ، مع أن لنا مندوحة فى أن نتجاوز عن هذه النقطة ، لأنها ليست نقطة جوهرية فى خطاب العرش ، ولا ضرورة لذكرها ، وأول ما اعترض عليه أن خطاب العرش ذكر هذا الوضع وأنا موقن أنه ينقض ركنا جوهريا من أركان الاستقلال والسيادة العامة ، وهو الركن الخاص بالجلاء ، لا أقول هذا لمجرد الكلام فى النظريات بل أذكره على أنه حقائق ثابتة يجب أن توضع موضع الاعتبار ، لأننا إذا قارنا بين هذا الوضع الذى فى مصر ووضع التحالف

القائم بين بريطانيا العظمى وحلفائها مثل أمريكا وتركيا واليونان وغيرهم فاننا لانجد فى أى معاهدة من هذه المعاهدات نصاً يبيح لها استدامة بقاء قواتها الحربية في بلاد حليفتها فى أيام السلم وأيام الحرب كما هو الحال فى مصر »

وهنا قاطعنى رئيس المجلس (على زكى العرابى باشا) قائلا : « هل يعترض حضرة الزميل المحترم على المعاهدة ؟ »

فأجبت قائلا : « لى هـذا الحق ، وأريد أن أنتقد السياسة العامة للحكومة ، وإذا قيل لى بأن هذا يتعارض مع كونها أقرت بقانون فانى لا أوافقكم على اعتبارها قانونا ، ومع ذلك فان كل القوانين عرضة للمناقشة فيها فى البرلمان تمهيداً لتعديلها أو إلغائها »

فاعترض على أيضاً صبرى أبو علم باشا قائلا: إننا الآن فى صدد مناقشة خطاب العرش لا فى صدد الكلام عن المعاهدة

فقلت: « إن موضوع كلامى فى خطاب العرش ينصب على الجلاء والسودان وأرجو أن تتركونى أتكلم ، لأنى تكلمت فى عهود سابقة عن هذا الموضوع ولم يعترض علىّ أحد ، فلا يصح أن يضيق صدركم الآن بما لم يضق به صدر تلك العهود »

واستمرت المناقشة من الجانبين سجالا إلى أن قلت : « ان الركن الثانى هو مسألة السودان ، وهذه مسألة ليست بالهينة ، لأن السودان هو نصف المملكة المصرية ،ورضاؤنا عن الوضع الحالى للسودان يعتبر منا اقراراً لسيطرة دولة أخرى على هذا النصف من المملكة وهو كما قلت مكمل لها»

فقال رئيس المجلس مرة ثانية : « هل حضرة الزميل المحترم يعترض على المعاهدة ويرغب فى تعديلها ؟ »

فقلت : « أظن أن حضراتكم تعلمون رأيى فى المعاهدة ، فأنا لم أقبلها ولم أقرها فلا تحاجونى بالمعاهدة »

وقال صبرى أبو علم : « اذا كان حضرة الزميل المحترم يريد أن يتكلم عن المعاهدة فالطريق الذى يجب أن يسلكه هو أن يقدم اقتراحا بما يريده ، لأننا لو أبحنا المناقشة فى المعاهدة فى كل مناسبة لما انتهينا من ذلك »

فانبرى بهى الدين بركات باشا يدفع عنى هذه المقاطعات وقال : إن « لكل نائب ولكل شيخ الحق كل الحق عند مناقشة خطاب العرش أن يدلى بما يعن له من الآراء وأن يناقش كل مسألة يريد أن يعرض لها ، وأنا وإن كنت لا أوافق حضرة الزميل المحترم على بعض آرائه لكنى أرى أن من حقه المطلق أن يعارض أية سياسة سواء أكانت متعلقة بالمعاهدة أم غير متعلقة بها» ، إلى أن قال: « أقول إنه لاحرج عليه في ذلك مطلقاً ، ويجب أن نصغى اليه ولا نقاطعه، لأن لكل أقلية حقوقاً يجب أن تحترم ، إن النظام البرلمانى لم يوجد إلا لكى يفسح المجال للأقليات ليكون لها صوت محترم يسمع ، لأن هـذا هو أبرز فارق بين الحكم الدكتاتورى والحكم الديمقراطى ، أما القول

بتقديس معاهدة أو تقديس رأى سياسى معين أياً كان فهذا ليس من النظم البرلمانية أو الديمقراطية فى شىء ويجب أن يستبعد من الأذهان »

وهنا عاد رئيس المجلس إلى الاعتراض قائلا : « إن المسألة ليست مسألة الكلام عن الأقلية أو الأغلبية ، ولكن نحن فى صدد مناقشة رأى فى ذاته ، وقد طلبت من حضرة الزميل المحترم أن يحدد رأيه : هل يريد الاعتراض على المعاهدة أو على تنفيذها ، أو هل له رغبة فى تعديلها ؟ طلبت منه أن يحدد أقواله بالدقة حتى يتيسر لنا متابعة آرائه »

فقلت : « أنا أعترض على المعاهدة »

وهنا قال صبرى أبوعلم : « اعترضت ولا أزال أعترض على أن تدور المناقشة على أساس تجاهل معاهدة عقدناها وأقرها البرلمان لأنها تتضمن سياسة ارتبط بها شرف مصر (تأمل !!) ، أما أن تتخذ من خطاب العرش وسيلة للطعن على معاهدة أقررناها ومتوجة بامضاء جلالة الملك فهذا الوضع لا يمكن أن تقره الحكومة ، أما الاقتراح بالتعديل أو الالغاء فبابه مفتوح »

وانتهيت من كلامى إلى أنى لا أقر خطاب العرش ولا مشروع الرد عليه

وكان موقف حكومة الوفد فى هذه المناقشة موقف تأييد ودفاع وتدعيم للمعاهدة التى أهدرت الجلاء ووحدة وادى النيل

وبجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ لمناسبة الرد على خطاب العرش أيضاً ـ فى عهد الوزارة الوفدية ـ قلت فى الرد على هذا الخطاب :

« أنتقل الآن إلى القسم الخارجى من خطاب العرش ، إن نقطة الارتكاز فيه هى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحضراتكم تعلمون وجهة نظرنا فيها ، وهى أننا لم نقبلها ولم نقرها لأنها تتعارض مع الجلاء الذى هو أساس مبادئنا ، وتتعارض مع ارتباط السودان بمصر ، فتعارضها مع هذين المبدأين الأساسيين جعلنا نقف منها هذا الموقف ، والجلاء فى نظرنا مرادف للاستقلال ، وأرجو ألا يتطرق الى بعض الأذهان أننى اذ أتكلم فى هذه النقطة أنشد الخيال ، لا ياحضرات الزملاء ! أنا أتكلم عن عقيدة وعن حقيقة ثابتة ، وأضيف الى ذلك أنكم أدرى بأن التطورات الدولية التى ستعقب هذه الحرب ستكون فيما أعتقد محققة لهذه المبادىء ، كمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل السياسية والتاريخية والجغرافية ، ولا أخفى على حضراتكم أن من ضمن أسباب الحروب التى تشكو منها الانسانية نزعة الاستعمار ، نزعة تغلب القوى على الضعيف ، وهذه النزعة بدأ يظهر لها خصوم أقوياء فى صفوف الديمقراطية ، وهم يعتقدون بحق أن سلام العالم وراحته وطمأنينته لا تتحقق الا بالعدول عن هذه النزعة ، لأن ما كان يصلح فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يعد يصلح مطلقاً لهذا العصر ، بل إن هذه النزعة كانت سبباً فى تقلقل السلام فى العالم ، فما علينا الا أن نتمسك بمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل ، وسيأتى اليوم الذى يتحقق فيه هذا المبدأ »

وقلت يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ فى جلسة الرد على خطاب العرش أيضا :

« لقد استوقف نظرى فى خطاب العرش ماجاء فى ختامه من أن مصر أو الشعب المصرى

يحرص كل الحرص على أن يتمتع باستقلاله تاما كاملا لاتشوبه أية شائبة ، وقد تساءلت عندما سمعت هذه الفقرة وتلوتها مرة أخرى فى خطاب العرش ، كيف يمكن أن يتحقق الاستقلال تاما لاتشوبه أية شائبة بدون الجلاء ؟ إن الاستقلال الصحيح لايتحقق ولا يكون تاما كاملا لاتشوبه أية شائبة الا اذا تحقق الجلاء

« ياحضرات الزملاء الأعزاء ! لقد دافعت غير مرة عن قضية الجلاء من فوق هـذا المنبر ، وأرانى أشعر كل يوم أنا وزملائى أننا انما ندافع عن قضية عادلة حقة ، قضية هى لب الاستقلال وجوهره ، ولا يمكن مطلقاً أن بلداً من البلدان يتمتع باستقلاله تاما كاملا لاتشوبه أية شائبة الا اذا تحقق الجلاء فعلا ، ولا تظنوا أيها السادة أن مثل هـذه الدعوة والمجاهرة بها تسىء الى الصداقة بين مصر وبريطانيا ، فان الصداقة الحقيقية هى التى تبنى على الاحترام المتبادل للحقوق بين الأمم ، وهذا هو الأساس الصحيح للصداقة بين الأمم ، هذا هو الاساس الذى يجب أن يبنى عليه نظام العالم الجديد

« وفى الواقع ، أيها السادة ، إذا لم يكن قد حان وقت الجلاء منذ زمن وإذا لم يحن وقت الجلاء عندما يتقرر مصير الشعوب فمتى يحين ؟

« إذا رجعنا إلى كتاب المستر جلادستون الذى أرسله الى المرحوم مصطفى كامل باشا سنة ١٨٩٦ فاننا نراه يقول فيه إن زمن الجلاء قد حان منذ سنين ، فاذا كان هذا التصريح قد صدر سنة ١٨٩٦ من المستر جلادستون وهو رئيس الوزارة البريطانية الذى وقع فى عهده الاحتلال سنة ١٨٨٢ ، وشيخ الأحرار فى انجلترا ، فقوله هـذا له وزنه وله قيمته ، أما نحن أيها السادة فنعتبر أن زمن الجلاء قد حان منذ سنة ١٨٨٢ ، أى من السنة التى وقع فيها الاحتلال ، لأنه وقع بغير مبرر وبغير سبب »

إلى أن قلت : « هناك عنصر آخر يؤيد هذه القضية ، وهو أن تطور الأفكار العالمية واتجاه الشعوب إلى المثل العليا فى خلال هذه الحرب يعتبر وجود قوات حربية أجنبية بصفة مستمرة فى أى بلد من البلاد لا يتفق مع استقلال هذا البلد وكرامته القومية ، فهذا الاتجاه الجديد يؤيد قضية الجلاء ويجعلها قضية ناجحة

« ومهما قيل ـ أيها الزملاء الأعزاء ـ بالنسبة لمصر من أن وجود القوات البريطانية الحربية إنما يقصد به الدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس فلا أظن مطلقاً أن الأوضاع الصحيحة والمنطق السليم يتفقان مع هـذا التعليل ، كما أعتقد أنه لم يعد يتفق مع التطور العالمى الذى أشرت إليه ، والذى لا يسمح مطلقاً بأن تكون العلاقة مع الشعوب مبنية على وجود قوات حربية أجنبية فى البلد المستقل ، خصوصاً أن بريطانيا العظمى قد ارتضت فى معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ ، وفى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، الوضع السليم لضمان حرية الملاحة فى قنال السويس بما لا يتفق مع وجود قوات أجنبية لضمان هذه الحرية ، ذلك لأن معاهدة سنة ١٨٨٨ وهى معاهدة الاستانة التى اشتركت فى التوقيع عليها بريطانيا العظمى قررت أن قنال السويس يجب أن يكون على الحياد ،

وقررت أن الدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس يجب أن يوكل أمره الى مصر والى القوات المصرية ، وكان لها ــ كما نص فى المعاهدة ــ أن تستعين عند اللزوم إذا لم تكن قواتها كافية للدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس ، كان لها أن تستعين بقوات تركية ، فلما جاءت معاهدة لوزان التى أبرمت فى يوليه سنة ١٩٢٣ بين تركيا وبين بريطانيا العظمى وحلفائها أقرت الأحكام الواردة فى معاهدة سنة ١٨٨٨ مع تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر والسودان ، نص على هذا صراحة فى معاهدة لوزان ، ومعنى ذلك انفراد مصر بالدفاع عن حرية الملاحة فى القنال . إذن فالوضع الصحيح الذى ارتضته بريطانيا هو أن قنال السويس يجب أن يكون على الحياد ، وحياد قنال السويس يقتضى حياد الأرض التى يمر بها ، وأن حياد قنال السويس يجب أن يكون فى كفالة مصر وحدها ، لأنه بتنازل تركيا عن كل حق لها بمصر والسودان أصبحت مصر منفردة بمعاهدة دولية بضمان حرية الملاحة فى القنال ، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب أن نطالب به ، فاذا مابقيت جنود أجنبية بحجة الدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس فلا يكون الغرض الحقيقى منها هو هذا ، وإنما يكون لها غرض آخر لا يتفق مع أبسط قواعد الاستقلال ولا مع كرامة البلاد

« أيها الزملاء الأعزاء ، ذكرت ما بحثته قضية الجلاء فى خلال الحرب ، ويلزمنى أن أنوه أيضاً بأن مذكرة المعارضة الأخيرة (١) التى تقدمت إلى بعض المراجع السياسية تؤيد أيضاً قضية الجلاء ، لأن أول المطالب التى طلبتها المعارضة فى هذه العريضة هو جلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية »

وهنا اعترضنى أحد الشيوخ الوفديين قائلا : وهل يمكن المطالبة بالجلاء الآن ؟

فأجبته بكل بساطة : « إننا نطالب به منذ سنة ١٨٨٢ »

ثم قلت : « والآن أرجو أن تسمحوا لى بأن أقول بهذه المناسبة إن هذا المطلب تقاربت الأحزاب على المناداة به ، أما نحن المعارضين القدماء فنعتبر الجلاء مبدأ لا مطلبا فحسب ، ونعتبره عقيدة لا وسيلة للمعارضة فحسب ، هو وسيلة للمعارضة ولكنه إلى جانب ذلك عقيدة ، وهو مبدأ ، ولذلك فاننا لانقبل المعاهدة بدونه »

وهنا اعترضنى محمد صبرى أبو علم باشا (وزير العدل) قائلا : « هذا إذا كانت المعاهدة لاتزال معروضة »

فقلت : « سواء أكانت معروضة أم غير معروضة فانا لا نقبل المعاهدة بدونه »

وبجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أعلنت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باطلة وكذلك اتفاق سنة ١٨٩٩

وقلت بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٧ لمناسبة تصرفات الحاكم العام للسودان (الجنرال هدلستون) : « قد يقال إن اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ قد صححت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنا أقول إنها لم تصحح أبدا ، وما زال البطلان لاحقا بها ، كما أنه لايزال لاحقا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن هذه

(١) انظر نصها والحديث عنها فى الجزء الثالث من كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) ص ١٣٥

المعاهدة تتعارض مع الأوضاع الدولية القديمة والحديثة التي لا تسوغ مطلقاً الضغط على شعب من الشعوب لأنه أعزل من السلاح وإكراهه على توقيع اتفاقية أو معاهدة ضده ، وهـذه الأوضاع التي أشرت اليها مازالت قائمة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز لدولة أن تنتهز وجود جيوشها في أرض دولة أخرى وتنتزع منها معاهدة أو اتفاقية ، أتريدون ياحضرات الزملاء دليلا على الاكراه الواقع على مصر عندما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ أولا كان الاحتلال قائماً في هذه الفترة وما زال قائماً مع الأسف ، ولا شك أن الاحتلال يفسد الرضا والتعاقد ، وقد أبرز هذا الاكراه بطريقة لبقة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا حينما كان يتفاوض مع السير تشمبرلن وزير خارجية انجلترا سنة ١٩٢٧ وكان الحديث سجالا بينهما في أنه يجب أن تقبل مصر مشروع المعاهدة ، فماذا قال تشمبرلن للمغفور له ثروت باشا ؟ لقد ورد هذا في الكتاب الأخضر الذي نشره ثروت باشا في أعقاب سنة ١٩٢٧ ، قال السير أوستن تشمبرلن للمرحوم ثروت باشا ما يأتي : إن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي وجدت فيها كل من مصر وانجلترا تلقاء الأخرى وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ، فان كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى الى تسويتها بالقوة »

وهذا معناه أنه اذا لم تقبل مصر المعاهدة المعروضة عليها فستكون علاقة انجلترا معها عرضة لأزمات تضطر انجلترا الى أن تتدخل لتسويتها بالقوة ، أليس في هذا معنى الاكراه والغصب الذي تواجهنا به انجلترا لكي تضطر حكومة مصر الى قبول المعاهدة المفروضة ؟ أقول هذا حجة لمن قبل المعاهدة في سنة ١٩٣٦ للتحلل منها ، وقد كنت ومازلت معارضاً لها ، من الذي يلومنا أو يحتج علينا بهذه المعاهدة ومقدماتها ترجع الى سنة ١٨٨٢ وكل الدلائل تدل على أنها أخذت من الحكومة المصرية بطريق الضغط والاكراه ، فهي اذن باطلة ولا نلتزم بها أصلا »

وقلت بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ : « لقد قال الانجليز إن كل اتفاق يعقد في ظل الاحتلال باطل ، ولقد كان الاحتلال موجوداً ، والاحتلال هو رمز الإكراه ، وقبول مصر هذه المعاهدة في ظل الاحتلال يعتبر اكراها وهو لا يلزم مصر بشيء »

زملائي في المناداة ببطلان المعاهدة

كنا نحن ممثلي الحزب الوطني في البرلمان لا نفتأ ننادي في مختلف العهود والدورات ببطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ ،اذ هي وليد الغصب والاكراه ، نادى بذلك في مجلس الشيوخ حافظ رمضان باشا وأنا ، كما نادى به في مجلس النواب محمد محمود جلال بك وفكري أباظة باشا وعبد العزيز الصوفاني بك ، كان هذا النداء الذي تكرر منا عاماً بعد عام دعوة خالصة للانتقاض على المعاهدة والتحلل منها ، والحمد لله أن جعل الامة مع الزمن تتقبل هـذه الدعوة بقبول حسن وتتخذ من هذا البطلان شعارا لها في جهادها لتحقيق أهدافها

التعاون والحركة التعاونية

اعتنقت التعاون منذ سنة ١٩٠٨ ، وساهمت فى الحركة التعاونية بارشاد المرحوم عمر بك لطفى مؤسس التعاون فى مصر وتوجيه المرحوم محمد بك فريد الذى وجه الحركة الوطنية الى الانشاء والاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، الى جانب الجهاد السياسى ، ومن يومئذ لم تنقطع جهودى فى خدمة النهضة التعاونية

بدأ التعاون شعبياً سنة ١٩٠٩

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونا للتعاون وأنشىء فى تلك السنة قسم التعاون بوزارة الزراعة (مصلحة التعاون الآن وتتبع وزارة الشؤون الاجتماعية) ولكن هذا القانون جعل النظام التعاونى حكومياً بحتاً ، وهو مالا يتفق والروح التعاونية ، إذ هى فى أصلها روح شعبية ، ويجب أن تبقى كذلك ، هذا الى أن هذا القانون كان مقصوراً على التعاون الزراعى

التعاون فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤

انتهزت فرصة دخولى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ فأديت تحت قبته ما استطعت من خدمات للتعاون

لجنة التعاون والشؤون الاجتماعية

فاقترحت بجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة جديدة تضاف إلى اللجان التى انتخبها مجلس النواب ، تسمى (لجنة التعاون والشؤون الاجتماعية) ، وقد أجل المجلس النظر فى هذا الاقتراح الى جلسة ٣٠ مارس وفيها شرحته وقلت ضمن ماقلت : « إن اللجنة المالية لايمكنها أن تنظر فى شؤون شركات التعاون لأنها على أنواع مختلفة فمنها شركات التعاون الزراعى وشركات التعاون المنزلى وشركات التعاون المالى والصناعى ، والتعاون فى الحقيقة هو ركن كبير من أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى كافة البلدان ، وقد دخل بلادنا منذ أكثر من اثنى عشر عاما ، ولكن حركته بطيئة جداً لأنه لايوجد تشريع خاص بالتعاون ولا يوجد نظام يضمن مساعدة الحكومة له ، فاذا ألفت لجنة خاصة للتعاون يكون الغرض منها أن تبحث فى الاقتراحات والمشروعات الخاصة بالتعاون على أنواعه الزراعى والمنزلى والمالى فان ذلك يكون داعياً لزيادة الفائدة المرجوة من هذا النظام ، إن بلادنا محتاجة كل الحاجة الى انشاء التعاون ، وقد اهتم كثير من المجالس النيابية فى أوروبا بنظام التعاون وأنشأت لجانا خاصة به ، وأذكر أن مجلس نواب فرنسا أنشأ سنة ١٩١٥ لجنتين ، لجنة « التبصر الاجتماعى » prévoyance sociale وتختص بكل المسائل الاجتماعية ، والثانية واسمها « لجنة العمل » وتختص بالصناع والعمال ، وأعتقد أنه يمكن أن يكتفى بلجنة واحدة تبحث فى كل ذلك ، وإنشاء هذه اللجنة يدل على زيادة عناية الأمة بأعمال التعاون ، ولذلك أعرض اقتراحى هذا وأطلب أخذ الرأى عليه »

وبعد مناقشة وجيزة وافقت أغلبية المجلس عليه ، وتم تأليف اللجنة بجلسة ٧ ابريل سنة ١٩٢٤

أخذت لجنة التعاون تؤدي مهمتها في جد ومثابرة ، فعقدت إحدى عشرة جلسة في بحث القانون القديم للتعاون (رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣) الذي أحيل على البرلمان ضمن القوانين التي صدرت قبل انعقاده ، وقد قررت اللجنة التعديلات التي رأتها كفيلة باصلاح هذا القانون وسد مافيه من النقص ، وأتمت وضع مشروع قانون متضمناً هذه التعديلات ، وقررت أيضاً وجوب تخصيص مبلغ ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لاقراضها بدون فائدة لشركات التعاون الزراعية المؤلفة وفقاً لأحكام القانون الجديد ، وانتخبتني مقرراً لهذا القانون ، فأرسلت في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ خطابا باسم اللجنة الى رئيس مجلس النواب (أحمد مظلوم باشا) أرفقت به مشروع القانون ورجوت منه في الخطاب « أن يعرض المشروع على المجلس في جلسة قريبة حتى يتم في هذا الدور الحالى (دور سنة ١٩٢٤) تقرير مشروع قانون التعاون الزراعي الذي تنتظره البلاد منذ سنوات عديدة والذي يؤمل أن ينهض بالحالة الاقتصادية وتنال البلاد الفوائد المرجوة منه »

وذكرت في الخطاب أن اللجنة قررت تخصيص سلفة ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لاقراضها لشركات التعاون الزراعية « ولما كانت الميزانية ستعرض قريباً على المجلس لبحثها وتقريرها فاللجنة تأمل أن تعرضوا معاليكم على هيئة المجلس تقرير هذه السلفة لتخصيصها لشركات التعاون الزراعية التي ألفت أو التي تؤلف طبقاً لأحكام هذا القانون ، هذا ما قررته اللجنة أرفعه لمعاليكم لعرضه مع مشروع القانون على هيئة المجلس لنظرهما بصفة مستعجلة قبل نظر الميزانية ليقرر مايراه »

كتبت (الأهرام) بعددها الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (شركات التعاون الزراعية في مجلس النواب) مقالة لخصت فيها مشروع القانون وقالت : « وينتظر أن يعرض على مجلس النواب في اجتماعه اليوم — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ — ليقرر رأيه فيه »

ولكن المجلس قبل اقتراح حسين بك هلال أحد النواب الوفديين تأجيل النظر في المشروع حتى تفرغ اللجنة المالية من درس الميزانية ، وقد عارضت في هذا التأجيل ولكن ذهبت معارضتي سدى ، وأدركت من هذا التأجيل أنه قد يؤدي الى تعطيل نظر المشروع وتعطيل تقرير السلفة التعاونية الى دور مقبل ، فاقترحت بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ أن لا يفض الدور الحالى (دور سنة ١٩٢٤) قبل النظر في المشروع ، فقبل المجلس اقتراحي في تلك الجلسة وأصدر القرار الآتي :

« يقرر المجلس نهاية الدور الحالى من انعقاده بمجرد الانتهاء من نظر الميزانية وقانون شركات التعاون الزراعية وما يقرر له المجلس صفة الاستعجال من القوانين الأخرى »

ولكن المجلس عدل عن هذا القرار بجلسة أول يونيه وقرر « أن يترك أمر فض المجلس لما تقتضيه ظروف العمل وحكمة جلالة الملك »

وبجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤ اقترحت أن يقرر المجلس فتح اعتماد من المال الاحتياطي بربع مليون جنيه لتسليف شركات التعاون الزراعية في خلال السنة المالية الحالية ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ،

فعارض وزير المالية (محمد توفيق نسيم باشا) فى هذا الاقتراح ، وقرر المجلس إرجاء النظر فيه الى وقت نظر قانون شركات التعاون

ولما عُرض القانون على المجلس بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٢٤ طلب رئيس الوزارة (سعد زغلول باشا) تأجيل النظر فيه الى دور الانعقاد المقبل بحجة أن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه فى تلك الجلسة لغياب وزير الزراعة (فتح الله بركات باشا) ، ولأن وكيل الوزارة عُزل ، فعارضت فى التأجيل وقلت : « إن هذا القانون من اختصاص قسم التعاون ولهذا القسم مدير ومفتش فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات ، ومن مصلحة البلاد القصوى تقرير هذا القانون فى هذا الدور » ، فعقب سعد باشا على معارضتى بقوله : « كنا نود أن ينظر هذا القانون فى الدور الحالى ولكن لا يوجد فى قسم التعاون الموظف الكبير الذى يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزارة أمام المجلس لأن الدستور يقضى بأن لا يمثل الوزارات أمام المجلس إلا كبار الموظفين » ، فوافق المجلس على تأجيل النظر فى القانون الى الدور المقبل . . .

ومعلوم أن مجلس النواب قد حُل فى أوائل الدور المقبل (ديسمبر سنة ١٩٢٤) فلم ينظر القانون ولا تقررت السلفة ، ثم حل المجلس الجديد ثانية فى مارس سنة ١٩٢٥ وعطلت الحياة النيابية

وفى سنة ١٩٢٧ أقر البرلمان قانون التعاون رقم ٢٢ لتلك السنة ، وقد أخذ بمعظم التعديلات التى عرضناها على مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، وهو قانون صالح فى مجموعه إذ جعل التعاون شعبياً وحكومياً معاً ، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لاقامة صرح التعاون فى الريف والحضر

وبجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ ، لمناسبة نظر الميزانية اقترحت إرسال بعثة الى الخارج لدرس نظام التعاون بايطاليا وبلجيكا وهولاندا وارلندا ، فوافق نائب وزير الزراعة على هذا الاقتراح ، وتم تنفيذه

لجنة سنة ١٩٣٩

في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على عهد وزارة على باشا ماهر ألفت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية وهم : الدكتور ابراهيم رشاد بك (باشا) مدير مصلحة التعاون ، وأنا ، ومحمد ذو الفقار بك ، والدكتور أحمد حسين بك (باشا) وكيل مصلحة التعاون وقتئذ ، والدكتور يحيى أحمد الدرديرى ، لبحث كافة الوسائل التى تؤدى الى النهوض بالحركة التعاونية

فبحثنا ملياً على ضوء التجارب الماضية فى خير الوسائل العملية لتحقيق هذا الغرض ، ورأينا أنه يجب علاج هذه الحالة من نواح ثلاث : (١) تمويل الجمعيات التعاونية (٢) الاشراف عليها (٣) تعديل قانون التعاون

والحلول التى عرضناها من جهة التمويل هى إما إنشاء بنك تعاونى مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعى الى بنك تعاونى

أما الاشراف على الجمعيات فقد رأينا أنه أساس ضرورى لنهضتها وانتظام أعمالها وارشاد أعضائها الى حسن ادارتها ، وهذا الاشراف تتولاه مصلحة التعاون ، ولكن ليس لديها الموظفون الكافون للقيام بهذه المهمة ، فان عدد الجمعيات التعاونية كان يبلغ سنة ١٩٣٩ نحو ٨٠٠ جمعية ، ورأينا أنه يلزمنا أن نصل بها الى أربعة آلاف جمعية (١) ولم يكن يتسنى لمصلحة التعاون بنطاقها وقتئذ أن تقوم بمهمة الارشاد والاشراف بالنسبة لهذا العدد الكبير ، وأوضحنا فى التقرير أنه من الضرورى إنشاء تفتيش للتعاون فى كل مديرية قوامه مفتش ومراجع لحسابات الجمعيات أو مراجعان بحسب اتساع المديرية ، ومنظم لكل ثلاثين جمعية ، ونظراً لصعوبة زيادة عدد الموظفين اقترحنا نقل العدد الكافى من حملة دبلوم التجارة العليا بمختلف الوزارات الى مصلحة التعاون ليقوموا بمهمة مراجعى حسابات الجمعيات وأن ينقل إليها بالتدريج العدد الكافى من مهندسى الزراعة ومعاونيها من حملة دبلوم الزراعة العليا من موظفى التفاتيش الزراعية للعمل كمنظمين للجمعيات ، على أن يتولى هؤلاء المنظمون مهمة الارشاد الزراعى ونشر التعاليم الحديثة لوزارة الزراعة والاشراف على عملية مقاومة دودة القطن فى مناطق الجمعيات

قدمنا تقرير اللجنة بهذه المقترحات الى الوزارة فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، وقد نوهت الى هذا التقرير ومقترحاته فى كلمتى بمجلس الشيوخ بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وأهبت بالحكومة أن تعمل بمحتوياته ، وأظن أن هذا التقرير صار مع الزمن موضع التنفيذ تدريجاً ، مما كان له أثره فى اطراد النهضة التعاونية

وبجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ بمجلس الشيوخ لمناسبة المناقشة فى ميزانية الدولة تحدثت عن نصيب التعاون فى الميزانية المعروضة على المجلس والميزانية السابقة ، وأخذت على وزارة الشؤون الاجتماعية عدم عنايتها بالتعاون خلال عامين تقريباً منذ انشائها ، وقلت إن كل ما عملته أنها ألفت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ تلك اللجنة التى كنت عضواً فيها ، وطلبت تنفيذ مقترحاتها

وقد قابل المجلس هذه الملاحظات بتصفيق الاستحسان واغتبط لها التعاونيون ، وإنى أستسمح القارىء أن أورد هنا ما قاله الدكتور ابراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون وقتئذ فى (مجلة التعاون) التى كانت تصدرها المصلحة — عدد يوليه سنة ١٩٤١ — تحت عنوان (الحركة التعاونية فى مجلس الشيوخ) قال :

« إذا ذكرنا عمر لطفى بك بأنه « رائد التعاون » فى مصر الذى كان أول من دعا إليه وأسس جمعياته ، والسلطان حسين كامل بأنه « أبو التشريع التعاونى » فى مصر إذ قدم باسم الجمعية الزراعية فى سنة ١٩١٣ أول مشروع قانون للتعاون ، وفتح الله بركات باشا بأنه «الوزير التعاونى» الذى بعث الحركة التعاونية من مرقدها وأمدها بالقوة والنشاط ، إذا ذكرنا هؤلاء الأعلام التعاونيين فى تاريخ حركتنا المباركة ، فاننا لا ننسى صديقنا الفاضل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك وهو أول من وضع التعاون في مصر وضعاً علمياً وأطلع الأمة على دقائق هذا المذهب الاقتصادى الاجتماعى

---

(١) صار عددها ٢٠٠٠ جمعية (احصاء سنة ١٩٤٥)

الحديث ، على أنه وهو تلميذ عمر لطفي لم يقف جهده في خدمة التعاون عند تأليف أول كتاب عربي فيه[1] ، بلساير الحركة التعاونية في مصر منذ سنة ١٩٠٨ حتى اليوم ، وشاركها نعيمها وبأساءها، ولايزال يرفع صوته عالياً في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، وأقرب ما كان ذلك في جلسة مجلس الشيوخ مساء يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ إذ تكلم في التعاون كلام خبير به عليم بحالته، مطلع على مزاياه وفوائده، واقف على العقبات التي تعترض سبيل تقدمه وانتشاره في هذه البلاد

« هكذا ظل هذا الوطني الكبير والمحامي الشهير والشيخ المحترم ، زهاء ثلاثة وثلاثين عاماً وهو ملازم للحركة التعاونية المصرية ، متصل بها أوثق اتصال ، مجاهد في سبيلها جهاد الأبطال ، أفلا يدل ذلك على إيمان ثابت بالتعاون ونفعه لمصر بل ضرورته لها ؟ لقد ظهرت في خلال تلك الحقبة من الزمن نظريات اجتماعية شتى في نواحي العالم ، وجربت مشروعات ووسائل لا عداد لها لاصلاح أحوال الطبقات ، واطلع الأستاذ الرافعي على ذلك كله وهو العالم المؤرخ ، ولكنه مع هذا لا يزال على إيمانه بفضل التعاون على كل نظام إصلاحي آخر

« وإذا كان في هذا الثبات شهادة للتعاون ، فان فيه أيضاً شهادة لذلك الرجل الثابت على مبدئه التعاوني ، ودلالة على متانة خلقه وشدة وفائه ، وقد يتعدد الأصدقاء، ويتفاوتون مودة وإخلاصاً ، ولكن أفضلهم وأبقاهم هو الصديق القديم ، فهنيئاً للتعاون هذا الصديق » ، ثم أوردت المجلة نص كلمتي بالمجلس ، وعلقت عليها بقولها : « هذا ما قاله الأستاذ الكبير الرافعي بك في التعاون وضرورة العناية به ، وإنا لنرجو أن يكون لكلامه صدى تردده الأرجاء حتى تحظى الحركة التعاونية بالرعاية الواجبة لها والتي لا يمكنها من دونها أن تنهض وتؤتي ثمارها اليانعة ، وقليل بعد ذلك أن نوجه عبارات الشكر الى صديقنا بل صديق التعاون الوفي ، ولكنه شكر تاريخ الحركة التعاونية في هذه البلاد الذي سوف يسجل له بأحرف من نور »

ولمناسبة الرد على خطاب العرش سنة ١٩٤٢ عرجت في كلمتي التي ألقيتها بجلسة ٩ ديسمبر من تلك السنة على التعاون وقلت: «أظن أن حضراتكم سمعتم مني غير مرة كلاما عن مسألة التعاون ربما إلى درجة الاملال ، لقد تكلمت عن التعاون وتأييد النهضة التعاونية ، وكلامي المتكرر في هذا الموضوع لم يكن بدون مقتض، فالظروف أثبتت أن التعاون من أهم الأسلحة لمكافحة الغلاء وسهولة التوزيع ، ولذلك رأينا ـ والحمد لله ـ نهضة طيبة في إنشاء الجمعيات التعاونية ، ونهضة من الوزارة بمعاضدة هذه الجمعيات ، ولكن الذي أرجوه بالحاح من الحكومة أن تعنى عناية خاصة بالرقابة على هذه الجمعيات على أحسن وجه ، فان اهمال الرقابة يؤدي إلى تدهور الجمعيات بمرور الزمن ، والرقابة تكون بزيادة عدد الموظفين المراجعين لحساباتها والمفتشين على أعمالها ، يجب أن تقوى (مصلحة التعاون) التي تقوم بهذه الرقابة ، ويجب على وزارة التموين أن تمد الجمعيات التعاونية بطلباتها في كل شيء لأن إمداد هذه الجمعيات بكل طلباتها من جميع المواد يساعدها على نمو أعمالها، ويزيد الجمهور إقبالا عليها ، لأني أخشى إذا ماتراجعنا في إمدادها وتراخينا في إجابة طلباتها أن يحدث رد فعل سيء الأثر ويؤدي إلى تعثر الحركة التعاونية لاسمح الله »

(١) كتاب « نقابات التعاون الزراعية ـ نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر واوربا »

أول مؤتمر للتعاون

٥ يونية سنة ١٩٤٣

فى سنة ١٩٤٣ أعدت مصلحة التعاون مؤتمراً عاما للتعاون ، واختارت لاقامته مدينة المنصورة باعتبارها عاصمة الدقهلية التى تعد من أولى المديريات فى الاقبال على الحركة التعاونية ، وقد ساهمت فى هذا المؤتمر لأنه من الوسائل العملية الفعالة فى النهوض بالتعاون والدعاية له وترغيب الناس فيه

رأس المؤتمر فؤاد سراج الدين وزير الشؤون الاجتماعية وقتئذ ودعانى إلى حضور المؤتمر فلبيت الدعوة لأنها قامت على أساس النهوض بنظام ساهمت فيه منذ الساعة الأولى ، وحضر المؤتمر أيضاً وزير آخر من وزراء الوفد وهو المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة

أقيم المؤتمر فى سيما « ركس » بالمنصورة بالسكة الجديدة ، وكان المكان غاصاً بالمدعوين من كبار الأعيان والموظفين والمثقفين من مختلف الطوائف ، وكان من خطبائه مدير الدقهلية وقتئذ محمود حسيب بك ، وقد أشار فى خطبته إلى من خدموا التعاون فى مصر ، وذكرنى منهم ، فما أن سمع الجمهور اسمى حتى ضج المكان بالتصفيق الحاد المتكرر حتى اضطررت أن أقف وأشكرهم مبتسما ، فزاد التصفيق حدة وتكراراً ، فاغتبطت فى خاصة نفسى لهذه الظاهرة المفاجئة ، وعلمت أن منزلتى فى النفوس أكبر مما ظننت ، وأنه لايجوز للمجاهد أن ييأس من أن هذه الأمة تقدر يوما عمله وجهاده

قانون التعاون سنة ١٩٤٤

وقد أدت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، وكنت مقرراً لهذا القانون عند نظره فى مجلس الشيوخ ، وقد دعا الى وضعه ماظهر من التجربة من وجوب ادخال تعديلات جوهرية على قانون سنة ١٩٢٧ تمشياً مع التطور الحديث وتيسيراً للجمعيات التعاونية ، وتنظيما لأعمالها ، وتعضيداً لها فى القيام بمهمتها ، وأدمجت هذه التعديلات فى نصوص هذا القانون بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون

اعتذارى عن الاستشارة

نوفمبر سنة ١٩٣٢

فى سنة ١٩٣٢ عندما عين مصطفى الشوربجى بك ومحمد زكى على بك (باشا) مستشارين بمحكمة الاستئناف أفضى الىّ المرحوم فؤاد بك حمدى بأن على ماهر باشا وزير العدل وقتئذ يسره أن يعيننى مستشاراً ، وقال لى اذا كنت تقبل هذا المنصب فانى مبلغ جوابك الى ماهر باشا ، فأعربت له عن رغبتى فى بقائى محاميا ، ورجوته أن يبلغ ماهر باشا شكرى وتقديرى لثقته فىّ ، وكان فؤاد بك يميل فى خاصة نفسه الى أن أبقى كما كنت ، لأنه لم يكن يريد لى أن أتخلى عن مهمتى فى الكفاح الوطنى ، ولكنه أبلغنى هذه الرغبة ابراء لذمته ولكى يستشف من جوابى اذا كنت قد تعبت أو سئمت من الكفاح فأستريح فى ظل هذا المنصب القضائى ، فقلت له انى على الرغم مما لقيته

وألاقيه لم أتعب بعد ولم أسأم بعد ، فقال لى: ولكن ألم تشهد خذلان الأمة لنا فى كفاحنا على طول الخط ؟ قلت: نعم انى عالم بهذا الخذلان ، وقد عانيت منه أكثر من سواى، وأنا لا ألوم من يقبل أى منصب فى هذه الظروف ، ولكنى شخصياً أود الاستمرار فى الكفاح ، وطلب منى زكى بك بحضور فؤاد بك حمدى اذا كنت أشعر يوما ما بحاجتى الى الراحة من عناء هذا الكفاح أن أبلغهما رغبتى فى هذا الصدد لكى يهيئا لى السبيل لتعيينى مستشاراً دون أن يكلفانى أى اجراء يقتضيه هذا التعيين ، فشكرتهما ووعدتهما بذلك وحفظت لهما هذا الجميل ، على أنى رغبت فى خاصة نفسى أن لاتلجئنى الظروف الى طلب الراحة من هذا العناء ، وكان مما قوى فى نفسى فكرة الاعتذار عن عدم قبولى هذا المنصب القضائى الممتاز أنى كنت بسبيل تأليف الحلقات الباقية من « تاريخ الحركة القومية » ولم يكن صدر منها حتى ذلك الحين سوى الأجزاء الثلاثة الأولى ، وكنت – ولم أزل – أرى أن القاضى يجب أن يكون بعيداً عن السياسة عملا وتأليفاً ، فكيف أتولى منصب القضاء، وأخرج من آن لآخر مؤلفاً فى التاريخ القومى لابد أن يتناول حالة مصر السياسية من شتى نواحيها ؟ لقد شعرت بالتعارض بين العملين ، حقاً ان للقاضى أن يجمع بين القضاء والتأليف ، ولكن فى المسائل القانونية ، واذا أراد أن يتجاوزها فليكن ذلك فى المسائل العلمية أو الاجتماعية ، أما السياسة فلا أرى أن يخوض القاضى غمارها ، بأى شكل ايجابى ، لأن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن السياسة وعواصفها وخلافاتها ، ولا يمكن لمن يكتب فى السياسة أن لاتكون له ميول سياسية واضحة يحسن بالقاضى أن يكون بعيداً عنها ، فاشتغالى بتأريخ الحركة القومية كان من أهم الأسباب التى صرفتنى عن قبول مناصب القضاء ، ومن جهة أخرى فقد كنت فى ذلك العام أقوم بطبع كتابى (عصر اسماعيل) ، وقد ظهر فعلا فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وكنت أتوقع أثناء طبعه أن لاينال رضاء المغفور له الملك فؤاد ، فرأيت حرجا فى أن يصدر المرسوم الملكى بتعيينى مستشاراً وبعد شهر أوشهرين أخرج كتابا فيه هذه المآخذ على والد الملك الذى يصدر هذا التعيين، لم أرتض لنفسى هذا الموقف إذ لم أجد فيه شيئاً من اللياقة

اعتذارى عن الوزارة

نوفمبر سنة ١٩٤٠

ألف حسين سرى باشا وزارته الأولى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ عقب وفاة المرحوم حسن صبرى باشا رئيس الوزارة السابقة ، وقد ألفها من المستقلين والأحرار الدستوريين ووزير اتحادى ، وعرض علىّ أثناء تأليفها أن أشترك فيها كوطنى ، فاعتذرت وعرضت الأمر على اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، فأقرتنى على اعتذارى

استدعانى حسين سرى باشا أثناء اشتغاله بتأليف الوزارة الى دار رئاسة مجلس الوزراء ، وكان معه المرحوم الدكتور على ابراهيم باشا (وزير الصحة فى هذه الوزارة) فعرض علىّ أمر اشتراكى فى هذه الوزارة ، فشكرته شكراً عميقاً على تقديره لى ، وقلت له إنى لا أستطيع أن أبدى رأيى النهائى إلا بعد الرجوع الى اللجنة الادارية للحزب ، قال : ولكن الأمر مستعجل

وستؤلف الوزارة الليلة ، فقلت له : إن فى الامكان استدعاء أعضاء اللجنة على عجل لتجتمع اليوم وتقرر ما تراه ، قال : إذن أرجو بعد صدور قرارها أن تبلغنى بفحواه تليفونياً اليوم قبل الساعة السادسة مساء ، وأعطانى رقم تليفونه الخاص لأتصل به مباشرة فى دار الرئاسة ، قال : وأرجو حين تعرض المسألة على اللجنة أن تعرضها بروح الاعتدال والموافقة ، فوعدته وكررت له شكرى ، ثم اتصلت باخوانى واجتمعنا واتفقنا رأياً على الاعتذار ، ومع تقديرى لحسن ظن حسين سرى باشا بشخصى فانى وإخوانى رأينا أنه لم يكن بد والحرب قائمة من أن يكون برنامج الوزارة هو تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروح الود والاخلاص ، وقد رأينا فى هذا البرنامج ما يتعارض مع سياسة الحزب الوطنى ، وعلى ذلك لم يكن بد من الاعتذار ، وقد حافظت على موعدى مع سرى باشا فى إبلاغه ما استقر عليه رأى اللجنة ، وإذ كان الوقت قد أزف فقد اضطررت الى أن أتصل به من مكتب أنطون بك الجميل (باشا) رئيس تحرير الأهرام ، وكنت على موعد معه ، وطلبت الرقم الخاص الذى أعطاه لى سرى باشا فرد علىّ شخصياً ، وقال لى : خير ، فقلت له : أنا آسف يا دولة الرئيس أن أعتذر فقد اجتمعت باللجنة واللجنة قررت الاعتذار وانى على كل حال شاكر لدولتك حسن ثقتكم بى وأرجو لدولتك كمال التوفيق ، فقال لى : إنى كنت أود أن تكون معنا لنتعاون على خدمة البلاد ، فكررت له اعتذارى وشكرى ، وانتهت المكالمة على ذلك ، وكان أنطون بك الجميل على مكتبه يتتبع عباراتها ، فلما انتهت قال لى : لقد علمت قبل حضورك أنك دعيت للاشتراك فى الوزارة ، وكنت أود أن أهنئك بها ، ولكنى الآن أهنئك باعتذارك عن عدم قبولها ، ثم سكت قليلا وقال : رأيتك تعتذر ببساطة عن اشتراكك فى الوزارة كما يعتذر الانسان عن حضور حفلة شاى ! وبعد أن سكت هنيهة قال مبتسما : وهل تظن يا عبد الرحمن بك أن الأمة تقدر مثل هذه المواقف ؟ فأجبته على الفور : إنى أشك فى ذلك ولكن هكذا أنا مرتاح ومطمئن ، ثم عاد وقال : أظن أنه سينعم قريباً على الوزراء الجدد برتبة الباشوية (وقد حصل) أفلم تكن الفرصة سانحة لتنال هذه الرتبة التى تستحقها ؟ وتناديك يا عبد الرحمن باشا ؟ قال ذلك متفكهاً، فقلت له: ما دمت قد اعتذرت عن الوزارة فانى أعتقد أن الوزارة أهم من الباشوية . . .

إسقاطى من وكالة نقابة المحامين

ديسمبر سنة ١٩٤٠

فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، على عهد وزارة على ماهر باشا ، صدر مرسوم بتعيين أعضاء مجلس نقابة المحامين ، ومنهم الرئيس والوكيل ، وكان صدور هذا المرسوم باتفاق جمهرة المحامين على اختلاف أحزابهم ، وحسم خلافاً كان قائماً بين المحامين بعضهم وبعض ، وفى هذا المرسوم عين المرحوم الأستاذ محمود بسيونى نقيباً . وعينت أنا وكيلا للنقابة ، والأستاذ محمد توفيق خليل بك أميناً للصندوق ، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق (باشا) سكرتيراً ، وكامل صدقى بك (باشا) وغبريال سعد بك وادوار قصيرى بك ومحمد عبد الملك حمزة بك والأساتذة محمد صبرى أبو علم

(باشا) وراغب اسكندر وعلى أيوب ويوسف الجندى ومحمود سليمان غنام ومحمود صبرى وعبد الحميد لطفى أعضاء

ولوحظ فى هذا المرسوم أن تكون الأحزاب كلها ممثلة فى مجلس نقابة المحامين ، وكنت بصفتى وكيلا للنقابة أمثل المحامين الوطنيين ، وصادف هـذا التعيين ارتياح المحامين ، لأنه كان نموذجاً للائتلاف بين الأحزاب وتوحيد الكلمة فى محيط المحاماة ، وكان يمكن أن يكون مثلا لتوحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب فى المسائل القومية عامة

وقد عمل هذا المجلس سنة كاملة فى روح من الود والتضامن وصفاء النفوس بين أعضائه، ولم تفرق بينهم الحزبية فى أى أمر من الأمور

فلما جاء موعد الانتخابات السنوية للنقابة اجتمعت الجمعية العمومية يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بدار النقابة بشارع الملكة ، وجلس أعضاء المجلس على منضـدة فى صدر المكان ، وجلست أنا الى يمين الأستاذ محمود بسيونى ، وكان الاتفاق كما أبلغنى أقطاب الوفد فى مجلس النقابة أن يعيدوا انتخاب الاستاذ محمود بسيونى نقيباً ويعيدوا انتخابى وكيلا للنقابة ، كما كان الوضع السابق ، وذهبت مطمئناً الى مكان الاجتماع ، وجلست مطمئناً أيضاً طيلة المدة التى اجتمعت فيها الجمعية العمومية ، وكان المحامون الوفديون يهنئوننى مقدماً باعادة انتخابى وكيلا ، فازددت اطمئناناً الى وعودهم ، فلما تم انتخاب النقيب وفاز الأستاذ محمود بسيونى جاء دور انتخاب الوكيل وكنت أيضاً الى اللحظة التى أعطيت أوراق الانتخابات مطوية الى سكرتير النقابة مطمئناً الى اعادة انتخابى للوكالة ، ولكن فى أثناء فرز الأوراق لاحظت أن أصواتاً كثيرة أعطيت للأستاذ محمد صبرى أبو علم ، وكان عضواً بالمجلس ، وأخذت أصواته فى الازدياد حتى زادت على الأصوات التى أعطيت لى ... وعلمت بعد ظهور النتيجة أن الوفديين نقضوا عهدهم معى واتفقوا سراً فى آخر لحظة على أن يجعلوا النقابة وفدية لحماً ودماً ، فرشحوا فيما بينهم الأستاذ صبرى أبو علم للوكالة ، وكانت كلمة السر تتنقل بينهم من جماعة الى جماعة ، بحيث لم يشعر بها أحد سواهم ، ولم أشعر أنا طبعاً بالمؤامرة الا بعد نفاذها ، وعلى ذلك سقطت فى الانتخاب لوكالة النقابة !

كان لهذا الحادث وما انطوى عليه من نقض العهد والحزبية الجامحة ضجة استياء فى الأوساط المثقفة ، واستاء لها على الأخص الأستاذ يوسف الجندى الذى كانت تجمعنى وإياه صفوف المعارضة فى مجلس الشيوخ ، واستنكر فعلة المحامين الوفديين معى ـ وكان بعيداً عن المؤامرة ـ فأبدى لى أسفه الشديد على هـذه الفعلة ، ورجانى أن لا يكون لها أثر فى نفسى يغير من موقفى فى المجلس بصفتى معارضاً ، فقلت له إن معارضتى ليس أساسها ارتباطى بالوفديين ـ وكانوا وقتئذ فى المعارضة ـ بل أساسها إيمانى بالمعارضة ، فليطمئن من هذه الناحية

وهكذا تعددت دلائل نقض العهد معى من الوفديين ، فلم أستغرب ما فعلوه هـذه المرة ، ولكن الأمر الذى حز فى نفسى أن يساير المحامون وهم الصفوة المختارة من الطبقة المتعلمة هذه السياسة الملتوية ويعاملونى هـذه المعاملة الخالية من روح الاستقامة والتقدير والانصاف ، فهل تطغى الحزبية على هذه المعانى السامية الى هذا الحد ؟

الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان باشا في وزارة حسن صبرى باشا سبباً لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى ، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٣٧ ، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الادارية للحزب ، فلما فوتح فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فانها ألفت على عجل ، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا ، فلما وقعت أزمة يونية سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر باشا اجتمعت اللجنة الادارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم ألفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية بين معارض لموقف حافظ باشا لمخالفته قرار اللجنة ومؤيد له فى موقفه ، وبقى هذا الخلاف قائماً وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى

نوفمبر سنة ١٩٤٦

ما فتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى ، وكنت من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا الغرض ، بل كنت أسعى بنفسى لذلك ، لأنى لم أكن مرتاحاً مطلقاً لوجود لجنتين إداريتين للحزب ، كل منهما تعارض الأخرى ، وإذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فانى كنت أسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين ، وقد اتفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة اذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه ، وأن يكون هذا هو أساس الاتفاق ، لأن الأصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادىء وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها ، وقد تجدد هذا السعى فى سنة ١٩٤٣ ، ولكنه أخفق ، ثم استمر الى سنة ١٩٤٦ ، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى أباظة باشا ، فانهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة أسباب الانقسام ، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ واتفقنا على صيغة عامة أبلغناها الى الصحف وهى :

« فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا مابينهم من خلاف لكى يعيدوا الوحدة الى صفوفهم ولتكون دعوتهم الى وحدة صفوف الأمة أقوى وأدعى الى الاستجابة ، ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخواناً متضامنين فى العمل والجهاد »

ونشرت « الأهرام » هذه الصيغة بعدد ١٩٤٦/١١/٧ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد)



الجبهة الوطنية سنة ١٩٣٥

من اليمين الى اليسار : حافظ عفيفي باشا ، علي الشمسي باشا ، حمد الباسل باشا ، مكرم عبيد باشا ، اسماعيل صدقي باشا ، مصطفى النحاس باشا ، حلمي عيسى باشا ، عبد الرحمن الرافعي بك ، أحمد ماهر باشا



مباراة مصطفى كامل الأدبية سنة ١٩٤١

من اليمين الى اليسار : عبد الرحمن عزام باشا ، الدكتور يحيى احمد الدرديرى ، عبد الرحمن فهمي بك ،عبد القوى احمد باشا ، علي ماهر باشا ، عبد الرحمن الرافعي بك، صالح حرب باشا ، وفي مواجهتهم : انطون الجميل باشا ، الاستاذ حسين محمود سعيد ، مصطفى الشوربجي بك ، محمود توفيق حفناوى باشا ، فكرى أباظه باشا

وجعلها (فى خدمة البلاد) ، وكانت الرقابة على الصحف لا تزال قائمة ، ولعلها أشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئاً

ولم ندخل فى البيان شيئاً عن الاشتراك في الحكم ، على أنه فى صدد أحاديث الصلح كان الاتفاق على أن لا يدخل الحزب الوطنى الحكم منفرداً أو مشتركا الا اذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه ، وأن الأمر في هذا الصدد يكون موكولا للجنة الادارية ، واتفقنا على أن تكون اللجنة الادارية مؤلفة من فريقي اللجنة ومن انضموا الى كل منهما أثناء الخلاف

وقد حدث مع الأسف صدع جديد فى الحزب سنة ١٩٥٠ أرجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا الى الحزب وحدته

إذاعاتى بالراديو

١٩٤٠ — ١٩٥١

كانت أول إذاعة لى بالراديو فى الساعة الثامنة من مساء يوم السبت ١٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ، وكان حديثي عن ذكرى مصطفى كامل ، لمناسبة مرور اثنين وثلاثين عاماً على وفاته . وقد فكرت فى أن أجعل كلمتى عن ذكرى الزعيم عن طريق الراديو بدلا من الصحف أو الخطب فى المحافل ، ورأيت فى ذلك تنويعاً فى أساليب الحديث عن الذكرى ، وقد رأيت فى هذه الوسيلة تعميما للحديث ، فان الذين يحبون أن يستمعوا الى الراديو أكثر ممن يحبون القراءة فى الصحف أو المجلات ، وهم من باب أولى أكثر عدداً ممن يسمعون الخطيب فى اجتماع مهما كان كبيراً (الا اذا أذيع بالراديو)

ومما أذكره عن أول إذاعة لى أنى قبل موعدها بشهر تقريباً كتبت الى وزارة الشؤون الاجتماعية (التى كانت تتبعها الاذاعة) خطاباً بابداء رغبتى فى إلقاء حديث عن (مصطفى كامل) لمناسبة ذكرى وفاته ، فرحبت الوزارة بطلبي ، واتفقت مع دار الاذاعة (وكانت لا تزال شركة بريطانية) على تحديد الموعد الذى طلبته لاذاعة حديثى ، وقبل الموعد بأسبوع جاءنى خطاب من مراقب عام الاذاعة يدعونى فيه الى الحضور الى دار الاذاعة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٩ فبراير « للتمرن على الميكروفون » ، فاستغربت من هذا الخطاب ، وابتسمت وانا أقرأه وقلت يا عجباً ! هل يكون الكلام في الميكروفون أصعب من المرافعات أمام المحاكم أو الخطب فى المحافل ؟ وعلى كل حال فقد لبيت الطلب ، وذهبت الى دار الاذاعة فى الموعد المحدد «للتمرين» ، وقابلت سعيد بك لطفى (باشا) وهو صديق وزميل لى ، وقلت له مبتسما : هاأنذا قد حضرت لأداء الامتحان ، فضحك وقال : لا تعجب لذلك فان الكلام فى الراديو غير الكلام فى المحافل أو المحاكم ، إننا نريد أن يكون حديثك ناجحاً ، خصوصاً وهذا أول حديث لك فى الراديو ، فلا بد أن تعرف طريقة الكلام فى الراديو ودرجة علو الصوت أثناء إلقاء الحديث ، والمسافة التى يحسن أن تكون بينك وبين الميكروفون ، وما الى ذلك من الملاحظات الفنية ، فقلت حسن وأنا مرتاح

لأداء الامتحان . . . فدخلت مع الموظف المختص الى غرفة الميكروفون ، وهى غرفة ضيقة مقفلة الأبواب والنوافذ ، وأشار عليَّ بأن يكون صوتى هادئاً ، لا عالياً ولا متهدجاً ، وأبدى لى بعض الملاحظات الفنية ، وكان الحديث مكتوباً ووافقت عليه الاذاعة من قبل ، فجلست أمام الميكروفون فى الموضع الذى عينه لى المذيع ، وأخذت فى إلقاء الحديث ، وأخذ هو يسمعه وحده من سماعة وضعها على أذنيه ، فبدا لى وهو يسمعه أنه مرتاح لطريقة إلقائى ، وبعد أن ألقيت ربعه أو ثلثه قال لى : كفى يا بك ، إنك تلقى حديثك بأبدع ما يمكن ، فقلت : الحمد لله ، لقد نجحت فى الامتحان . . .

وفى اليوم المحدد لالقائه ألقيته على الطريقة التى أديتها يوم الامتحان . . . واستمع له الناس فى مختلف المدن والمقاهى والمنازل ، وسمعت إعجاباً به من كل ناحية ، وقال لى بعض أصدقائى الفنيين إنك فى الميكروفون أخطب منك فى المحافل ، وقال لى بهذه المناسبة إنه قد يكون الانسان من أعظم الخطباء ولكن صوته فى الراديو لا يكون مرغوباً فيه ، والعكس بالعكس ، وإن صوتك وطريقة إلقائك منسجمان تماماً مع الراديو ، وقد لاحظت أن الاذاعة بالراديو أعم من الكتابة فى الصحف ومن الخطابة فى المحافل (الا اذا أذيعت الخطابة بالراديو) ، وهذا ما دعانى الى أن أتابع أحاديثى فى الراديو ، فأخذت منذ ذلك العام أذيع كل سنة حديثين الأول فى ١٠ فبراير عن ذكرى وفاة مصطفى كامل والثانى فى ١٥ نوفمبر عن ذكرى محمد فريد ، عدا ما تطلبه الاذاعة من أحاديث فى مواضيع أخرى

ومن أهم الأحاديث التى طلبتها منى وأذعتها عدة أحاديث عن السودان سنة ١٩٤٧ ، وقد أذعت حديثى الأول فى هذا الموضوع يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٧ عن (وحدة وادى النيل . تكييفها وما هو الغرض منها) ، والثانى يوم ١٥ منه عن (الدعوة الانفصالية فى السودان فكرة استعمارية) ، والثالث يوم ٢٢ منه عن (الاستفتاء وتقرير مصير السودان) ، والرابع يوم ٢٩ منه عن (خدعة الحكم الذاتى فى السودان) ، والخامس يوم ٥ ابريل عن (النظام الحاضر فى السودان) ، وقد نشرت هذه الأحاديث فى مجلة الاذاعة المصرية عقب اذاعتها

مباراة مصطفى كامل الأدبية – ١٩٤١

فى سنة ١٩٤٠ فكرنا فى عمل تقترن فيه الدعوة الوطنية بالنهضة الثقافية ، لاعتقادنا أن الوعى القومى يساعد على الايمان بهذه الدعوة ، وهى فكرة سار عليها الحزب الوطنى منذ تكوينه ، وكان من آثارها نشره الصحف والمؤلفات والمجلات وإنشاؤه مدارس الشعب ، وما الى ذلك

فلما أزيح الستار عن تمثال مصطفى كامل فى مايو سنة ١٩٤٠ ، اجتمعت مع إخوانى أعضاء اللجنة الادارية للحزب وقررنا فيها قررنا الدعوة الى مسابقة تسمى «مباراة مصطفى كامل الأدبية» ، يشترك فيها شباب الجيل ، وموضوعها كتابة بحث عن (جهود مصطفى كامل فى نواحى النشاط

الانشائى القومى وبخاصة فى التعليم والاقتصاد والاجتماع ، وعلاقة ذلك بدعوته الوطنية) ، وتبرع صديق وزميلى محمد محمود جلال بك بمبلغ خمسين جنيها تعطى مكافأة لمن يحوزون قصب السبق فى هذه المباراة ، وكانت شروط المباراة (١) أن يكون المشترك فيها شابا مصريا لاتزيد سنه عن ثلاثين سنة (٢) أن لا تزيد الكتابة فى موضوع المباراة عن عشر صحائف من القطع الكبير (٣) أن تقدم المواضيع الى لجنة المباراة التى ألفت من : انطون الجميل بك (باشا) . عبد الرحمن الرافعى بك . فكرى أباظه بك (باشا) . الأستاذ محمود العمرى ، فى مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلان عن المباراة

وقد لبى الدعوة كثير من الشباب بلغت عدتهم عشرين متبارياً ، وقدم كل منهم بحثه ، وكانت بحوثاً قيّمة دلت حقاً على تقدم كبير فى أفكار الشباب . وقد قرأت اللجنة كل هذه البحوث وراجعتها ووازنت بينها ، ووجدت أن أربعة منها جديرة بالجائزة ، فوزعناها بينهم بالتساوى ، وأقمنا لهذه المناسبة حفلة شاى فخمة فى صالة على الدلة يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤١ لمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لوفاة الزعيم ، وفاز فى المباراة كل من : الأستاذ نجيب تاوفيلس الموظف بمصلحة السكك الحديدية ، وعلى منصور الطالب بكلية الحقوق ، والأستاذ لبيب السعيد الموظف بتفتيش مراقبة القطن بالدقهلية ، والأديب محمد الخالد توفيق ببنى مزار

وألقيتُ فى هذه الحفلة كلمة نوهت فيها بفكرة المباراة وختمتها بقولى :

«سادتى الأعزاء . إننا نحن الذين نؤمن برسالة مصطفى كامل نشعر بالغبطة والسرور إذ نرى الشباب يشترك معنا فى حمل هذه الرسالة ، وما رسالة مصطفى كامل إلا رسالة البعث والحياة ، رسالة الحق والحرية ، رسالة الوطنية المنزهة عن الهوى ، الخالصة لوجه الله والوطن ، رسالة الاستقلال والجلاء ، رسالة وحدة وادى النيل من منبعه الى مصبه ، فهى رسالة مجيدة جديرة بأن يشترك الشعب بجميع طبقاته فى حملها ، هى المثل الأعلى فى حياة الأمة ، فى حاضرها ومستقبلها ، والأمم لا تنهض ولا تسير قُدُماً الى الأمام الا اذا كانت لها مثل عليا تنشدها وتعمل على تحقيقها ، ويسرنا ويثلج صدورنا أن نرى الشباب يقدر هذه الرسالة ويدركها بفهمه وبحثه ، ويؤمن بها بقلبه وفؤاده ، ويخدمها بقلمه ولسانه ، ولا غرو فالحقائق الكبرى والمبادىء الانسانية السامية مكتوب لها البقاء والخلود ، والله نصير العاملين »

ضريح مصطفى وفريد

أقيم ضريح مصطفى كامل القديم فى المدفن الذى شيده الزعيم لوالدته بشارع المغافر بمدافن الامام الشافعى ، وقد شيعها الى مرقدها الأخير سنة ١٩٠٧ ، ودفن الى جوارها سنة ١٩٠٨ ، ومن يومئذ لم تعمل يد فى إصلاح هذا المدفن أو تجديده، حتى أخذ التصدع يظهر فى سقفه وجدرانه سنة ١٩٣٩ ، وصار يخشى على الضريح الطاهر أن يستهدف للأمطار والأعراض الجوية فى شتاء ذلك العام ، ففكرت مع لفيف من إخوانى فى تدارك هذا التصدع ، وألفنا فى أواخر سنة ١٩٣٩ لجنة لاصلاح الضريح، وتم لها جمع مبلغ يسير اكتتب به تلاميذ الفقيد وأنصاره والمعجبون به، فرممنا

ضريحه ترميا جزئياً ، ولم يعد مع ذلك فى حالة تليق بمكانة الزعيم ، فاقترحت فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ لمناسبة نظر ميزانيــة وزارة الأشغال اعتماد مبلغ خمسين ألف جنيه لتشييد مدفن جديد يضم رفات الزعيم، ووعدت الحكومة فى هذه الجلسة بتنفيذ هذا الاقتراح ، ووضعت تصميم المدفن الجديد ، وأقيم فى ميدان صلاح الدين بجوار القلعة ، وتم تشييده فى أواخر سنة ١٩٤٩

أما ضريح محمد فريد القديم فهو فى مدفن العائلة بجوار مقام السيدة نفيسة رضي الله عنها ، وقد أقيم القبر على عجل ، وبقى طوال السنين عرضة للعراء والأمطار فى حالة لا تتفق ومنزلة الزعيم الشهيد الذى ضحى فى سبيل مصر بماله وصحته ونفسه وحياته ، وقد اقترحت عندما كنت وزيراً فى وزارة حسين سرى باشا الائتلافية أن ينقل الى جوارمصطفى كامل ، فقرر مجلس الوزراء فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نقل رفات المرحوم محمد فريد الى جوار مصطفى كامل بالمدفن الجديد،وهكذا يتاح للزعيمين العظيمين والصديقين الوفيين أن يلتقيا بعد طول النوى ، ويضمهما قبر واحد ، بعد أن فرق الزمن بينهما نيفاً وأربعين سنة ، وأصبح الضريح الجديد « ضريح مصطفى وفريد »

استجوابي عن المعتقلين السياسيين

١٩٤١ - ١٩٤٢

فى إبان الحرب العالمية الأخيرة اعتقلت الحكومة بعض الشبان استنادا إلى نظام الأحكام العرفية

فتقدمت فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ بسؤال عن الأسباب التى سوغت اعتقالهم ، وهل كان بأمر النيابة العمومية أم ماذا ؟ وهل هناك تهم معينة موجهة إلى أولئك المعتقلين ، وهل حصل تحقيق فى هذه التهم أم لا ؟ وكان غرضى من السؤال وصيغته اعتبار الاعتقال باطلا مالم يكن بأمر من النيابة

أجابت الحكومة على هـذا السؤال بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ (فى عهد وزارة حسين سرى باشا) وقد ذكرت فى بياني بالجلسة أسماء بعض هؤلاء المعتقلين وهم المرحوم الأستاذ حسن البنا المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين ، والأستاذ أحمد السكري وكيلها ، والأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها ، ومن المحامين الأساتذة أحمد حسين ، وابراهيم الزيادى ، وابراهيم طلعت ، ومن الصحفيين الأستاذ محمد صبيح ، ومن المهندسين الأستاذ فتحى أبو الوفا

كان جواب الحكومة على السؤال أنها أفرجت عن الأساتذة حسن البنا وأحمد السكرى وعبد الحكيم عابدين « لزوال الأسباب التى بنى عليها أمر اعتقالهم » ، فطلبت من الوزارة إعادة البحث فى التهم المنسوبة إلى المعتقلين الآخرين ، فوعدت بذلك

ثم تقدم استجواب من المرحوم الأستاذ يوسف الجندى عن المعتقلين السياسيين ، وبعد وفاته تمسكت بهذا الاستجواب ،وبدأ المجلس بنظره بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٤٢ فى أواخر عهد وزارة سرى باشا ، وأخذت فى شرحه ، ثم استقالت الوزارة وخلفتها الوزارة الوفدية برآسة مصطفى النحاس باشا فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وزاد عليهم معتقلون آخرون

وفى ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ جددت الاستجواب بتوجيهه إلى رئيس الوزارة الوفدية ونظر بجلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢

وقد استغرق شرحى للاستجواب خمس صحائف كاملة من مضابط المجلس المطبوعة ، وأخذت على حكومة الوفد إبقاءها المعتقلين السياسيين وزادت عليهم من اعتقلتهم هى ، وفى مقدمتهم على

ماهر باشا ، وقلت ان الاعتقال السياسى فى عهد حكومة الوفد قد حصلت له مضاعفات شديدة تدعو للأسف

وكان المجلس قبل أن أشرح هذا الاستجواب قد نظر بجلسة سابقة استجواب الأستاذ مصطفى الشوربجى بك عن اعتقال على باشا ماهر ، وقرر المجلس بعد مناقشته « الانتقال إلى جدول الأعمال » ، ولاحظ لى بعض الأعضاء من أنصار الحكومة قبل انعقاد الجلسة أن هذا القرار له حجته فى استجوابى ، فناشدت أعضاء المجلس أن ينظروا فى استجوابى غير متأثرين بقرارهم السابق، وقلت فى هذا الصدد ما يأتى :

« إنى أرجو من حضراتكم ألا تعتبروا القرار الذى صدر فيما يتعلق بالحصانة له أثره فى استجوابى ، لأن القرار الذى صدر من المجلس فى شأن رفعة على ماهر باشا إنما هو قرار بالانتقال إلى جدول الأعمال ، فليس قراراً موضوعيا ،ولا مسبباً ، وإنما هو قرار سلبي بالانتقال من المسألة الفلانية الى المسألة الفلانية ، وهذا لايمكن أن يؤثر فى رأى حضراتكم فيما لو عرضت عليكم مسألة تشبه هذه المسألة عن قرب أو عن بعد

« ومع ذلك ـ يا حضرات الزملاء ـ فان المبادىء السامية التى قررت حقوق الانسان ، ومنها الحرية الشخصية ، ووضعت بذلك الحجر الأساسى للحضارة البشرية وللمجتمع الانسانى ، لم تتقرر دفعة واحدة فى المجالس التشريعية فى مختلف العصور والبلدان ،بل احتاجت الى أخذ ورد طويلين وشد وجذب ، ومد وجزر ، حتى استقرت آخر الأمر على أساس مكين ، وإن مضابط هـذه المجالس التشريعية لتفيض بشتى القرارات والبحوث ، بعضها غامض مبهم ، وبعضها صريح فصيح ، وكانت هذه المبادىء فى حاجة إلى هذا التطور حتى وضعت فى نصابها ، فلا يضيرنا أبدا أن تعرض هذه المسائل مرة بعد مرة ، لأن هذه المبادىء التى استنفدت قرائح العلماء والفلاسفة والمشرعين ، والسياسيين والمجاهدين ، استنفدت قرائحهم وجهودهم على توالى السنين ، جديرة بأن يعاد فيها النظر المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، حتى تبرز فى حقيقتها الرائعة ، وفى حلتها الساطعة ، مقررة حقوق الانسان

« فهذه المبادىء ـ ياحضرات الزملاء ـ جديرة بأن تعيدوا النظر فيها حيناً بعد حين ، وآناً بعد آن ، وفى كل ظرف ، وفى كل مناسبة ، ولا يحول دون ذلك قرار سابق أو لاحق ، هذه المبادىء جديرة بأن تحبوها بتأييدكم وعنايتكم ، حتى يمكن أن تبرز جلية واضحة ، وأن توضع فى نصابها الصحيح،وحتى يتقرر فيها حقاً أن حرية الفرد مكفولة بحكم الدستور وحكم المبادىء السامية

« هذه المبادىء جديرة بأن تحبوها بتأييدكم وعنايتكم ، وأنتم جديرون بذلك ، ومن أجدر منكم بذلك ياشيوخ الأمة ؟ ياحماة الحق ، وحماة الدستور ، وحماة الحرية ؟

« فلا يؤثر اذن في موضوع الاستجواب القرار الذى صدر منكم ، وهو قرار محترم ،ولكنه ليس قراراً صادراً فى الموضوع ، ولافى الموضوع الذى صدر فيه ، ولايؤثر فى الموضوع المعروض الليلة عليكم ، ومعذلك فان ميزة هذه القاعة الكبرى أنها تنشد الحقيقة فى كل مسألة تعرض عليها

وتنشد المثل العليا ، فاذا ماعرضت عليها مسألة وجب أن ينظر فيها كأنها مسألة جديدة ، جديرة بأن ينظر فيها بعين العدل والانصاف والدستور ، فاسمحوا لى اذن - يا حضرات الزملاء - أن أعرض على حضراتكم وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية لاتؤثر مطلقا فى حقوق الأفراد التى قررها الدستور ، وأن السلطة العسكرية لاتملك القبض على الأشخاص الا فى الحدود الواردة فى قانون تحقيق الجنايات »

ثم شرحتُ للمجلس وجهة نظرى فى مدى سلطة الحكومة فى الاعتقال ، وخلاصتها أن الدستور إذ أجاز تعطيل حكم من أحكامه فى أثناء قيام الأحكام العرفية قد اشترط أن يكون ذلك على الوجه المبين فى القانون وهو قانون الأحكام العرفية الذى صدر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ أى فى أعقاب الدستور ، وهذا القانون حدد الأحكام العرفية التى يصح فيها تعطيل حكم من أحكام الدستور ، وهى التى تعلن كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى مصر أو فى أى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، أما الأحكام العرفية التى أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقد كان إعلانها بناء على طلب الحكومة البريطانية تنفيذاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية ، فليست هذه هى الحالة التى عناها الشارع فى قانون الأحكام العرفية ، ومن ثم تظل حصانة الأفراد فى ظلها قائمة ولا يجوز المساس بها الا فى حدود قانون تحقيق الجنايات

وهنا قال صبرى أبو علم باشا (وزير العدل وقتئذ) إن المعاهدة قد أبرمت بقانون ، فأجبت بأن لى رأياً آخر وهو أن المعاهدة شىء والقانون شىء آخر ، والمعاهدة ليست قانوناً ، وتابعت شرح وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية التى أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ بناء على طلب الحليفة ليست من النوع الذى يجوز فيه إهدار حصانة الأفراد ، لأن هناك نوعين من الأحكام العرفية ، نوع يقصده الدستور فى المادة (١٥٥) وهو الموضح فى قانون سنة ١٩٢٣ ، ونوع آخر تولد عن التزام فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فما كان الدستور وهو يوضع فى سنة ١٩٢٣ يتنبأ بأحكام عرفية ستعلن طبقاً لمعاهدة أبرمت فى سنة ١٩٣٦ أى بعد ثلاث عشرة سنة من صدور الدستور

وقد رد صبرى أبو علم على وجهة نظرى رداً ارتكن فيه على المعاهدة ، واشترك بعض الأعضاء فى المناقشة ، ثم قدمتُ اقتراحاً هذا نصه « أقترح أن يقرر المجلس أن يطلب من الوزارة الافراج عن المعتقلين السياسيين الذين لم يثبت التحقيق اتهامهم بأى تهمة قانونية وأن يحيل الى المحاكمة من أثبت التحقيق إدانتهم قانوناً »

فرد صبرى أبو علم على هذا الاقتراح بأنه غير دستورى . . . بحجة أنه تكليف من المجلس للسلطة التنفيذية باتخاذ إجراء معين ، وأن هذا يحل أحد المجلسين محل الحكومة فى مباشرة سلطتها التنفيذية وهذا إخلال بمبدأ فصل السلطات

فأجبت بأن المجلس سار على قاعدة مطردة منذ سنة ١٩٢٤ الى الآن وهى أن يقبل الاقتراحات برغبات

واقترح بعض الشيوخ الوفديين إقفال باب المناقشة والانتقال الى جدول الأعمال ، وتقدم اقتراح ثالث من الشيخ حسن عبد القادر باحالة الاستجواب الى لجنة الشؤون الدستورية لابداء رأيها فيه وبحثه من الوجهة الدستورية وتقديم تقريرها للمجلس فى ظرف أسبوعين ، وقد أجل أخذ الرأى فى الاقتراحات الثلاثة الى جلسة تالية ، وبهذه الجلسة (٩ يونيه سنة ١٩٤٢) وافقت الأغلبية على « الانتقال الى جدول الأعمال ... »

استجوابى عن الخبير الاقتصادى البريطانى

يونيه – يوليه سنة ١٩٤٣

عينت وزارة الوفد فى مايو سنة ١٩٤٣ المستر جيمس باكستر الاقتصادىالبريطانى خبيراً مالياً للحكومة المصرية فى المسائل المالية والاقتصادية بعقد لمدة ثلاث سنوات ، وكان أمين عثمان باشا وزيراً للمالية فى ذلك العهد

فتقدمت فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٣ الى رئيس الوزارة باستجواب عن مسوغات هذا التعيين وأسبابه وظروفه وملابساته ، ومبلغ الحاجة اليه ، وعن راتبه ومدى سلطته الرسمية وغيرالرسمية وأثره فى سياسة مصر الاقتصادية والمالية الحالية والمستقبلة

نظر هذا الاستجواب بجلسة ١٥ يوليه سنة ١٩٤٣ ، وكانت آخر جلسة للدورة البرلمانية ، فلما شرعت فى شرح استجوابى طلب منى بعض الأعضاء الوفديين أن أنتظر حتى أسمع رد رئيس الوزارة (النحاس باشا) ، ثم أتكلم بعده ، فقلت لهم إن الوضع السليم أن أتكلم أولا ثم يرد رئيس الوزارة ، وتمسكت بحقى فى الكلام أولا مستنداً الى اللائحة الداخلية ، فأجاب المجلس طلبى على مضض ، وأخذت فى شرح الاستجواب ، وموجز أقوالى أن تعيين هذا الموظف المالى الكبير البريطانى قوبل بالدهشة وأن مايوحى به هذا التعيين أن ليس لدينا خبير أو خبراء ممتازون فنيون فى المسائل الاقتصادية والمالية ، مع أننا خطونا فى الثلاثين سنة الماضية خطوات واسعة فى هذا الميدان وتكونت فى البلاد فئة ممتازة من الخبراء الاقتصاديين والماليين ، أفلا يوجد رجل واحد فى هذه الفئة يمكن للحكومة أن تسترشد بخبرته الاقتصادية والمالية فى المشاكل التى نشأت عن الحرب والتى ستنشأ بعد انتهائها ؟ واستطردت الى أن المسائل المالية والاقتصادية ليست مسائل فنية فحسب ، وإنما هى أولا وقبل كل شىء مسائل قومية قبل أن تكون فنية ، وأن الفن فيها يجب أن يكون فى خدمة الأغراض القومية ، وهى مرتبطة بما يسمى الاستقلال الاقتصادى للبلاد وكلها ترجع الى هذا الأساس لأنه لا يصح مطلقاً أن تعتبر مصر سوقاً دولية ، وبعد أن شرحت هذه الفكرة انتقلت الى فكرة أخرى وهى أن هذا التعين بالذات هو نوع من أنواع الغزو السلمى pénétration pacifique قد تكون له نتائج أخطر من الغزو المسلح ، لأن الغزو السلمى يسير فى شىء من الهوادة والاطمئنان وعدم المعارضة وربما يؤدى الى تدخل دولة أجنبية فى شؤون الدولة

وقد أثارت هذه الملاحظة اعتراضات بعض الشيوخ الوفديين ، وصاح أحدهم (محمد المغازى عبدربه باشا ...) قائلا فى حدة : (لقد استنار المجلس وكفى !)

فقلت (يجب أن تتركونى أتمم كلمتى وتستمعوا لها) ، وطلب الرئيس (على زكي العرابى باشا) من الأعضاء أن يدعونى أتمم كلمتى

فتابعت الكلام وضربت مثلا بالبعثة العسكرية البريطانية والنص فى المعاهدة على أن الغرض منها أن تستعين الحكومة المصرية بخبراء حربيين أجانب

فقال الرئيس : « إن الخبير الاقتصادى لم يأت ذكره فى المعاهدة المصرية البريطانية »

وقال النحاس باشا : « هل نحن نتناقش الآن فى المعاهدة المصرية البريطانية أم فى تعيين الخبير الاقتصادى ؟ إننا نعرف رأيك فى المعاهدة ولا داعى لأن تدخل شيئا فى شىء »

فأجبت بأن البعثة العسكرية نص عليها فى المعاهدة ، أما الخبير الاقتصادى وهو أشد خطورة منها فلم ينص عليه فى المعاهدة ، وبالتالى نحن غير ملزمين بأن يكون هذا الخبير انجليزيا

وألمعت فى حديثي إلى ما كان من تعيين مستشار مالى بريطانى سنة ١٨٨٣ ثم أخذ نفوذه يستفحل حتى صارت له السيطرة الفعلية فى الحكومة ، وختمت كلمتى بأنه لاتوجد مسوغات لتعيين خبير اقتصادى أجنبي للحكومة المصرية ، فضلا عن أن هذا التعيين يتعارض مع الاقتصاد القومى

ورد النحاس باشا على استجوابى رداً طويلا ، خلاصته أن المشاكل الاقتصادية والمالية التى واجهتها مصر خلال الحرب وستواجهها بعد انتهائها استدعت تعيين هذا الخبير ، ثم قال ما يأتى عن اختياره من الماليين الانجليز : « وكان من الطبيعى أن يختار الخبير من رجال دولة بيننا وبينها صلات مودة وصداقة وتحالف ، وأن يكون معروفا لمصر وعارفا بظروفها المالية ، ولم يكن ممكناً اختيار خبير أوروبى من أية دولة أخرى ولا أمريكى لصعوبات مادية ظاهرة ، ولأن النظام الانجليزى المالى أقرب إلى الأنظمة المصرية »

وبعد أن انتهى النحاس باشا من رده قرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال . . .

الأرصدة الاسترلينية

بمجلس الشيوخ - ابريل سنة ١٩٤٤

أخذت الأرصدة الاسترلينية تتزايد خلال الحرب العالمية بسبب إهمال الحكومة ومجاملتها البريطانيا، واشتد التضخم فى عهد وزارة الوفد ، وقد نبهت إلى هذا الخطر فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤ لمناسبة المناقشة فى السياسة المالية العامة للدولة ، وكان ذلك أيضاً فى عهد وزارة الوفد وكان أمين عثمان باشا وزيراً للمالية ، وألقيت كلمة فى منشأ الأرصدة وتكييفها وطالبت بوضع حد لها (١)

(١) نصها فى كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٦١

وأيد بهى الدين بركات باشا وجهة نظري ، وزادها وضوحاً وتفصيلا فى كلمته التى ألقاها فى هذا الموضوع بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٤ وقال ضمن ما قال :

« إن اللجنة المالية أرادت أن تقول ان ليس عندنا تضخم واكتفت بأن تثبت نتائج التضخم ـ وهى كلها موجودة عندنا ـ ولكنها لم ترد أن تقول بأن فى مصر تضخما . فما هى الحقيقة إذن ؟ وبماذا نكيف هذه الحالة وما سببها ؟ السبب ما قالته اللجنة وهو وجود الجيوش الأجنبية المتحالفة فى مصر . كيف هـذا ؟ إن الجيوش تصرف وتدفع لنا مقابل ما تصرفه . إذن هى تدفع نقداً فى مقابل البضائع . والمطبعة المصرية تشتغل . إذن كيف يمكن أن يكون فى مصر تضخم ؟ منذ يومين عالج زميلى حضرة الشيخ المحترم عبدالرحمن الرافعى بك موضوع النقد فى مصر وعالج هذه الحالة معالجة دقيقة بعد دراسة مسبية وعرض الحالة على حقيقتها فلا حاجة بى الى أن أرجع الى تكرار شىء مما قاله عن المبادىء الاقتصادية ولا عن تاريخ العملة فى مصر لأنى أوافقه على كل ما قاله » . ثم أفاض بهى الدين باشا فى ضرر الأرصدة الاسترلينية واقترح عدة حلول لاستخلاصها

وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٥ رد أمين عثمان باشا وزير المالية على أقوالى وأقوال بهى الدين بركات باشا ، فلم يزد عن عبارات عامة دعا فيها الى الثقة فى تعهدات « حليفتنا الكبرى » قال :

« وأود بهذه المناسبة أن أشير الى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك فى امكان استردادنا بعد الحرب لما تداين به بريطانيا . ولعلى لست بحاجة الى أن أذكر أنه لا محل مطلقاً لهذا التشكك بل لمجرد التفكير فيه ، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديموقراطيات ووقفنا الى جانبها فى دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية . وبالنظر الى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة ماليتها وشدة محافظتها على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون فى مرق عن كل شك »... كذا

ولعمرى ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح تصان حقوق البلاد السياسية والمالية ، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية بقيت طوال الحرب وبعد انتهائها قائمة لم توف منها الا النزر اليسير

استجوابى عن الأهداف القومية

يونيه ـ أغسطس سنة ١٩٤٥

انتهت الحرب العالمية فى أوروبا فى مايو سنة ١٩٤٥ حين استسلمت ألمانيا للحلفاء ، وكانت وزارة المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا الأولى تتولى الحكم ، وكنت أرى واجباً عليها أن تبادر إلى المطالبة رسمياً بأهداف مصر القومية ، ولكنها تباطأت فى هذه المسألة الهامة ، فقدمت استجوابا فى هذا الصدد إلى رئيس الوزارة

كان هذا الاستجواب من أهم الاستجوابات التى نظرت فى البرلمان ، وقد اهتمت به الصحف واهتم به الرأى العام اهتماما كبيراً يتناسب مع خطورة موضوعه ، ولأنه أول استجواب قدم فى البرلمان عن هذه الأهداف بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة

قدمت طلب الاستجواب إلى رئيس مجلس الشيوخ يوم ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ وهذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

« تحية وسلاما . وبعد فانى أرغب فى استجواب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن الأسباب التى دعت الوزارة إلى عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفى مقدمتها الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ومتى يحين الوقت لتطالب بهذه الأهداف ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٩ يونيه سنة ١٩٤٥ ـ عبد الرحمن الرافعى »

كتبت هذا الخطاب بعد تفكير طويل ، لأنى أردت أن أحدد فيه الأهداف القومية فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة تحديداً يكون موضع اتفاق الجميع شعباً وحكومة ويكون شعاراً للجهاد فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر القومى ، هل نطالب بالجلاء فقط ويكون مفهوما منه أنه الجلاء عن مصر والسودان معا ؟ ولكن أين الوحدة بينهما فى هذا الطلب؟ هل نطالب بالجلاء والسودان؟ لقد ترددت فى أن نطالب بالسودان ، لأن النداء بهذا الطلب قد يجرح شعور إخواننا المجاهدين من أبناء الجنوب ، لأنهم يأبون فيما أعتقد أن نعبر عن السودان كقطعة من مصر ، ويريدون تعبيراً آخر يتفق مع تقدم الوعى القومى فى جنوب الوادى ويوائم روح الاعتزاز بالكرامة فى نفوس المجاهدين السودانيين ، وإذا قلنا الجلاء عن مصر والسودان ، ففى هذا التعبير ما قد يوحى بأن مصر قطر والسودان قطر آخر ، وهذا ما لا نرضاه كدعاة للوحدة ، ثم ان الجلاء عن مصر وعن السودان

قد لايتعارض مع الدعوة الانفصالية التى خلقها الاستعمار فى السودان ، فالجلاء عن كليهما لا يمنع الانفصال التام بينهما ، ولا بد من تعبير آخر يكون وجيزاً ويشمل الجلاء عن مصر والسودان مع ربط شطرى الوادى برباط من الوحدة لا انفصام لها ، تلك الوحدة التى هى ضرورة طبيعية وتاريخية وجغرافية لكلا الجزءين ، فرأيت أن أوجز تعبير للأهداف القومية هو (الجلاء ووحدة وادى النيل) ، وقد لايعرف إلا القليلون أن هذا التعبير قد ورد لأول مرة على لسانى بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ (ص٩٩) وفى هذا الاستجواب ، وصار شعار الجهاد فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة

أخذ هذا الاستجواب يؤجل من جلسة الى أخرى الى أن نظر بجلستى ٦ و ٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ وفى كل مرة يزداد اهتمام الرأى العام به

قالت الأهرام بعدد ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٥ : « وأما مصر فسيفتح ملف قضيتها وشيكا فقد طلب الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك استجواب الحكومة عن « عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفى مقدمتها الجلاء ووحدة وادى النيل » وقد نمى إلينا أن دولة رئيس الوزارة ينتظر عودة مندوبى مصر من مؤتمر سان فرنسيسكو ليقف على ما لديهم من بيانات ومعلومات عن قرارات المؤتمرين النهائية وعن الاتجاهات الدولية فيجمع اللجنة السياسية التى جمعها قبل السفر الى المؤتمر ولعله بعد ذلك يدلى بتصريح فى البرلمان خلال مناقشة الاستجواب الذى تقدمت الاشارة إليه أو قبل ذلك »

وقالت أيضاً بالعدد الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « عقد مجلس الوزراء ظهر أمس برياسة حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا وظل منعقداً الى منتصف الساعة الثالثة وقد عرض على المجلس فى هذا الاجتماع البيان الذى سيلقيه دولة النقراشى باشا فى مجلس الشيوخ يوم الاثنين المقبل لمناسبة الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك فى موضوع مطالب مصر القومية وموقف الحكومة منها »

وقالت بالعدد الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « يجتمع مجلس الوزراء ظهر اليوم برياسة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا للنظر فى البيان الذى يلقيه دولته مساء اليوم فى مجلس الشيوخ رداً على الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك فى موضوع مطالب مصر القومية »

شرحت استجوابى بجلسة ٦ أغسطس شرحاً وافياً استغرق خمس صفحات من المضابط ، وخلاصة حديثى فى تلك الجلسة أنه كان يجب على الحكومة أن تبادر الى المطالبة بأهداف مصر القومية منذ الساعة الأولى ، منذ أن وضعت الحرب الأوربية أوزارها ، بل منذ عقد مؤتمر القرم فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، وكانت كل دولة تطالب علناً بأهدافها وحقوقها ، وحذرت من قبول الاحتلال الأجنبى تحت أى وضع سواء كان انفرادياً أو ثنائياً أو دولياً ، وختمت حديثى بقولى : « لا يجوز لنا أن نقبل أن تكون مصر سوقاً دولية أو محطة استعمارية ، لأن مصر ليست سوقاً ، بل هى وطن ، وهى وطن لأمة من أعرق الأمم فى الحضارة والمدنية »

وقد رد المرحوم النقراشي باشا على استجوابي رداً وافق فيه على الجلاء ووحدة وادي النيل ، قال رحمه الله فى هذا الصدد : « إذا كان ما قصد إليه حضرة المستجوب هو السؤال عما إذا كانت الحكومة تعتزم السعى الى تحقيق تلك الأهداف فليس الجواب الا أن هذا واجب وطنى لا يسع الحكومة أن تتخلى عنه أو أن تتردد فى أدائه أو أن تفوت فرصة القيام به »

الى أن قال : « ثم إن مصر أقامت الدليل تلو الدليل على حفظها العهد وقد ناصرت حليفتها وأبلت فى ذلك خير بلاء ، وأبدت صادق العزيمة فى مقاومة المعتدين وبذلت من المعونة لقضية الديموقراطية ما اعترفت الأمم المتحدة بجليل قدره وبالغ أثره فى انتصار الحلفاء ، وليس فوق ذلك كله سبب أكثر تبريراً وأقوى سنداً لانهاء القيود التى أحاطت استقلال البلاد ولتحقيق مطلبهامن جلاء الجنود الأجنبية عنها ، أما وحدة وادى النيل بمصره وسودانه فان المبادىء التى أطلعها على العالم هذا العهد الجديد جديرة بتحقيقها لا سيما وأن هذه الوحدة تتفق مع صميم رغبات أبناء الوادى جميعاً ، ولا تتوقع الحكومة أى صعوبة فى مفاوضة بريطانيا العظمى لأنها تلمس ما تكنه بريطانيا نحو مصرمن حسن النوايا وخالص الصداقة ولا شك فى أنها تشاطر مصر الشعور بملاءمة الظروف وتدرك حق الادراك أن هذه الحكومة تترجم عن مطالب الأمة جمعاء لا مطالب فريق دون آخر »

واكتفى المجلس بالمناقشات التى دارت فى الاستجواب ولم يصدر فى شأنه قراراً معيناً

قرار الحكومة فى هذا الصدد

سبتمبر سنة ١٩٤٥

فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ اجتمعت الهيئة السياسية الاستشارية التىألفتها الحكومة وأصدرت القرار الآتى : « ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس ، وترى الهيئة السياسية أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقاً ومتانة »

ووافق مجلس الوزراء فى اليوم التالى على هذا القرار

تعليق على هذا القرار

إن قرار مجلس الوزراء جاء إعلاناً صريحاً بأن حقوق البلاد الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق وحدة وادى النيل ، وكان هذا القرار مكسباً للقضية الوطنية

وكن فيه ناحية نقص فى الوسيلة ، ذلك أنه جعل الوسيلة الى تحقيق الأهداف القومية مفاوضة بريطانيا للاتفاق على هذه الأسس وجعلها أساساً للتحالف بينهما

وقد قدم المرحوم صبرى أبو علم باشا في ا كتوبر سنة ١٩٤٥ استجواباً آخر عن الأهداف القومية نظر بجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ولاحظت فى هذه الجلسة على قرار الهيئة السياسية هذا النقص فى الوسيلة وقلت فى هذا الصدد ضمن ما قلت : « أعود فأقول هل طالبت الحكومة المصرية الحكومة الانجليزية بالجلاء عن وادى النيل ؟ كلا لم يحصل ، وكل ما تقدمت به الحكومة هومذكرة رفعت الى مؤتمر الدول الخمس فيما يتعلق بتصفية المستعمرات الايطالية ، لذلك أستسمح حضراتكم أن أبين لكم ملاحظاتى على هذه المذكرة ، وأول ما ألاحظه أن الحكومة المصرية قد اهتمت بالفرع دون الأصل ، والأصل هو الجلاء عن وادى النيل ، وأنا أستسمح حضرات أعضاء الهيئة السياسية أن ألاحظ على قرارها أنها توصى باتخاذ الوسائل لمفاوضة « الحليفة » للاتفاق على هذا الأساس ، وأنا لا أريد أن أعرض بالهيئة السياسية ، وإنما أوثر طريقة المطالبة على طريقة المفاوضة »

وبعد انتهاء المناقشة فى هذا الاستجواب عرض على المجلس اقتراحات ثلاثة

أحدها مشروع قرار مقدم من محمد على علوبة باشا هذا نصه : « يؤيد المجلس المطالب الوطنية التى أعلنتها الحكومة ، ويطلب اليها المبادرة بالعمل على تحقيقها »

والثانى مقدم منى ونصه : « أقترح أن تبادر الحكومة الى مطالبة انجلترا رسمياً بالجلاء الكامل العاجل عن وادى النيل »

والثالث مقدم من محمد صبرى أبو علم باشا وبعض زملائه الوفديين ونصه : « يعلن المجلس أنه بعد انتهاء الحرب وتغير الظروف وبعد إبرام مصر لميثاق سان فرانسيسكو ـ أصبح من المتعين إعادة النظر فوراً فى معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا وما توجبه من التزامات على مصر ، حتى تصبح المعاهدة متفقة مع الأحوال الدولية الجديدة ومع ما يوجبه ميثاق سان فرانسيسكو »

وقد أخذت الآراء فى هذه الجلسة فوافقت أغلبية المجلس على اقتراح علوبة باشا

تكييف القضية الوطنية أمام الهيئات الدولية

مطالبة لا احتكام

كنت ولا أزال أرى فى المفاوضات قبل الجلاء صرفا للبلاد عن هدفها الأكبر وهو الجلاء

فلما أعلنت وزارة المرحوم النقراشى باشا فى أواخر يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن اعتبرت ذلك مكسبا للقضية ، على أنى مع ذلك لم أكن أثق بأن مجلس الأمن سينصفنا ، فنظرت الى عرض القضية عليه كوسيلة من وسائل الكفاح ، وحذرت من ضرر الاحتكام الى الهيئات الدولية

عرض هذا الموضوع على مجلس الشيوخ بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ، فأدليت بوجهة نظرى

وقلت فى مستهل كلمتى : « لاشك أن اعلان الحكومة قطع المفاوضات وعزمها على رفع القضية المصرية الى مجلس الأمن هو قرار يقابل فى ذاته بالغبطة لأن اعلان الحكومة أن المفاوضات قد أصبحت غير مجدية ـ وقد كانت غير مجدية من قديم ـ يعد كسباً للقضية المصرية ، لأنها مع الأسف الشديد قد خسرت كثيراً بالالتجاء الى طريق المفاوضات »

ثم تكلمت عن طريقة تكييف القضية أمام مجلس الأمن وقلت :

« ان القضية الوطنية تنحصر فى أمر واحد ، هو جلاء الأنجليز عن مصر والسودان ، هذا هو التكييف الصحيح الذى يجب أن تعرض به قضيتنا على أية هيئة دولية ، وهذا التكييف يستتبع اعتبار الاحتلال منذ ١٨٨٢ عملا غير مشروع ، وأن كل ما أبرم أو عقد فى ظل الاحتلال نتيجة لوجوده هو عمل باطل ابتداء من سنة ١٨٨٢ واستمر الى اليوم ، وهذا يستتبع أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان هى اتفاقية باطلة ، وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ هى كذلك باطلة »

لا احتكام فى الجلاء

ثم عرجت بمسألة الاحتكام وحذرت منه وقلت فى هذا الصدد : « لا يصح لنا ـ صيانة لقضيتنا ـ أن نعرضها كمحتكمين ، ولا يصح لنا أن نلجأ الى طريقة الاحتكام ، لأن جوهر ما نطالب به هو الاستقلال فى ذاته ، لأن الجلاء هو الاستقلال ، ولا يصح أن يكون الاستقلال موضع تحكيم ، ولا توجد أمة تقبل أن يكون استقلالها موضع تحكيم ، انما يكون التحكيم فى مسائل فرعية أو خلافات محلية بينها وبين بلد آخر ، فتعرض الامر على الهيئات الدولية محتكمة اليها ، لتفصل بينها وبين الدولة الاخرى التى يكون بينها وبينها خلاف ،لقد قال الكثيرون بالاحتكام الى محكمة العدل الدولية ، ومعنى الاحتكام اليها أن نقبل قرارها ، وفي هذا من الضرر ما فيه ، ولذلك قلت انه لا يصح الاحتكام ، بل يجب أن يكون موقفنا أمام الهيئات الدولية موقف مطالبة ، لا موقف احتكام ، يجب أن نطالب بالجلاء لان هذا الجلاء هو حق طبيعى لنا ، ولان هناك سبباً من شأنه أن يضم الينا مجموعة الامم ، وهو أن الجلاء أمر لازم للسلام العام »

وقلت فى جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ : « ان الوقت المناسب لعرض قضية مصر على مجلس الامن كان فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ حيث عرضت على هذا المجلس قضايا سوريا ولبنان وايران، ولعلكم تذكرون حضراتكم أنه فى هذا الوقت قد عرضت هذه القضايا على مجلس الامن وكسبت هذه الدول قضاياها اذ تقرر فيها وجوب جلاء القوات الاجنبية عنها ، فاسمحوا لى أن أقول أننا تأخرنا فى عرض قضيتنا على مجلس الامن عاما ونصف عام .لقد تعطل عرض القضية لان الحكومة لجأت الى طريق المفاوضة »

منع تملك الأجانب

الأراضى الزراعية والعقارات

فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قدمت إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون بمنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية والعقارات المبنية أو المعدة للبناء فى المملكة المصرية ، وكان غرضى من هذا المشروع صيانة الأملاك المصرية من أن تنتقل الى الأجانب ، وحفظها للمصريين ، وأرفقت بالمشروع مذكرة ايضاحية توضح الغرض منه وترسم خطوطه الرئيسية قلت فيها :

« تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين ، لأنها بوصف كونها ثابتة لامنقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن، بل هى جزء منه ، ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظاً لكيان الوطن ذاته ، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة الى منتصف القرن التاسع عشر ، اذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لاتجيز التصرف للأجانب فى الأراضى والعقارات ، وكانت هذه حجة الخديو اسماعيل فى معارضة شروط الامتياز التى نالتها شركة قناة السويس فى عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضي المصرية ، ولكن مصر تحللت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عاما للمواطنين والأجانب على السواء ، فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضى الى الأجانب أفراداً وشركات ، فبحسب احصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضى الزراعيــة فى المملكة المصرية تبلغ ٥٫٩٠٣٫١٤٣ فداناً منها ٣٥٧٫١٩٢ فداناً يملكها الأجانب عدا مالهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضى المملوكة للمواطنين ، ومما يستوقف النظر فى هذا الاحصاء أن الملكية الزراعية التى يزيد نصابها على ألفى فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكونه ٥٤٫٨٨٢ فداناً ، وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه ١١٤٫٦٠٧ فدانا ، أى أن كبار ملاك الاجانب يملكون أكثر من ضعف مايملكه كبار الملاك المصريين ، ولهذا الوضع من الدلالة مالا يخفى

« وفضلا عن أن فى انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة الى أيدى الأجانب خطراً على الكيان القومى ، فليس معروفاً الى أى مدى يستفحل هذا الخطر فى المستقبل اذا ترك انتقال الملكية العقارية الى الأجانب مطلقاً من كل قيد

« فالتطورات الاقتصادية والمالية ، والوسائل الاستغلالية ، قد تتنوع وتغرى الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف فى أملاكهم للأجانب اذا لمحوا بريقاً من الكسب الوقتى ، ولو كان بريقاً خداعاً ، لايلبث أن يكون سرابا ، فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين مايمنع تسربها الى أيدى الأجانب أفراداً أو شركات ، وليست هذه القوانين بدعا فى التشريع ، فان معظم الدول حتى العظمى التى لايخشى على كيانها الاقتصادى تسير على هذا الوضع ، إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لاترخص للأجانب بامتلاك أملاك ثابتة فى بلادها، ويكفى لمن يريد أن يتثبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية فى أى بلد من هذه البلدان فانه يصطدم حتما بقوانين تحظر تملك الأجنبى لشىء منها أو برفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به فى هذه البلاد

« فهذه الحماية للملكية العقارية فى الدول المتحضرة هى التى يستوحى منها المشروع المعروض على هيئة المجلس أحكامه ونصوصه

« وليس فى هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب ، فانه لايسرى على مايملكونه قبل أن يصير قانونا ، بل يبقى ملكا لهم ، ولا يسرى كذلك على مايؤول اليهم بعد صدوره بطريق الإرث ، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه

« هذا إلى أنه قد قصر الحظر بالنسبة لأراضى البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة اذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر ، وقد روعى فى هذا التمييز أن لايضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادى الصناعى والتجارى والمالى فى البلاد اذا ساهمت فيه رءوس أموال أجنبية ، ففى هذه الحالة لا يسرى الحظر الوارد فى المشروع ، لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة ، ولما كانت المنشآت الصناعية والتجارية لاتعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية فى مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية ، لأن هدف المشروع انما هو حماية الملكية الملتصقة أصلا وحكماً بأرض الوطن والتى تعد جزءا لايجوز أن ينفصل عنه

« ولقد سبق للمشرع المصرى أن أخذ بهذه الحماية ولكن فى دائرة ضيقة ، اذ حظر فى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص طبيعى أو معنوى أجنبى الجنسية أن يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقاراً كائنا بأحد المناطق التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر فى هذا المرسوم على كل وقف على أجنبى وتقرير حقوق عينية له

« فاذا كانت هذه الحماية قد رآها المشرع واجبة فى حدود الوطن وأطرافه ، فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها »

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

خطوات المشروع

مشى المشروع وئيداً فى مجلس الشيوخ ، ومع أنه لقى من الرأى العام تأييداً كبيراً ولم يلق من محيط الأعضاء معارضة ما ، لكن يبدو أن تيارات خفية كانت تعمل على عرقلته

عرض لأول مرة على المجلس بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فقرر قبل نظره موضوعا احالته الى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية ومن جهة انطباقه أو عدم انطباقه على معاهدة مونترو

وقد بحثته اللجنة من هذه الناحية وانتهت الى أن المشروع مقبول دستوريا ولا يخالف أحكام معاهدة مونترو ، ووافقت الحكومة على ذلك بلسان مندوبها الذى حضر جلسات اللجنة وقدمت تقريراً مستفيضاً فى هذا الصدد

عرض هذا التقرير على المجلس بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، فوافق عليه بالاجماع ، وقرر إحالة المشروع الى لجنة الموضوع وهى لجنة العدل ، وقد بحثته هذه اللجنة بحثاً مستفيضاً ، ووافقت عليه بعد إدخال تعديلات عليه أهمها قصر حظر عدم تملك الأجانب على الأراضى الزراعية ، دون العقارات المبنية أو المعدة للبناء ، وحضر جلسات اللجنة مصطفى مرعى بك وزير الدولة فى عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى باشا وأعلن باسم الحكومة موافقته على المشروع بعد التعديلات سالفة الذكر ، ودافع عنه دفاعاً حاراً شكرته عليه ، وقال إن مجلس الوزراء بحث المشروع وانتهى الى قبوله والموافقة عليه ، وقد بذل مصطفى مرعى بك جهوداً موفقة لدى سفارات بريطانيا وفرنسا واليونان لاقناعها بأن المشروع لا ينطوى على روح عدائية للأجانب بل يهدف الى صيانة الثروة الزراعية وأنه مشروع اجتماعى له نظائره فى التشريعات الأوروبية والأمريكية وقد اقتنعت السفارات بدفاعه

قدمت لجنة العدل تقريرها عن المشروع بعد التعديلات التى اتفقت عليها مع الحكومة وعرض التقرير على المجلس بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ، فوافق على المشروع من حيث المبدأ ، ولكن عند تلاوة المواد ثارت اعتراضات على بعض أحكامه ترتب عليها أن قرر المجلس إحالته إلى لجنتى المالية والعدل مجتمعتين لبحثه من الوجهة الاقتصادية والمالية

وقد تعطل المشروع أمام اللجنتين طويلا الى أن نظرتاه مجتمعتين فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٠ وأقرتاه من جديد بعد تعديلات يسيرة ، وعرض تقرير اللجنتين على المجلس ونظره بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٥٠ ، وفيها أثيرت مناقشات جديدة أخرى وأبديت اقتراحات عديدة ، فرأى المجلس إعادة المشروع الى لجنة العدل لبحث الاقتراحات التى قدمت فى تلك الجلسة ، وانفضت الدورة البرلمانية بعد ذلك فلم يتسع الوقت لانعقاد اللجنة ، ولما حلت الدورة الجديدة اجتمعت اللجنة يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ودرست الاقتراحات والمناقشات التى أثيرت حول نصوصه فقبلت بعضها ورفضت البعض الآخر وقدمت تقريراً جديداً بالنصوص التى انتهت اليها ، وهى لا تختلف عن جوهر المشروع الا فى قصر الحظر على الأراضى الزراعية دون العقارات والمبانى ، وعممت الحظر بالنسبة للأراضى الزراعية فأضافت اليها الاراضى القابلة للزراعة والاراضى الصحراوية باعتبار أن مآل هذه الاراضى أن تكون أراضى زراعية من طريق استصلاحها ، وأدخلت تعديلات يسيرة فى المواد الاخرى ، وعرض تقرير اللجنة على المجلس مرفقاً به نصوص المواد كما عدلتها اللجنة فأقرها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

وبعد إقرار المشروع فى مجلس الشيوخ أحيل الى مجلس النواب فأقره أيضاً وصدر به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ فى ١٠ مارس من تلك السنة ونشر فى « الوقائع المصرية » عدد ١٧ مارس سنة ١٩٥١ ، وقد حمدت الله على صيرورته قانوناً نافذاً من قوانين الدولة مع رجائى تعديله فى المستقبل بجعل الحظر شاملا المبانى المعدة للسكن وأراضى البناء

عندما تتشابه الاسماء

يشترك معى فى اسم (عبد الرحمن الرافعى) بعض الأفراد الممتازين من أقاربى ، فمنهم عبد الرحمن أمين الرافعى بك وكيل محكمة استئناف مصر الآن (١٩٥١) ، والدكتور عبد الرحمن الرافعى مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف

وقد سبب هذا التشابه فى أسمائنا سلسلة من الحوادث الطريفة ، فكثيراً ما يحدث اللبس بيننا فى المكالمات التليفونية ، وفى الخطابات الخاصة والعامة ، فنى التليفون يسألنى الكثيرون على اعتبار أنى عبد الرحمن بك الرافعى وكيل محكمة الاستئناف (والأفوكاتو العمومى ورئيس النيابة من قبل) أو على اعتبار أنى الدكتور عبد الرحمن الرافعى ، فأجيبهم بلطف أن « النمرة غلط » وأنى لست المقصود بالكلام ، وأرشدهم عن مقصدهم ، والخطابات قد ترد لنا خطأ ، فيعيدها كل منا الى المقصود بالخطاب ، وقد حدث فى سنة لا أذكرها أن قرأ صاحب قضية هامة فى الصحف نبأ تعيين « عبد الرحمن الرافعى بك » رئيساً لنيابة مصر ، فانزعج لهذا الخبر ، وكنت وكيله فى هذه القضية ، وكانت فى آخر مراحلها ، وظن أنه سيتعذر علىّ أن أترافع فيها فى اليوم الموعود بعد تعيينى رئيساً للنيابة . . . وراح يبدى دهشته ويقول : كيف يقبل الرافعى أن يكون رئيساً للنيابة وهو الذى اعتذر عن منصب الوزارة ؟ وهرول الى مكتبى يسأل عن الخبر ليطمئن على قضيته ، فرآنى على مكتبى ، واطمأن بعد أن فهم أن رئيس النيابة هو ابن عمى

وكثيراً ما ألبى نداء التليفون ، فاذا بالمتكلم يستنجد بى لاسعاف مريض أو لانقاذ سيدة مشرفة على الوضع . . . فأفهمه أنى لست الدكتور بل المحامى ، وأرشده الى رقم تليفون الدكتور عبد الرحمن الرافعى

وأذكر ذات مرة أن الدكتور احتفل بزواج كريمته ، ونشر نبأ الزواج فى الصحف ، واذا بى أتلقى رسائل وبرقيات التهانى ... وعلى الرغم من أن اسمه ذكر مسبوقاً بكلمة « دكتور » الا أن الذين هنأونى لم يترددوا فى الأمر ، إذ ظنوا أنى أنا المقصود وأنى لا بد أن أكون دكتوراً فى القانون ! وكان فى مقدمة الرسائل خطاب من المغفور له الأمير عمر طوسون ، وقد رأيت أنه ليس من اللائق أن أكتفى باحالة خطابه الى الدكتور الرافعى ، فكتبت لسموه خطاباً رقيقاً شكرته فيه بالنيابة عن قريبى الدكتور . . . وأرسل اليه الدكتور من ناحيته خطاب شكر آخر على تهنئته

عندما دخلت الوزارة

سنة ١٩٤٩

كنت أصطاف فى الاسكندرية سنة ١٩٤٩ حينما استقالت وزارة ابراهيم عبد الهادى باشا يوم ٢٥ يوليه ، وقد عهد جلالة الملك الى حسين سرى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، وهى وزارة ائتلافية تمثل الوفد والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين . ودعانى سرى باشا الى الاشتراك فى هذه الوزارة ، وإذ كان لا يعرف المنزل الذى أصطاف فيه (رقم ١٤٣ بشارع الأميرة فوزية بسيدى بشر) فقد عهد الى أحد ضباط حرس الوزارة أن يستقل سيارة حكومية ليبلغنى رغبته فى مقابلته بدار الوزارة ببولكلى ، فجاء الضابط الى المنزل حوالى الظهر يوم ٢٦ يوليه وسأل عنى ، فقيل له إنى أتريض على الكورنيش وإنى أعود بعد ساعة ، فقال إن الأمر مستعجل فأرجو أن تعرفونى فى أى جهة من الكورنيش يتريض « وليحضر معى خادم ليعرفنى به » ، فاصطحبه أحد الخدم فى السيارة وذهب معه الى الكورنيش ، وما هى الا بضع دقائق حتى رآيانى عائداً الى المنزل ، فوقفت السيارة ونزل الضابط والخادم . وحيانى الضابط وأبلغنى رغبة سرى باشا فى أن أقابله الآن ، وبعد أن عدت الى المنزل ذهبت معه الى دار الوزارة ، ووجدت هناك جمعاً من الصحفيين فقابلونى متهللين وقالوا لى : مبروك ! فقلت : على إيه ؟ فقالوا: مبروك الوزارة ، وكنا فى آخر أيام رمضان (وقفة العيد) ، فقلت لهم : غداً العيد فمبروك العيد ، ثم دلفت الى مكتب رئيس الوزارة وقابلت سرى باشا ، وبعد تبادل التحية قال لى : هل تكون ثقيلا هذه المرة أيضاً ؟ فقلت : أنا لست ثقيلا ولم أكن ثقيلا فى المرة الماضية . . . اشارة الى اعتذارى عن دخولى وزارته الأولى سنة ١٩٤٠ . واستوضحته برنامج الوزارة فأفهمنى أنها وزارة قومية تعمل على توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب واجراء انتخابات حرة . ألا توافق على ذلك ؟ قلت: بل أغتبط به وأؤيده ، ولكن ما هو موقف الوزارة تجاه معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ فقال : إنى أعتبرها غير قائمة لأن البلاد أعلنت ذلك ، وان وزارتى مع أنها وزارة انتقال فانها متمسكة بالجلاء ووحدة وادى النيل . فقلت: على بركة الله أقبل . وسألته فى تلطف : وكم يكون للحزب الوطنى من مقاعد فى الوزارة ؟ قال: مقعدان، وهذا تمييز منى للحزب الوطنى فقد كان له فى الوزارة السابقة وزيران فى حين كان للأحرار الدستوريين ستة وزراء ، وكذلك للسعديين والآن سيكون له

وزيران فى حين أن لـكل من الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين أربعة وزراء أى أن نسبة الحزب قد ارتفعت فى وزارتى ، فشكرته على حديثه وعلى ثقته بشخصى ورجوت له التوفيق فى مهمته ، واستغرقت المقابلة نحو عشرين دقيقة . وانصرفت . فتلقانى الصحفيون بالأسئلة والاستيضاحات وعبارات « مبروك » ، فتخلصت من زحمة الأسئلة بقولى : ان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد مشاورة . فقالوا : نريد أن نقول مبروك يا معالى الوزير ، فأعدت عليهم قولى : مبروك على العيد لأن غداً يوم العيد ، فقالوا : بل نقصد الوزارة

عدت الى منزلى وأخبرت زوجتى بما حدث ، فقالت : وهل قبلت الوزارة ؟ قلت : نعم . قالت : ولـكنك رفضتها فيما مضى . قلت : إن الظروف تغيرت لأن برنامج الوزارة الجديدة لا يتعارض مع مبادئنا ، ومع ذلك فان الأمر لا يزال فى دور المشاورة فماذا ترين ؟ قالت : إنى أرى ما تراه فلتقبل على بركة الله ، فارتاحت نفسى لهذا الجواب ، ولم أخبر أحداً بالأمر . ومن حسن الحظ لم يكن بالمنزل الذى أصطاف فيه تلفون فتخلصت بذلك من الأسئلة والأجوبة . . الى أن كانت الساعة العاشرة مساء ، واذا بطرق شديد على الباب ، ففتحنا ووجدنا ضابطاً آخر غير الذى جاء ظهراً ، يصحبه أحد أقربائى ، وكان الضابط قد ظل يبحث عن منزلى ليلا أكثر من ساعة وهو لا يهتدى اليه ، الى أن دله الناس على رافعى آخر هو الأستاذ جلال الرافعى ، فطلب اليه فى لهفة أن يصحبه الى منزلى ، فجاء معه وهنأنى الاثنان بالوزارة ، ورجانى الضابط أن أسرع فى ارتداء ملابسى لحلف اليمين أمام جلالة الملك ، فقلت له : ولـكن ليس عندى هنا ردنجوت ، فأجابنى : لا لزوم لها والتعليمات أن يحضر أصحاب المعالى الوزراء بأى ملابس رسمية أو غير رسمية لأداء اليمين الليلة ، فذهبت مع الضابط فى سيارة الحكومة الى دار الوزارة متأخرين ووجدنا أن الوزراء قد سبقونا الى سراى رأس التين فلحقنا بهم وهناك أقسمنا اليمين بين يدى جلالة الملك

توليت وزارة التموين ، وبدأت فى فترة العيد أصرف بعض شؤون الوزارة المستعجلة

وقد قوبل دخولى الوزارة بارتياح عام ، على أن صديقىّ محمد محمود جلال بك والأستاذ محمود العمرى لم يوافقانى على الاشتراك فى الوزارة ، وأرسل لى جلال بك خطاباً رقيقاً من جنيف يطلب منى فيه الاستقالة من الوزارة ، وطلب منى ذلك أيضاً الأستاذ محمود العمرى ، ونظريتهما أن الاشتراك فى الوزارة أياً كان برنامجها يتعارض مع سياسة الحزب الوطنى ، ولم يقنعانى برأيهما ، ولا أقنعتهما برأيى ، أما نظريتى فهى أن الأمر مرجعه الى برنامج الوزارة وسياستها ، ورأيت فى نظريتهما تشدداً لم أقره ، وأنا بطبعى أميل الى الاعتدال ، وأراه أقرب إلى نشر الدعوة الوطنية واجتذاب الأنصار إليها ، ومع اختلافى وإياهما فى الرأى فقد حفظت لهما خالص الود والتقدير ، ويطيب لى فى هذه المناسبة أن أنوه بفضل الأستاذ محمود العمرى ، فهو من الوطنيين الملهمين المغمورين فى زحمة البلبلة والهرجلة التى يعيش فيها المجتمع ، وقد اعتدت أن أشاوره فى المسائل الهامة التى تحدثت فيها بمجلس الشيوخ وأفيد من أفكاره وآرائه ونظراته فيها، كبطلان المعاهدة، والتضخم النقدى ، والأرصدة الاسترلينية ، والمعاهدات ومواثيق الضمان ، والميزانية ، والمسائل الاجتماعية ، وما الى ذلك

مشاهداتى فى الوزارة

تعلمت من الوزارة أشياء وحقائق كثيرة كنت فى حاجة الى تعرفها ، حقاً انى كنت أشعر ببعضها من قبل ، ولكن الوزارة زادتنى معرفة بها وعرفتنى بغيرها

لاحظت بعد دخولى الوزارة أن احترام الناس حتى أقاربى قد زاد على ما كان عليه أضعافاً مضاعفة . . . ولم ترضنى هذه الظاهرة ، فانها دلتنى على قلة تقدير الناس للجهاد البعيد عن مظاهر الحكم بالنسبة الى تقديرهم للجاه والمناصب ، وقلة التقدير للخدمات التى تؤدى للبلاد ما لم يكن صاحبها ذا مركز حكومى كبير ، ومعنى هذه الظاهرة أيضاً أنى لم أ كن محترماً الاحترام الكافى قبل دخولى الوزارة ، وهذا ما لم أرضه لنفسى ولا للناس

ويدخل فى هذا السياق أنى لم أهنأ فى حياتى على عمل بقدر ما هنئت على دخولى الوزارة ! مع أن دخول الوزارة فى ذاته ليس عملا . بل هو ابتداء لعمل . فاذا كانت التهنئة مقصوداً منها الشكر على عمل نافع فلينتظر المهنئون حتى يعمل الوزير عملا نافعاً للبلاد فيهنئونه عليه . ولكن الحال هنا على عكس ذلك . ان التهنئة هى على الوزارة فى ذاتها ، أى على تقلد المنصب . أو بعبارة أخرى على كرسى الوزارة . وإنى لواثق أنه إذا عمل الوزير عملا يستحق التهنئة فقلما يهنأ عليه التهنئة الكافية . وأغلب الظن أن يمر ولا يلتفت إليه أحد

تلقيت بعد أن دخلت الوزارة نحو ستمائة تهنئة برقية وبريدية . عدا التهانى الشخصية وهى تعد بالمئات . أى أنى تلقيت نيفاً وألف تهنئة ، وقد كنت أتساءل فى خاصة نفسى : ليت شعرى ألم يسبق لى عمل فى حياتى الوطنية يستحق مثل هذه التهانى أو نصفها أو ربعها أو واحداً فى المائة منها ؟ إنى مع شكرى العميق لمن هنأونى وتقديرى لشعورهم النبيل كان لى أن أسأل نفسى هذا السؤال فلا أجد جواباً عليه

عملى فى الوزارة

توليت بدخولى الوزارة أول منصب حكومى فى حياتى . وكان بعض الناس يظنون أنى لعدم خبرتى بالروتين الحكومى سأرتبك أو أعجز عن الاضطلاع بأعباء وزارة هى فى ذاتها من أعقد الوزارات ومن أكثرها مسئوليات (وزارة التموين) . ولكنى والحمد لله وجدت فى الأسبوع الأول من توليتى شؤونها إنى أفهمها وأديرها ادارة خبرة ودراية . وأن الاستقامة فى ادارة شؤون أى وزارة مع الكفاءة حتى المتوسطة هى الكفيلة باصلاح الأداة الحكومية وجعلها أقرب إلى تحقيق مرافق البلاد ومصالح الجمهور

أيقنت فى الأشهر التى قضيتها بالوزارة أن استقامة الوزراء هى أساس الاصلاح . فالوزير المستقيم يشيع روح الاستقامة فى نفوس موظفيه كباراً وصغاراً . ومن السهل على الوزير المستقيم – حتى إذا لم يكن فنياً – أن يستعين بآراء الفنيين فى الوزارة . وإنى أعتقد أن المستوى الفنى لموظفى الوزارات عندنا هو مستوى حسن وممتاز ويمكن الاعتماد عليهم فى النهوض بمرافق البلاد . ولكن

على الوزير أن يكون ــ الى جانب استقامته ــ غيوراً على العمل رقيباً على الموظفين . يكافىء المحسن الأمين ويجازى المسيء والمقصر منهم . وأن يكون دؤوباً على الدرس والبحث وعلى جانب من الذكاء وكفى أن يكون متوسط الفهم . وبذلك كله يفهم شؤون وزارته ويديرها بنجاح وتوفيق

بعد أن توليت الوزارة بعدة أيام وبمناسبة ذهابي الى دار الوزارة بالقاهرة جمعت رؤساء المراقبات والادارات وبعض كبار موظفي الوزارة وألقيت فيهم كلمة كانت وحى اللحظة . قلت لهم فيما قلت : « لقد دخلت الوزارة لأول مرة وأنا لا أملك إلا سمعتي وماضيّ الطويل ، وقد جعلت سمعتي وتاريخي وديعة في أيديكم ، فأنتظر منكم أن تحافظوا على هذه الوديعة » . فكان لهذه الكلمة العابرة أثر عميق في نفوسهم ولاحظت هذا الأثر باديا على وجوههم

ومن الحق أن أقول إني ــ في الفترة التي توليت فيها هذه الوزارة ــ وجدت كبار موظفيها ومتوسطيهم وصغارهم قد عاونوني بصدق واخلاص . وحافظوا فعلا على الوديعة التي ائتمنتهم عليها . وكانوا يرون مني أني في عملي لا أريد إلا الحق ورعاية مصالح الجمهور . ولا أريد لنفسي مغنما . لا في الحاضر ولا في المستقبل . وكنت ألمح من طريقة عرضهم لشؤون الوزارة وطريقة ابداء آرائهم في المسائل التي تستدعيها هذه الشؤون انهم يتوخون تلبية رغبتي في الوصول الى الحق . وكانوا يرون من مناقشتي لهم أني أدرس مذكراتهم وآراءهم بروح الفحص والتدقيق . واني رغم ميلي الى الطيبة لا أتساهل في كل ما له علاقة بالصالح العام . فكان هذا حافزاً لهم الى توخى هذا الصالح . ومن الحق أن أقول أيضاً إن أحداً منهم لم يحاول أن يدخل الغفلة عليّ

لم أدخل الحزبية ولا الميول الشخصية في أعمالي . ولا في معاملتي للموظفين . بل كنت أنظر إليهم جميعاً بعين العدل والمساواة . فمن كان له حق يناله . ومن لم يكن له حق لا أعطيه ما ليس له حق فيه . قد أكون أخطأت في التقدير . كالقاضي الذي يجوز عليه الخطأ في بعض أحكامه . ولكن ما دام الحق هو رائد الانسان فان هذا يكفي لاستقامة الأمور التي يضطلع بها . وبهذه الروح كنت أنظر الى ذوي المصالح وطلاب الحاجات . كنت أنظر في طلباتهم كما لو كنت قاضياً يقضي في دعاوى الناس ويعطي كل ذي حق حقه . وكثيراً ما كان يحضر لي أشخاص لهم طلبات في الوزارة ويصطحبون صديقاً أو قريباً لي أو يحضرون توصيات منهم ، فكنت لا أعير هذه التوصيات التفاتاً ولا أعطي شخصاً إلا ما أعتقد أنه حقه

لم أعين أحداً من أقاربي أو أصهاري في الوزارة ولم أعط أحدا منهم درجة استثنائية

لم أغير أو أبدل في موظفي مكتب الوزير بل أبقيتهم كما كانوا في عهد الوزير السابق . ولم أزد عليهم أحداً . وخوطبت في اجراء ما أشاء من التغيير والتبديل أو الزيادة والنقص . فكنت أقول : ليبق كل موظف في مكانه . إني أعتبر نفسي أبا ورئيساً لجميع الموظفين . وهم في نظري سواء . فلا داعي للتغيير والتبديل

وأحسبني لم أغير من طباعي بعد أن توليت الوزارة . لم أتعاظم على الناس . وبقيت محتفظا بديمقراطيتي وشعبيتي . حقا أن منصب الوزير محاط عندنا بمظاهر كثيرة من التفخيم والتعظيم . ولكن هذه المظاهر لم تؤثر في نفسي . ولم ألق اليها بالي . بل كنت أعرض عنها أحيانا . دعك

من التحيات والتعظيمات التى يلقاها الوزير فى ذهابه إلى الوزارة أو خروجه منها . فهذه مسائل مألوفة ولابد من قبولها . ولكنى لم أستطع أن أهضم الطريقة التى يقابل بها الوزير فى محطة العاصمة أو الأسكندرية عند انتقاله من إحداهما إلى الأخرى . فقد كان يحيط بى ضابط أو ضابطان وثلة من الجنود يتقدمهم جندى ممتاز (لعله شاويش) يفسح الطريق لى على رصيف المحطة . لم أقبل هذا الوضع بالذات وطلبت من الضابط أن يأمر الجندى بالتنحى عن السير أمامى . فنفذ ماطلبت . وكان الطلب وإجابته يتكرران كل مرة . ولم أكن أحجز ديوانا خاصا لسفرى بل كنت أكتفى بمقعد فى عربة تكييف الهواء . وعندما كنت بالاسكندرية لم أغير عادتى من التريض سيراً على قدمى فى طريق الكورنيش بعد غروب الشمس إلا فى الأيام التى كنت اضطر إلى العودة للوزارة مساء . وكان الجندى المرافق لى من حرس الوزارة يطلب منى بالحاح أن يرافقنى فى نزهتى . ولو بعيداً عنى . لأن التعليمات تقضى عليه بذلك . فكنت آمره بأن لا يرافقنى لا من قرب ولا من بعد . وفى بعض الأحيان – ترويحا للنفس وتحرراً من مظاهر الفخفخة الوزارية – كنت أركب ترام الرمل فى بعض تنقلاتى وأصرف سيارة الوزارة . وكان يلمحنى بعض معارفى وأصدقائى راكباً الترام فيدهشون لهذا المنظر – منظر وزير يركب الترام ! وشاهدنى مرة فى هذه الحالة أحد مراسلى « الكتلة » فاعتقد أن فى الجو أزمة وزارية وأن الوزارة وشيكة السقوط وأبرق إلى صحيفته بذلك لأنه لم يتصور أن وزيراً يركب الترام ... إلا إذا كان على أهبة الاستقالة

وكان جيرانى فى المصيف يلاحظون أنى أعود الى منزلى بعد رياضتى سيراً على قدمىّ ، ويلاحظون على وجه العموم أنى لم أتغير عما كنت عليه قبل دخولى الوزارة ، بالرغم من مظاهر العناية والرعاية الحكومية التى أحاطت منزلى ، كالكشك وحرس الوزارة وما الى ذلك ، وقد أقامت بلدية الاسكندرية عموداً من النور أضاء الرحبة التى أمام المنزل وكانت من قبل مظلمة ، وأصلح عمالها الرحبة نفسها وسووا أرضها وأزالوا منها أكوام الطوب والحجارة التى كانت منتثرة فيها ، فحمد الجيران هذه الصدفة التى جعلت جارهم وزيراً ، وبدا منهم نحوى شعور من الانعطاف والتقدير إذ رأونى لم أفارق تواضعى

كنت أهتم بشكاوى الجمهور وأتولى فحصها وتحقيقها بواسطة الموظفين المختصين ، ولا أكتفى باحالتها على المراقبات المختصة بل أؤشر عليها بنفسى بوجوب تحقيقها وعرض نتيجة التحقيق علىّ لأبدى فيها القرار الأخير . وكانت إشاراتى المكتوبة كلها بخطى تشعر الموظفين المختصين بأنى رقيب عليهم ، وكنت أسأل فعلا بين حين وآخر عن نتيجة تأشيراتى على هذه الشكاوى . وساعدنى على ذلك أنى كنت أدون فى مذكرة خاصة (أجندة) أهم الشكاوى وأنتظر الوقت المناسب فأسأل عما تم فيها . واذا تأخر تحقيقها كنت آمر بكتابة استعجال عنها ، فأدرك الموظفون أن عين الوزير ساهرة ترقبهم ، وهذا وحده يساعد على استقامة الأمور

وكنت آخذ معى يومياً عند انصرافى من الوزارة محفظة تحوى المذكرات والتقارير المهمة التى يُطلب فيها قرار من الوزير وأدرسها بمنزلى ليلا أو فى الصباح الباكر وأكوّن فيها الرأى

الصحيح وأستدعى فى الوزارة الموظفين المختصين وأناقشهم فى تفصيلات هذه المذكرات فيعرفون أنى درستها دراسة دقيقة ، ثم أصدر القرار الذى أعتقد أنه يطابق العدل والصالح العام بحضورهم ، دون إرجاء أو تسويف ، أو وضع للملفات فى الأرشيف . . . وكنت أميل الى سرعة البت فى الأمور التى يستدعيها عمل الوزارة ، فأتولى دراستها بنفسى بعد أخذ رأى اللجان أو الموظفين المختصين ، وكثيراً ما كنت أستعجل دراستها لكى لا يتأخر البت فيها

إن وزارة التموين موضع احتكاك وتضارب فى المصالح والاتجاهات بين المنتجين والمستهلكين . وخاصة بين الجمهور وطبقة التجار والشركات والرأسماليين ، فكنت أيضاً أفصل فى خلافاتهم بروح العدل والانصاف

وكانت نزعتى - وستبقى دائماً - شعبية لا رأسمالية ، فكنت أميل الى إنصاف الطبقات الشعبية وأقف فى صفهم ضد بعض الرأسماليين ، ومن هنا صادفتنى متاعب وعقبات تغلبت على كثير منها ، ولم يعمل برأيى فى بعضها

وقد نسبت الىّ بعض الصحف - بايعاز من بعض كبار الرأسماليين - أنى تنقصنى الكفاءة الفنية فى شؤون التموين ، وأن بعض الوزراء شكا الى رئيس الوزارة هذا النقص . وقد ابتسمت حينما قرأت هذه النبذة ، فأى كفاءة يقصدها هؤلاء السادة ؟ إنى فى المحاماة أستطيع أن أناقش آراء الفنيين فى الطب والهندسة والصناعة والملاحة والشؤون المالية وما اليها . وأن أوازن بين تقاريرهم وآرائهم التى يدلون بها أمام المحاكم ، وأن أتعرف وجه الحق والصواب فيما يقررون . فهل أعجز عن فهم الآراء الفنية فى شؤون التموين وهى أسهل بكثير من الأمور المعقدة التى تعرض فى ساحات القضاء ؟

وقد اشتد الخلاف على الأخص بينى وبين شركة السكر ، إذ كنت أراها تعمل على إنقاص مقررات السكر للعائلات والأفراد والمصانع وتتباطأ فى شحن هذه المقررات فى الوقت المناسب مما أدى الى ارتفاع سعر السكر فى السوق السوداء . وجاءتنى شكاوى كثيرة فى هذا المعنى من مختلف البلاد ، فأصدرت التعليمات للشركة بأن تفى بالتزاماتها ، ولكنى رأيت منها تلكؤاً متعمداً فى تنفيذها ، فأصدرت قراراً وزارياً (رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩) بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ألزمتها فيه بشحن مقررات السكر الشهرية الى جميع مناطق الاستهلاك طبقاً لما تحدده وزارة التموين وأن يتم شحن هذه المقررات فى ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له ، وحظرت عليها التصرف فى أى نوع من السكر الخام أو المكرر بغير ترخيص من الوزارة . وألزمتها بارسال بيان الى الوزارة بالمركز الاحصائى للسكر الذى فى مخازنها وأن ترسل فى الأسبوع الأول من كل شهر بياناً برصيد السكر المكرر الموجود فى اليوم الأول من الشهر السابق بمصنع التكرير بالحوامدية وبمخازن الشركة كل على حدة ، وفرضت فى القرار عقوبات على عضو مجلس الادارة المنتدب ومديرى الشركة فى حالة مخالفتهم لأحكام هذا القرار

وقد نشر القرار فى الجريدة الرسمية فى عدد غير اعتيادى صدر فى اليوم نفسه ، فصار قانونا

نافذاً ، ولاحظت أن توزيع السكر قد انتظم بعد صدور هذا القرار وارتاح الجمهور من هذه الناحية .
على أن عضو مجلس الادارة المنتدب قد ثار وشكاني إلى رئيس الوزارة . وكان يظن أن صداقته لسرى باشا تجعله فوق القانون ، وفى الحق أن سرى باشا قد وقف من هذا الخلاف موقفاً قويماً وتركني أتصرف فى حدود سلطتى . ولم يتدخل فى اختصاصى ولا وجه إلى أى اعتراض فيما اتخذت من اجراءات . وقد أكبرت منه هذا المسلك الذى يدل على روح محمودة من الاستقامة والنزاهة

وفى ظنى أنى تغلبت على أزمة السكر بوقوفى هذا الموقف تجاه شركة السكر ثم بمبادرتي باستيراد كميات كبيرة من السكر من الخارج لكفاية الاستهلاك المحلى . وقد وافقتنى لجنة التموين العليا على ماعرضته عليها من استيراد خمسين ألف طن من السكر ورد بعضها أثناء وجودى بالوزارة وورد البعض بعد خروجى منها

وقامت فى عهدى مشكلة أخرى وهى أسعار الأقمشة التى تنتجها شركات الغزل والنسيج المصرية ، فقد كانت تشكو من مزاحمة الوارد من الأقمشة الأجنبية وتطلب زيادة الرسوم الجمركية على هذه الواردات حماية للانتاج المحلى . وقد وافقت ضمن من وافقوا من الوزراء على هذه الحماية بزيادة التعريفة الجمركية على الأقمشة الواردة من الخارج . ولكنى اشترطت أن تتعهد الشركات بأن لا تزيد فى المستقبل من أسعار الأقمشة الشعبية التى تنتجها . وقد تعهدت بذلك . وأشير إلى هذا التعهد فى المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أن مندوبى هذه الشركات قد قابلونى فى أواخر اكتوبر وطلبوا منى الموافقة على زيادة هذه الأسعار زيادة تتناسب مع ارتفاع أسعار القطن . فرفضت ذلك وذكرتهم بتعهدهم السابق ، وبقيت الأسعار كما هى ، وأظن أن هذه الشركات وغيرها قد اغتبطت لخروجى من الوزارة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حيث استقالت الوزارة الائتلافية . فقد قرأت بعد أسبوعين فى صحيفة (المقطم) بالعدد الصادر يوم ١٩ نوفمبر خبراً تحت عنوان (ارتفاع أسعار الأقمشة الشعبية بدون مبرر) جاء فيه أن شركات الغزل والنسيج رفعت أسعار منتجاتها فى الأسبوع الماضى . وبعد أن ذكرت الصحيفة مقدار الزيادة فى كل صنف من هذه المنتجات أضافت إلى ذلك قولها : وقد علمنا بعد كتابة ماتقدم أن هذه المصانع قد أعلنت صباح أمس (١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩) أسعاراً جديدة تزيد على الأسعار التى أشرنا اليها بمقدار ٥ ٪

وتساءلت الصحيفة « هل عند الحكومة أو المسئولين فيها علم بذلك ، وهل وافقت أو وافقوا على هذه الأسعار الجديدة التى سيتحملها المستهلك فوق مايتحمل من أعباء جسام ؟ وهل هذا يتفق وتصريحات المسئولين كل صباح ومساء عن مكافحة الغلاء وخفض الأسعار ؟ »

وفى يقينى أنى لم أكن متجنياً على الشركات الصناعية عامة فى منعها من زيادة أسعار منتجاتها . لأن هذه الزيادة لم يكن منشؤها الموازنة بين التكاليف والأسعار كما تدعى بل الرغبة الملحة فى زيادة أرباحها . وقد أشرت إلى هذه الحقيقة فى مناقشة سياسة حكومة الوفد نحو الغلاء بمجلس الشيوخ إذ قلت بجلسة ٨ مايو سنة ١٩٥٠ ان شركات الغزل والنسيج لم تحترم تعهدها فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأنها رفعت أسعار منتجاتها من الأقمشة أكثر من ٣٠ (ثلاثين) فى المائة عما كانت عليه فى ذلك التاريخ . وقارنت بين أرباح هذه الشركات من واقع تقاريرها عن سنة ١٩٤٩ وبين

أرباح شركات الغزل والنسيج فى انجلترا . فوجدت أن متوسط أرباح هذه الشركات فى تلك السنة بلغت ١٥٪ من راس مالها فى حين أن أرباح شركات الغزل والنسيج فى مصر فى نفس هذه السنة بلغت ٣٧٪ . وقلت ان من واجب الحكومة أن تحدّ من هذه الأرباح لتكون فى مستوى أرباح الشركات فى بريطانيا . وأن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بشؤون التموين يخول الوزارة هذا الحق . ولكن وزير التجارة والصناعة ـ غنام باشا ـ عارضنى فى هذا الرأى

روح الائتلاف

لم أجد فى الوزارة الائتلافية ما كنت أنشده وأنتظره من اشاعة روح الائتلاف بين أعضائها، بل رأيت تنافراً شديداً بين مختلف الكتل الممثلة فيها . وقد أسفت لهذه الحالة . وعددتها من نقائص حياتنا السياسية . وطالما أفضيت لبعض زملائى فى الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة وأن يبذلوا جهودهم فى تدعيم الائتلاف . لأنه تجربة تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والشقاق . وقلت لهم ان الأمة قد اغتبطت بهذا الائتلاف اغتباطا كبيراً وأملت من ورائه خيراً كثيراً . وأنها ترقب فى لهفة نجاح هذه التجربة . فاذا فشلت فان الأمة ستكون معذورة إذا تزعزعت ثقتها فى الأحزاب وفى كفاءتها وقدرتها بل واخلاصها . وبالرغم من أنى كنت أسمع تحبيذاً لآرائى من زملائى فان تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها فى هدم الائتلاف . وساعد على ذلك لهجة بعض الصحف إذ كانت تعمل على خلق الاسباب والذرائع لفضه . وكان الخلاف على أشده فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، ويبدو لى مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف بل كانوا يسيرون فى فلكه ، وكذلك الوطنيون. وكذلك ايضاً شأن الوفديين فى بداية عهد الوزارة، ورأيت الثورة على الائتلاف تبدأ من معسكر الأحرار الدستوريين. والعجيب فى هذا الصدد أن أغلبية وزرائهم كانوا ميالين إلى بقاء الائتلاف ولكن الأقلية الصاخبة قد تغلبت على الأغلبية الهادئة

وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتغلب مع ذلك على تيارات الشقاق ويعيد إلى الائتلاف كيانه . لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام . ولم يكن بقى سوى عدد قليل من الدوائر الانتخابية اشتد عليها الخلاف بين الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين . وقد وافقت اللجنة الوزارية الموكول اليها تقسيم الدوائر على تحكيم رئيس الوزراء فى أمر هذه الدوائر . ولكن لسبب لا أعرفه تنحى رئيس الوزارة عن قبول هذا التحكيم . ولو أنه قبله لانتهى الخلاف على الدوائر المعدودة التى كانت مثار الخلاف . ويبدو لى أن عاملا جديداً ظهر فى محيط الوزارة وعجل بسقوطها قبل أن تتم مهمتها . وهو أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على اسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة محايدة . وتلك كانت أمنيتهم بل أنشودتهم القديمة

ولعمرى ليست التشكيلات الوزارية هى جوهر الموضوع. وانما أدعو الله من كل قلبى أن تصفو نفوس المواطنين وتخف حدة مابينهم من خلاف وشقاق . لأن أمام البلاد من الأعباء ما يستدعى أن نواجهها بجبهة متحدة ، وأن وحدة الكلمة هى من أقوى الأسلحة فى تحقيق أهدافنا القومية

إخراجي من مجلس الشيوخ

ابريل سنة ١٩٥١

فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ وقفت من حكومة الوفد فى مجلس الشيوخ موقفى من كل وزارة ، وهو تأييدها فيما تحسن ومعارضتها فيما تسىء ، وهذه هى الخطة التى رسمتها لنفسى فى الحياة البرلمانية ، ولكن هذا الموقف لم يرض وزارة الوفد ، لأن الوفد لا يريد إلا الخضوع والاذعان ، وقد نبهنى الى ذلك بعض أصدقائى ، ولفتوا نظرى الى أن مدة عضويتى بالمجلس تنتهى فى مايو سنة ١٩٥١ ، وسأدخل الانتخاب فى التجديد النصفى للمجلس ، فمن الحكمة أن أكف عما أسميه « المعارضة النزيهة » ، لان هذه المعارضة ستجلب لى المتاعب التى لقيتها منذ سنة ١٩٢٤ ، وربما أقصتنى عن الحياة البرلمانية . ومع أن النصيحة كانت من الوجهة العملية معقولة ، لكنى لا أدرى لماذا لم أقتنع بها . . . وكل ما تملكنى أن النيابة فى نظرى رسالة لا حرفة ، يجب أن يؤديها عضو البرلمان بكل إخلاص ونزاهة ، ألم نقسم اليمين المرة تلو المرة علناً فى البرلمان أن نؤدى أعمالنا بالذمة والصدق ؟

وإذ كانت مساوىء وزارة الوفد فى سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد فاقت كل مساوىء له فى أى عهد مضى ، فلم يكن فى استطاعتى أن أسكت عن معارضة سياسة الوفد فى الحكم (١) ، ومع ذلك فان معارضتى كانت غاية فى الاعتدال وضبط النفس ، لكن هذا المسلك قد أثار علىّ غضب الوفد، وزعامة الوفد ، تماماً كما حدث لى سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٣٦ ، فلما حل موعد التجديد النصفى رشح الوفد ضدى فى دائرة الشيوخ محمد عبد الرحيم سماحة . . . وكان عضواً بمجلس النواب

وقد فهمت من ملابسات هذا الترشيح أن المقصود منه إقصائى عن المجلس ، لأنه إذا كان الغرض منه هو الاستفادة من مواهب منافسى . . . فان فى مجلس النواب متسعاً لها ، ومع هذه الملابسات فقد خضت معركة الانتخاب ، وكان ذلك فى ابريل سنة ١٩٥١ ، ولو تركت حكومة الوفد الانتخاب حراً لما كان هناك شك ـ فيما أعتقد ـ فى نجاحى ، لأن الوعى القومى قد تنبه بحيث يمكن للناخبين لو تركوا أحراراً أن يختاروا الأصلح لعضوية المجلس ، وكان الواجب على الوفد وقد ظفر بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يحترم حرية الانتخاب فى الدوائر التى خلت فى عهده ،

---

(١) أنظر فى تفصيل هذه المساوىء كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) ج ٣ ص ٢٩٥ وما بعدها

ولكن الحكم المطلق — وهو شعار الوفد — يولد فى النفوس نزعة التمادى فى الاستبداد والطغيان ، ومحاربة الحرية أينما وجدت ، وبرغم أن الأحزاب المعارضة ، توقعاً لهذه النتيجة ، قد أضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ ، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات — ومنها دائرتى — فان وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب الارهاب والتزييف ما لم يحدث مثله فى عهد أى وزارة أخرى ، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ الاشراف على هذه العملية الاجرامية ، ففاز مرشحو الحكومة فى جميع هذه الدوائر ولم ينجح أحد من المعارضين أو المستقلين فيها ، وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين فى التدخل فى الانتخابات ، وأخف وطأة ، فقد أجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ ، فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تتدخل فيها الحكومة بأى وجه ، وتدخل تدخلا هيناً فى نصف الدوائر الأخرى ، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلا أن يعصف بحرية الانتخابات فى كل الدوائر ، وسخر قوات الشر والاجرام لانجاح مرشحى الحكومة فيها جميعاً

ولم أتأثر كثيراً هذه المرة مما فعله الوفد معى فى الانتخاب ، ويظهر لى أن هذا يرجع الى اعتيادى محاربة الوفد لى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٣٦ ، والى أنى لم أخسر المعركة بمقدار ما خسرها الوفد معنوياً ووطنياً ، ولم أشأ أن أكتب شيئاً عن أساليب وزارة الوفد معى فى الانتخاب ، ولكنى رأيت جريدة « البلاغ » وهى من صحف الوفد تأخذ من سكوتى دليلا على ما زعمته من حرية الانتخابات ، فلم أر بداً من أن أذكر بعض الحقائق الوجيزة ، وبعثت بها الى صحيفة البلاغ فنشرتها فى العدد الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥١ ، ويطيب لى أن أنشر هذا المقال فان فيه صورة مصغرة لما جرى فى عهد الوزارة التى أسمت نفسها وزارة الشعب . قلت :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس تحرير « البلاغ » الأغر

« أقحمتم اسمى مرتين فيما كتبتموه عن انتخابات الشيوخ الأخيرة ، وذلك فى عددى ٥و٦ مايو ، وفى العدد الأخير بالذات جعلتم عنوان المقال (نحن نقدم الشواهد على حرية الانتخابات) ، وذكرتم عنى أنى قدمت شكوى حققت بمعرفة مفتش الداخلية وأنى قلت فى محضر التحقيق أنى مطمئن الى حياد رجال الادارة

« ولولا أن إقحام اسمى فى هذا السياق قد يفهم منه أنى موافق على أن هذه الانتخابات جرت فى حياد وحرية . لآثرت السكوت عن الخوض فى شأنها ، لأنى أستنكف أن أقف موقف الشاكى من أى ضيم وقع بى ، أما وفى مقالكم تعريض بى فلا يسعنى الا أن أعقب عليه بأن ما جرى فى دائرة فارسكور هو التدخل الادارى السافر المبنى على الضغط والارهاب وكل صنوف التزييف

« لقد شكوت الى معالى وزير الداخلية قبل موعد الانتخاب بنحو شهر تدخل مأمور المركز وجمعه العمد والتنبيه عليهم بمساعدة مرشح الحكومة وتهديدهم بما حدث لزملاء لهم من العمد من الفصل والايقاف عقب انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ ، فأكد لى معالى الوزير بأن الانتخابات

هذه المرة ستجرى فى حياد وحرية تامين ، وكلم مأمور مركز فارسكور بالتليفون بحضورى منبهاً عليه بالتزام الحياد ، ولم ينكر المأمور الواقعة التى شكوت منها ، وانتدب الوزير مفتش الداخلية بالدقهلية لتحقيق هذه الشكوى ، وكان المراد من التحقيق أن أذكر أسماء من أبلغونى ذلك التهديد ، ولكنى وجدت من الحكمة أن لا أذكر أسماءهم حتى لا يتعرضوا هم أيضاً للأذى والتنكيل واكتفيت بما تضمنته برقيتى التى أرسلتها الى الوزير وقلت فى محضر التحقيق بأنى لا أتردد عن الشكوى كلما حدث تدخل من الادارة

« ولا أذيع سراً إذا قلت لكم أنى شكوت لسعادة مدير الدقهلية (فؤاد عثمان) مشافهة وبالتليفون فى كل يوم تدخل الادارة عشرات المرات وكان يعدنى كل مرة بأنه سيوقف هذا التدخل دون أن أجد نتيجة لهذه الوعود ، وأما إعطاؤه أجازة لمأمور مركز المنصورة (قريب مرشح الحكومة) عقب شكواى من تدخله فقد تبين لى أن المقصود من هذه الاجازة هو افساح المجال لحضرته ليمر باستمرار ليلا ونهاراً مع قريبه فى معظم بلاد الدائرة والتنبيه على العمد والمشايخ بأن الحكومة يهمها نجاح مرشحها ، ومما فعله هذا المأمور أنه فى اليوم السابق للانتخاب حصل من المديرية على أسماء المندوبين الذين اخترتهم عنى فى جميع لجان الانتخاب ، رغم سرية هذه البيانات ، وتسنى له ولرجال الادارة بهذه الوسيلة معرفة أسمائهم جميعاً وتهديدهم شخصياً وتشريدهم لكيلا يحضروا عملية الانتخاب ، وقد وصلوا فعلا الى هذا الغرض ، ومن الأمثلة على ذلك أنه فى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة الانتخاب دق جرس التليفون فى منزل صهرى بالمنصورة وإذا بالمتكلم أحد مندوبىّ فى لجنة كفر العرب من بلاد مركز فارسكور يحدثنى من دمياط ويخبرنى فى لهجة من الهلع والفزع أن عمدة كفر العرب وحفراءها نبهوا عليه وعلى الوكيل الذى اخترته فى هذه اللجنة بأن الادارة تأمرهما بمغادرة البلدة وتهددهما بالحبس إذا لم يغادراها واضطرهما العمدة والحفراء تحت تأثير هذا التهديد إلى مغادرة البلدة ليلا الى دمياط ، وتبين لى فى الصباح أن معظم مندوبىّ فى اللجان منعوا بهذه الطريقة من حضور عملية الانتخاب وخلت معظم اللجان من وجود ممثلين لى مما سهل مأمورية رجال الادارة فى تسويد تذاكر الانتخاب

« ومن أمثلة التدخل أن الادارة فى ليلة الانتخاب حققت مع بعض العمد بدعوى مساعدتى فى الدعاية الانتخابية فى الوقت الذى أوحت الى معظم العمد باقامة حفلات فى بلادهم لتأييد مرشح الحكومة

« وأن مندوب مرشح الحكومة أمر ضابط البوليس فى صبيحة يوم الانتخاب بالقبض على محام من أنصارى فنفذ الضابط الأمر واستمر المحامى محبوساً من الساعة التاسعة صباحاً حتى الرابعة والنصف مساء أى طيلة يوم الانتخاب تقريباً مما ترتب عليه تشتيت أنصارى من الناخبين وإلقاء الفزع فى نفوسهم

« وفى يوم الانتخاب لم تكن تمر عشر دقائق إلا وتبلغنى أنباء التهديد الواقع على الناخبين فى جميع اللجان واحتشاد جنود البوليس والحفراء والضباط والعمد وتهديدهم الناخبين لانتخاب مرشح الحكومة . وكنت أبلغ المدير هذه الشكاوى تليفونياً . وكان الجواب فى كل مرة أنه

سيتخذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخل ! وأخيراً رأيت من العبث أن أبلغه الشكاوى لكثرتها ولعلمى أن لا جدوى ولا فائدة منها

« وإننى أذكر سعادة المدير فى هذا السياق بما قاله لى شخصياً قبل الانتخاب بأسبوعين من أنه قد أبلغ وزارة الداخلية بما عرفه من تحرياته فى بلاد الدائرة وهو أنه إذا استمرت الحالة طبيعية والادارة على الحياد فان أمل مرشح الوفد فى النجاح مفقود

« فاذا كان هذا هو رأى المدير فى نتيجة الانتخاب قبل موعده بأسبوعين فبماذا يمكن أن نفسر النتيجة التى ظهرت سوى أنها الأثر المباشر للتدخل الادارى السافر ؟ »

وقد فاتنى أن أذكر فى هذا المقال تعاون رجال خفر السواحل مع رجال الادارة فى إسقاطى، فان بعض بلاد الدائرة كعزبة البرج وغيط النصارى تقع فى مناطق خفر السواحل فتبارى رجالها الرسميون من ضباط وجنود مع رجال الادارة فى الضغط على الناخبين، ونالوا بغيتهم ! وثناء رؤسائهم!

مذهبي السياسي

ليس الجلاء ووحدة وادى النيل هو وحده مذهبي السياسي . بل أراه لا يكفى إلا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر ، هو الأساس لكل المذاهب الصالحة ، وهو الاستقامة السياسية ، فهى فى نظرى الأصل ، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية ، فلا يمكن لمجتمع حر أن يتألف منه حزب واحد ، إلا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتمل حرية الرأى فى السياسة والاجتماع

ولست أرى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشؤون البلاد العامة،ولا أرى ضرراً من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة ، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها ، ودعامة كفاحنا السياسى ، وهو الاستقامة السياسية ، فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة ، وهى الوسيلة الفعلية لافادة البلاد من المشتغلين بالسياسة ، أحزابا وجماعات وأفرادا

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادة الصدق والنزاهة والخلق القويم فى حياته العامة ، وفى حياته الخاصة أيضا ، لا أقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى ، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالبا ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة ، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة ، لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع ونفاق ورياء وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية ، وهذا وهم سرى الينا من النواء السياسة عندنا ، فعلينا أن نحارب هذا الوهم ، لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعا لذلك

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة ، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية ، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشؤون العامة

أما السياسة الخارجية فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف ، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية أى فى علاقات الدول بعضها ببعض ، فالكذب ، والخداع ، والغصب ، والعدوان ، ونقض العهود والمواثيق ، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى

عندما تتشابه الأسماء

[انظر صفحة ١٣١]



عبدالرحمن أمين الرافعي بك
وكيل محكمة استئناف مصر



عبد الرحمن الرافعي
صاحب المذكرات



الدكتور عبد الرحمن الرافعي
مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف

السياسة الخارجية ، ومع ذلك فان محبي السلام والانسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية ، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض ، ويدعون إلى المساواة بينها ، واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال ، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والاكراه ، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الانسانية ، حقاً إن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الانسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعا

وعلى أى حال فاذا كانت الاستقامة مشكوكا فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية ، فهذا القول ليس صحيحاً قطعا فى الحياة السياسية الداخلية ، بل يجب لكى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوامون على شؤونها العامة بالاستقامة والنزاهة ، فالحياة السياسية ، والحياة الحزبية ، والحياة البرلمانية ، والحياة الصحفية ، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيراً للمجتمع

ولا يظنن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تتنكب سبيل الاستقامة ، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة ، ولكن هذا التقدم يكون على حساب مصالح الوطن العليا ، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع

فعلينا أن نتذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية ، وأن نقيم بناءها على هذا الأساس، فانه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادىء معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد، ويسيرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة الطاطة ، والروابط الشخصية ، والسعى وراء المصالح الذاتية ، فان هذا يؤدى لامحالة إلى تراجع الحياة العامة ، ويعرقل تقدم الأمة واصلاح شؤونها

وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلا — على أن يكون هذا الاستقلال استقلالا حقيقياً — أن تكون له مبادىء عامة يعتنقها ، ويعمل على تحقيقها ، ويصدر عنها فى أعماله وتصرفاته ، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزاً ممتازاً فى المجتمع فحسب

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لادراك المراكز الممتازة فحسب ، فان هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة ، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التى تبدو أحيانا عندنا ، وهى سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر ، فكثرة هذا التنقل لاتدل على إيمان عميق بالمبادىء السياسية ، ولا على تقدير للاستقامة ، بل تدل على الرغبة فى الوجاهة ، أى أن يكون المرء وجيهاً فى المجتمع ، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة

إذا عمت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسى، أفادت كثيراً فى تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين ، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح ، فانها عدة الأمة وعتادها فى نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث ، وعلى الأحزاب أيضاً أن تكون لها مذاهب وبرامج

معينة واضحة المعالم تعمل على تنفيذها سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة ، عليها أن تحترم برامجها وتحترم وعودها للناخبين لكى تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شؤونها ، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة ، وبين الحكام والمحكومين ، هى من العوامل الفعالة فى تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد

إن الاستقامة والنزاهة هى المذهب السياسى الأول لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة ، وهى السبيل إلى إصلاح مافسد من شؤون الحكم وإلى جعل الأداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة ، وذود عن حقوق البلاد وكيانها ، الاستقامة هى أساس كل صلاح وفلاح ، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الاسلام كافة ، إذ سأله سفيان بن عبدالله الثقفى أن يقول له فى الاسلام قولا لا يسأل عنه أحداً غيره ، فأجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم : « قل آمنت بالله ثم استقم »

اعترافاتى [1]

إن «الاعترافات» بمعناها اللغوى ومعناها القانونى تنصرف إلى المآخذ والنقائص ، فاعتراف الانسان لغة هو إقراره بالشىء على نفسه ، والاعتراف قانونا هو الاقرار بالدين أو بالتهمة ، وفى القرآن الكريم « وآخرون اعترفوا بذنوبهم » ، فالذى يكتب عن اعترافاته إنما يتكلم عن نقائصه وعيوبه ، وعليه أن يحصى على نفسه السيئات ... دون الحسنات ، وبغير ذلك لا يكون موضوع حديثه « اعترافات »

بهذا المعنى أكتب عن « اعترافاتى » ، وليس الحديث عنها عسيراً ، فما أكثر ما فى حياة المرء من نقائص وعيوب ، وأخطاء ومآخذ ! وحسب الانسان أن تربى حسناته على سيئاته ، وأن ترجح فى الميزان مزاياه على نقائصه

إنى أعترف بأن بى نقائص كثيرة .. سعيت جهدى ولا أزال أسعى فى أن أتحرر منها ، وأخفف من وطأتها

الحياء ضعف

وأول ما أعترف به على نفسى أنى شديد الحياء .. لازمنى هذا النقص منذ صباى ، ولم يفارقنى فى أدوار حياتى

إنى أعتقد أن الحياء ضعف فى الانسان ، ومهما قيل فى مدحه ، فانى أراه على العكس مجلبة للضرر ، ووسيلة إلى الزلل ، وقد شعرت بأنه أضرنى فعلا ، وضيع علىّ حقوقا ومصالح ومزايا كثيرة ، وسعيت جاداً فى أن أتحرر منه .. ولكن ذهب مسعاى سدى

لست أدرى مصدر هذا الضعف ، ولا كيف تمكن منى ، ولعله من العناصر الأصلية فى تكوينى ، ومع شعورى بأنى لست ضعيف الارادة فقد ضعفت إرادتى عن علاج هذا النقص

أنا لا أحب الحياء ولا أريده .. ولكن ماحيلتى وقد ركب هذا النقص فى طبعى ؟ وكل ماسعيت اليه أن لا يتحول الحياء عندى جبنا ، ولعلى قد نجحت فى هذا المجال ، فانى والحمد لله لست جبانا ، بل عندى قسط لا بأس به من الشجاعة ... ولا أريد أن أقول كيف نجحت فى هذا السعى وإلى أى مدى نجحت ، لأنى اذا استطردت الى هذا الحديث خرجت من دائرة « الاعترافات »...

---

(1) نشرت فى مجلة « الهلال » عدد سبتمبر سنة ١٩٥١

الحياء والحب

وما دمت فى صدد « اعترافاتى » فانى أقر على نفسى بأنى تورطت مرة فى الحب عن طريق الحياء ، كان ذلك فى باكورة الشباب ، وأنا بطبعى مرهف الحس ، وهذا باب ينفذ منه الحب فى يسر وسهولة ، ولقد أحببت حباً عاطفياً روحانياً ، ولـكنى أدركت مع الأيام أن الحب أمر متعب لا لزوم له ولا فائدة منه . . . فتخلصت منه ، وكان للحياء دخل فى نهايته ، كما كان له أثره فى بدايته ، وتعلمت من هذه التجربة أن من الخير للانسان أن ينشد الحب العائلى ـ أى الحب بين الزوجين ـ الحب الهادىء المعتدل المتصل ، فانه من أركان السعادة فى هذه الحياة

المرونة والعناد

إنى لا أملك المرونة الكافية التى يقتضيها الانسجام فى المجتمع ، أنا مهذب ومؤدب فى أحاديثى مع الناس ، وفى معاملتى لهم كباراً وصغاراً ، والناس ـ فيما أظن ـ يشهدون لى بذلك ، ولـكنى أعترف بأنى لست مرناً كما ينبغى ، والمرونة فى نظرى واجبة ، وعندى جانب منها ، ولـكنى أعتقد أنه ضئيل ، وقد سعيت فى أن أستزيد منه ، فلم أبلغ ما أريد ، ولعل السبب فى ذلك أن بى عيباً آخر لا يتفق مع المرونة ، وهو العناد ، ولا أعرف من أين جاءنى هذا العيب

أرى الناس أحياناً يكونون فى الشرق ، وأنا أكون فى الغرب ، أليس هذا عناداً ؟ وعبثاً حاولت أن أعالجه فلم أستطع ، وتساءلت لـكى أقنع نفسى بالاقلاع عنه : كيف يتفق الحياء مع العناد ؟ فلم أجد جواباً مقنعاً ، إلا أن كليهما عيب ، ولـكن لا سبيل الى التخلص منهما

على أن العناد لم يبلغ بى مبلغ التنطع والسخف ، بل إنى لأعذر نفسى أحياناً فى عنادى ، لأنى إنما أعاند فيما أعتقد اعتقاداً راسخاً بعد دراسة عميقة بأنى على حق فيه ، فكيف أكذب نفسى وأصدق الناس ؟ ثم انى كثيراً ما أراهم يسيرون فى بعض الشؤون وراء أكاذيب ضخمة اصطلحوا عليها دون بحث أو دراسة ، فكيف أوافقهم على ذلك ؟ وأراهم يرجعون أحياناً عن آرائهم واتجاهاتهم ، فما رأوه بالأمس أبيض يرونه غداً أو بعد غد أسود ، وما رأوه حراماً يرونه اليوم حلالا ، فهل أدور معهم كل يوم أينما داروا ؟ إن هذا ما لا أحتمله ولا أطيقه ، فليكن مسلـكى عناداً ، وليكن العناد عيباً ، ولـكنه عيب له « ظروفه المخففة » كتعبير رجال القانون

الحفلات والمآدب

الحفلات والمآدب من الوسائل العملية ليكون الانسان « اجتماعياً » ، ويتعرف الى أكبر عدد من الناس ، وتعلو بذلك منزلته الاجتماعية والسياسية ، ولـكنى أعترف بأنى لا أميل كثيراً الى حضور الحفلات والمآدب ، وأعتذر عن أكثرها ، ولا أحضر إلا القليل منها ، وهذا عيب كبير

إنى بطبعى أميل الى الاجتماعات ، أما الحفلات والمآدب فيصدنى عنها أن الرسميات لها المقام

الأول فيها ، فأصحاب الرفعة والدولة يقدمون على أصحاب المعالى ، وأصحاب المعالى يقدمون على أصحاب السعادة ، والوزراء يقدمون على غير الوزراء ، والباشوات يقدمون على البكوات ، والبكوات على الأفندية ، وهلم جرا . وأصحاب الدعوات يلاحظون هذا الترتيب بكل دقة ، ولهم عيون ورقباء يقومون على تنفيذه ، والصحافة أيضاً تسير على هذا الغرار فى وصف الحفلات وأسماء من يحضرونها ، وأنا شخصياً لا أقر هذه الأوضاع ولا أهضم توزيع مظاهر الاحترام والحفاوة بهذا الميزان ، ومن هنا أميل الى الاعتذار عن معظم هذه الحفلات والولائم ، وهذا ولا شك نقص كبير ، سأعالجه مع الزمن . . .

حسن ظنى بالناس

إنى حسن الظن بالناس أكثر مما يجب ، ويلزمنى أن أتعلم المثل القائل « إن سوء الظن من أقوى الفطن » ، لقد قرأته كثيراً ، ولكنى لم أعمل به ولم أتبعه

أحسنت ظنى بأناس كثيرين ، وخاب ظنى فيهم ، ومن الغريب حقاً أنى لا أفيد من التجارب ، فكان يجب علىّ أن أسيء الظن بالناس بعد ما رأيت المرة بعد المرة من خيبة ظنى فى كثير منهم ، ولكنى مع ذلك أعود فأحسن ظنى بهم ، أى أعود الى ما كنت فيه . . . فمتى ـ ليت شعرى ـ أتعلم ؟

وبالحوادث...

ومن عيوبى أنى حسن الظن بالحوادث ، وأنى متفائل أكثر مما ينبغى ، وكثيراً ما تأتى النتائج على غير ما كنت أتوقع ، ومع ذلك لا أتعلم ، ولا أغير من نظرى الى الناس والحوادث

أنا لا أتهم نفسى بالغباوة ، فانى لست غبياً ولا بليد الذهن ، فلا أظلم نفسى وأدعى الغباوة ، ولكن لماذا إذن لا أتعظ ولا أتعلم إساءة الظن بالناس والحوادث ؟ لعل لى عذراً فى هذا العيب ، فانى لو رُضت نفسى على أن أعرف العالم على حقيقته وأسأت ظنى بالناس ، لما ترك لى اليأس مجالا للعمل ، ولسد علىّ منافذ الأمل ، أو لعل الأيام والحوادث سواسية فيما تأتى به من خير أو شر ، فلنقبلها على علاتها ، ولننظر إليها كما يقول فيها أبو تمام :

على أنها الأيام قد صرن كلها عجائب حتى ليس فيها عجائب

وليكن الانسان متغابياً أو متجاهلا ، لكى يستطيع أن يبقى مكافحاً ومناضلا ، فالحياة مرادفة للكفاح والنضال

الحقيقة والخيال

وأظهر عيوبى أنى لست رجلا عملياً ولا واقعياً ، وأنى أقرب أن أكون نظرياً أو خيالياً ، وأنى لا أريد أن أفهم الحياة على حقيقتها

أنا أعلم حق العلم أن الحقائق شيء والخيالات شيء آخر ، وأشعر أنني أعيش غالباً في جو من الخيال ، ومع اعترافي بهذا ، فاني أوثر الخيال على الحقيقة أحياناً ، قد يكون هذا مكابرة، أوغفلة، أو ما الى ذلك ، لكني أود أن أبقى متعلقاً بالخيال ، فقد يكون الخيال خيراً من الحقيقة ، وقد يصبح حقيقة بعد حين ، وقد تفيد الأمم من الخيال أكثر مما تفيد من الأمر الواقع !

نصائح للشباب

وما عليهم من واجبات

إن آمالنا معقودة بقيام شباب الجيل بواجباتهم نحو أنفسهم ونحو بلادهم ، فالشباب عدة الوطن وذخيرته ، ومن حقنا أن ننتظر منهم أن يؤدوا واجباتهم على أكمل وجه ، ولست أريد شططاً فيما أذكره من واجبات الشباب ، ولا أبتغي إرهاقاً لهم ، بل إني أستملي في هذه الكلمة روح الاعتدال والرفق بالشباب

إن أول واجبات الشباب ـ فتيان وفتيات ـ هو واجب كل شاب نحو نفسه ، وإني لأبدأ بهذا الواجب عن عقيدة واقتناع ، ولا يدهشن أحد إذ أقدم هذا الواجب على واجب الشباب نحو وطنه ، فان خير النصح ما كان مطابقاً لحقائق الأمور ، والوطنية حقيقة واقعية ، لا خيال كما يدعون

أنا لا أتملق الشباب إذا قلت إن أول واجب عليهم نحو المجتمع هو تكوين أنفسهم ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع ، فكلما كان الشاب ذا مركز محترم وذا مكانة مستقلة ، ولا يعيش عالة على غيره ، استطاع أن يخدم بلاده بأكثر مما لو كان يعتمد على غير نفسه في الحياة

فنصيحتي إلى الشباب أن يكوّنوا لأنفسهم مراكز محترمة في المجتمع ، وأن يعتبروا واجبهم نحو أنفسهم هو الحجر الأساسي لما تطلبه البلاد منهم ، وأنهم بتكوينهم هذه المراكز يمهدون لأنفسهم سبيل العمل المنتج والجهاد المثمر في سبيل إحياء البلاد ورقيها وعظمتها

وواجب الشباب نحو أنفسهم يتضمن واجبهم نحو أسرهم وذويهم ، ذلك لأنهم ينتظرون منهم أن يكونوا عونا لهم في هذه الحياة . . فالآباء عندما يبذلون جهودهم لتربية أبنائهم يحق لهم أن ينتظروا منهم أن يكونوا عونا لهم في مستقبل حياتهم ، وان هذا العون لمما يشرف الشاب ويرفع شأنه بين الناس

ثم تأتي في المرحلة الثانية ، واجبات الشباب نحو وطنه ، ولا أقول إن هذه الواجبات تأتي في الصف الثاني من الأهمية ، بل على العكس فان واجب الشباب نحو وطنهم أعظم وأوسع مدى من واجبهم نحو أنفسهم ، ذلك لان البلاد ماهي إلا عائلة كبيرة تتألف من مجموع عائلات المواطنين ، فعندما يؤدي الانسان واجبه نحو نفسه عليه أن يؤدي واجباته نحو عائلته الكبرى وهي الوطن

وواجبات الشباب نحو وطنهم تتفرع إلى ثلاثة أقسام : واجبات سياسية، وواجبات اقتصادية، وأخرى اجتماعية

الواجبات السياسية

والواجب السياسى هو أن يساهم الشباب بجهوده وبعلمه وبكفاءته وباخلاصه فى النهوض بالبلاد من الناحية السياسية ، وأول ما يجب على الشباب هو أن تكون له عقيدة سياسية ، أو بعبارة أوضح عقيدة وطنية ، لان الذى يعمل بغير عقيدة قلما تفيد البلاد منه فائدة ما

قد يقال إن هذا الكلام نظرى ... وان البيئة والوسط والظروف وحالة البلاد تدعو إلى عدم تقيد الانسان بعقيدة سياسية ، ولكنى على العكس أقول إنه يجب على الشباب ألا يعيش على هامش الحوادث والاحزاب ، بل يجب أن يكون له رأى وتكون له عقيدة يدافع عنها ويصدر عنها فى أعماله واتجاهاته

على الشباب إذن أن يختار لنفسه الهيئة السياسية التى تتفق مع عقيدته ولا يتحول عن هذه العقيدة

إنى أدعو الشباب أن يحيوا بالعقيدة الوطنية ، لانها أساس التقدم والكفاح ، كما أنها الملاذ الاخير للانسان إذا ما صادفته فى حياته عقبات أو صدمات أو نكران للجميل ... والرجل الذى يخلو من العقيدة لايلبث أن يتخاذل ويتراجع ، وينتهى فى آخر الامر إلى اطراح الجهاد

إنى أدعوهم إلى تنمية روح العقيدة الوطنية فى نفوسهم ، وألا يتعجلوا تقدير الناس لجهودهم ، فأنا أعلم الناس بأن المواطن الذى يعلق عمله على تقدير الناس لجهوده لايلبث أن يصاب من المجتمع بخيبة أمل قد تؤدى به إلى أن ينقلب على عقبيه ، كما أن الوطنية الحقة أساسها أن يؤدى الانسان واجبه دون أن ينتظر من الناس جزاء ولا شكوراً

إن الشباب وإن كان يجب عليهم أن يتمسكوا بعقيدتهم فليس من الخير أن يسخطوا على الناس اذا كانوا لا يشاركونهم فى عقائدهم ، ولا أن يحاسبوهم حساباً عسيراً اذا خالفوهم فيما يعتقدون ، إن لهم أن يتشددوا فى عقائدهم ، ولكن عليهم أن يكونوا أشداء على أنفسهم ، رحماء على الناس ، فلعل ذلك أدعى لخدمة عقائدهم واجتذاب القلوب اليها ، وأقرب الى اعتناق الناس مع الزمن لمبادئهم

إننا فى خلال أربعين عاماً عند ما كنا ننادى بالجلاء والملحقات لم يكن نداؤنا يقابل فى الجملة إلا بالتهكم والسخرية ، لا من الأشخاص العاديين فحسب ، بل من الأشخاص ذوى المراكز الكبيرة والأسماء الضخمة . . ولقد كنت أرى دائماً ألا نناصب من يخالفوننا فى عقائدنا العداء ، بل كنت أدعو الى التسامح معهم ، لعلهم يرجعون آخر الأمر الى مبادئنا ، وأظننى كنت محقاً فى أن هذه الخطة أقرب الى تعميم هذه المبادىء ، وأنها كسبت مع الزمن الأنصار والمؤيدين من طبقات الشعب كافة ، حتى أولئك الذين كانوا يجرحون مبادئنا ويعتبرونها خيالا فى خيال

وأود أن أضيف نصيحة أخرى ، وهى أن يعمل الشباب دائماً على تأليف القلوب ، لا على تفريقها ، لأن تأليف القلوب وتوحيد الصفوف من أمضى الأسلحة التى نعتمد عليها فى كفاحنا

فليكن الشباب رسل وئام ومحبة وسلام ، لا دعاة فرقة وكراهية وانقسام

إن الشباب هم طليعة جيش الوطن ، فعليهم أن يكونوا قدوته فى التماسك والتكتل ، وبدون ذلك لا يستطيع الشباب أن يؤدوا رسالتهم

إن الانسان مهما ضحى فى سبيل الوحدة ، فان تضحيته لها قيمتها ، وهى جديرة بأن يشكر صاحبها عليها

الواجبات الاقتصادية

من الناس من يظن أن الحياة الوطنية هى السياسة ، وهذا خطأ أربأ بالشباب أن ينحدروا اليه . لأن الحياة القومية يجب أن تشمل الجانب الاقتصادى والاجتماعى ، فلا يمكن لأمة أن تحقق أهدافها اذا لم تهتم بالناحية الاقتصادية فيها ، فالنهضة الاقتصادية هى من الأسلحة التى تتميز بها الأمم القوية عن الأمم الضعيفة ، والأمة الغنية أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة

لقد لاحظنا كيف كان لعامل المال الأثر الفعال فى نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية ، فقد كتب النصر للأمم التى تفوقت على أعدائها فى ميدان المال ، ولذلك قالوا إن النصر يكون لأقوى الأمم وأكثرها مالا

ولعل من الخير أن نلاحظ أن الحركة الوطنية قد اقترنت بالنهضة الاقتصادية ، فقد كان مصطفى كامل يعمل فى الناحية السياسية، بينما كان طلعت حرب وعمر لطفى يعملان فى الناحية الاقتصادية ، فكلتا النهضتين إذن ضرورية للأخرى بل مكملة لها ، ومن ثم كان من الواجب علينا أن نتعاون على تشجيع كل ما هو مصرى من الانتاج ، فالأمم الأوربية تؤثر إنتاجها الوطنى على أى إنتاج آخر

إنى لا أقصد أن أدعو الشباب الى التعصب ، وإنما أقصد دعوتهم الى تشجيع الانتاج المصرى ، لأن هذا من العوامل الكفيلة بالنهوض الاقتصادى للبلاد

كما أننى أدعوهم الى المساهمة فى المنظمات الاقتصادية التى تنهض بالثروة القومية ، وأدعوهم على الأخص الى تشجيع المنظمات التعاونية ، بحيث لاتخلو جمعية تعاونية من مساهمتهم فيها ، ولا يصح أن يحتج أحدهم بعدم وجود جمعية تعاونية ينضم اليها فى بلده أو فى بيئته ، بل يجب عليه فى هذه الحالة أن يتعاون مع اخوانه على انشاء جمعيات تعاونية لاجمعية واحدة ، ولذلك فانى أوجه اللوم الى الشباب المثقف الذى يعيش فى القرى أو المدن ولا يعمل على انشاء الجمعيات التعاونية فيها

الواجبات الاجتماعية

لاشك أن المجتمع الراقى السليم أقوى على مواجهة الأزمات السياسية العالمية من المجتمع المتأخر

وأقدر منه على احتمال أعباء الدفاع الوطنى ، ومما تجدر ملاحظته أن الجمعيات الرياضية فى أوروبا تساعد على تكوين المواطنين الصالحين والجنود المكافحين ، فعلى الشباب اذن أن يساهموا فى نهضة البلاد الرياضية والصحية والتعاونية والاجتماعية والخيرية ، ان الجمعيات الرياضية الواسعة المدى فى أوروبا قد وضعت نصب عينيها تطبيق المثل القائل « العقل السليم فى الجسم السليم » ، ومن ثم كونت جيلا قويا رياضياً ، هذا بينما نحن فى مصر نجد أن ٨٠٪ من شباب الجامعة لايصلحون للجندية لضعف بنيتهم واعتلال صحتهم

وعلى الشباب أن ينتظموا جماعات للعمل على الرقى الاجتماعى ، وأن يؤسسوا هذه المنظمات ان لم تكن موجودة ، عليهم أن يكونوا دائماً دعاة للخير ، عاملين على تخفيف آلام الانسانية ، مساهمين فى الخدمات الاجتماعية ، ساعين فى التخفيف عن الفقراء والمرضى والمعوزين وأن يساهموا فى نشر الثقافة بين مواطنيهم ، فاذا اتجهوا الى هذه الناحية نمت فى نفوسهم الروح الاجتماعية التى تجعل من الانسان مواطناً صالحا يحس بآلام مواطنيه فيعمل على التخفيف منها ، ويشعر بشعورهم فيعمل على إسعادهم ، وفى هذا معنى التسامى فى الوطنية

وأرجو أن يكون الشباب رسل تطور ، وأن لايتخذوا العنف وسيلة لهم فى الكفاح

وأود من الشباب ماداموا لايزالون فى معاهد التعليم على اختلاف درجاتها أن لايساهموا فى السياسة الحزبية ، إذ ليس من مصلحتهم ولا من مصلحة البلاد أن يساهموا فى هـــذه السياسة ، وعليهم إذا كانت لهم ميول نحو هـــذا الحزب أو ذاك أن يرجئوا الجهر بهذه الميول وتحقيقها حتى يتخرجوا من معاهد العلم ، لأن هـــذه المعاهد يجب أن تصان عن أن تكون مسرحا لخلافات الأحزاب وتطاحنها

إن السياسة الوطنية هى وحدها السياسة التى لا يلام عليها الشباب من الطلبة ، ومن السهل على الشباب المثقف أن يفرقوا بين السياسة الوطنية والسياسة الحزبية ، وإن وحى الوطنية فى نفوسهم لكفيل بأن يلهمهم الفوارق بين السياستين ، فعلى الطلبة أن يتعهدوا فى نفوسهم روح الوطنية ، لاروح الحزبية ، وان ينموا هذه الروح ويحافظوا عليها ، حتى اذا تخرجوا من معاهدهم أمكنهم أن يستلهموا روح الوطنية فى حياتهم الشخصية ، وحياتهم العامة ، لأننا إذا أمعنا النظر فى نقائص المجتمع في بلادنا وتعمقنا فى دراسة علل هذه النقائص وأسبابها نجد أن أول سبب لها هو ضعف الروح الوطنية فى نفوسنا ، فان هذا الضعف يميل بالمرء الى أن يحيا حياة شخصية ، لا حياة قومية ، وهذه الحالة النفسية لا تجعل منه مواطناً صالحاً يؤدى لبلاده ما يجب عليه من التزامات وواجبات ، وأول هذه الالتزامات أن يؤثر مصالحها العامة على أطماعه الشخصية ، والروح الوطنية هى كالأخلاق ، لا تكتسب بعد تخرج الشباب من معاهدهم ، بل يجب أن تنشأ وتتكون فى البيت ، وفى المدرسة الابتدائية ، فالثانوية ، ثم فى الجامعة ، واذا لم تتكون في هذه المراحل فمتى ــ ليت شعرى ــ تتكون ؟

وصفوة القول أن على طلبة العلم أن يتعهدوا فى نفوسهم روح الوطنية وينموها ويقدسوها

ويحرصوا عليها ، ولكن ليس لهم أن يشتغلوا بالسياسة العملية الا بعد تخرجهم من معاهدهم ، وعليهم أن يحترموا النظام والقانون ، وأن يتخلقوا بالأخلاق القويمة

الأخــــلاق

الأخلاق ! الأخلاق ! هى أساس الوطنية وركنها الركين ، هى سياجها وحصنها الحصين . هى قوامها وغذاؤها الدائم . وان أمة بلا أخلاق لا تستطيع أن تحمل أعباء الوطنية أو تسير خطوة الى الأمام

فلنتعهد الأخلاق . وليبدأ كل منا بنفسه . كباراً وصغاراً . شيباً وشباناً . فان الأخلاق والفضائل الوطنية لا تنمو ولا تقوى الا اذا كان أساس الدعوة اليها القدوة الصالحة ، فليتعهد كل منا أخلاقه ، ويقوم المعوج منها ، ويحصن السليم منها ، فانه بذلك يؤدى أعظم خدمة للمجتمع ، ويضع لبنة فى صرح الاستقلال والاصلاح والنهضة القومية

فهرس

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان ، مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ، طبع سنة ١٩٣٣

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر اسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل
الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال
تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها ، ومحاكمات الثورة ، ولجنة ملنر والحوادث التى لابستها ، ومفاوضات ملنر ، واستشارة الأمة فى مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد الأول سنة ١٩٣٦

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١